جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر

رقم (٥٧)

بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى

نوفمبر ١٩٩٠

بنوك التنميـــــة الصناعيـــة فى بعض دول مجلس التعاون العربـــــــى

اعـــداد

أ٠د ٠ رأفـت شفيـــق بســـاده

أ٠د ٠ حســـام محمد منـــــدور

بنوك التنمية الصناعيه فى بعض دول

مجلس التعاون العربى

الجزء الأول

حالة جمهورية مصر العربيه

و

حالة الجمهورية العراقيه

المحتويات

		الصفحه
تقديم		٤
١ —	بنوك التنمية الصناعية : النشأه ، الوظيفة ، المستقبل	٦
١ : ١	تقديم	٦
١ : ٢	أسباب نشأتها	٧
١ : ٣	بنوك التنمية ووظائفها	١٠
١ : ٤	تمويل بنوك التنمية الصناعيه — مصادر الأموال	١٤
١ : ٥	مستقبل بنوك التنمية فى التسعينات	١٦
٢ —	بنك التنمية الصناعيه فى جمهورية مصر العربيه	١٨
٢ : ١	التمويل الصناعى فى مصر — نظره تاريخيه	١٨
٢ : ١ : ١	المرحله الأولى ٤٩ — ١٩٥٣	١٩
٢ : ١ : ٢	المرحله الثانيه ٥٣ — ١٩٥٧	٢٠
٢ : ١ : ٣	المرحله الثالثه ٥٧ — ١٩٦٥	٢١
٢ : ١ : ٤	المرحله الرابعه ٦٥ — ١٩٧١	٢٢
٢ : ١ : ٥	المرحله الخامسه ٧١ — ١٩٧٥	٢٣
٢ : ١ : ٦	انشاء بنك التنمية الصناعيه	٢٣
٢ : ٢	بعض سمات القطاع الصناعى المصرى	٢٥
٢ : ٣	أهم ملامح نشاط البنك الصناعى المصرى	٢٨
٢ : ٤	دور بنك التنمية الصناعيه فى تمويل الصناعات الصغيره	٣٧
٢ : ٥	الصعوبات التى يواجهها العملاء فى التعامل مع البنك	٤٤

الصفحـــــه

٣ -	مصرف التنمية الصناعيه فى الجمهورية العراقيه	٤٦
٣ : ١	مقدمه	٤٦
٣ : ٢	التعريف بأهداف المصرف	٤٨
٣ : ٣	موارد المصرف	٥٣
٣ : ٤	استخدامات الموارد المتاحه للمصرف	٥٤
٣ : ٥	نطاق التمويل وسياسته	٥٨
٣ : ٦	الأنشطة الرئيسيه للمصرف الصناعى	٦٤
٣ : ٦ : ١	الائتمان الصناعى	٦٤
٣ : ٦ : ٢	المساهمات الاستثماريه	٦٨
٣ : ٧	التوزيع القطاعى لجملة استخدامات موارد البنك فى القروض والمساهمات للشركات الصناعيه	٧٤
٣ : ٨	الأنشطة التكميليه للنشاط الرئيسى للمصرف الصناعى العراقى	٧٥
٣ : ٨ : ١	الدراسات والبحوث المرتبطه بمنح الائتمان	٧٥
٣ : ٨ : ٢	فحص دراسات الجدوى الاقتصاديه والفنيه للمشروعات الجديده	٧٦
٣ : ٨ : ٣	الاشتراك فى الدراسات الاقتصاديه والفنيه للشركات المتعثره	٧٧
٣ : ٨ : ٤	القيام بالمهام المصرفيه المعاونه	٧٧
٤ -	الخلاصه والتوصيات	٨٥
٥ -	مراجع الدراســـه	٩١

الصفحه

٦ - الملاحـــق

٦ : ١	الخدمات التى يقوم بها بنك التنمية الصناعيه المصرى.	٩٥
٦ : ٢	اجراءات الحصول على قرض من البنك الصناعى المصرى.	٩٨
٦ : ٣	بيان ملخص شروط اتفاقيات القروض الأجنبيه الممنوحه للبنك المصرى .	١١٢
٦ : ٤	توزيع القروض المعتمده خلال الفتره من ١/٧/١٩٨٨ وحتى ٣٠/٦/١٩٨٩ حسب نوع الصناعه ، القطاع ، نوع المشروع ، التوزيع الجغرافى.	١٢١
٦ : ٥	مصادر تمويل بنك التنمية الصناعيه المحليه فى ٣٠/٦/١٩٨٩.	١٢٦

تقديـــم

يرجع الاهتمام ببنوك التنمية الصناعيه فى دول مجلس التعاون العربى وخاصة فى العقدين الماضيين الى الدور الحيوى الذى تقوم به فى تقديم الائتمان متوسط وطويل الأجل للمستثمرين الصناعيين فى القطاع الخاص ولدورها فى المساهمه فى احداث تنمية صناعية بهدف تغيير الهيكل الاقتصادى القائم وتطور القطاع الصناعى وتعميق تكامله مع قطاعات الاقتصاد الأخرى بالاضافة الى قدرة هذه البنوك على تقديم مجموعه هامه من الخدمات الفنيه والتسويقية والاداريه للمشروعات الجديده خاصة ، واتساع دورها فى تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الصناعيه على مستوى كل دوله على حده وتنمية فروع الصناعة على مستوى الاقاليم المختلفه .

والدراسة الحالية تمثل المرحله الأولى لدراسة مقارنة عن دور ووظائف ومستقبل بنوك التنمية الصناعية فى دول مجلس التعاون العربى الذى يضم العراق والاردن والجمهورية العربية اليمنيه ومصر وذلك بهدف الوصول الى التعرف على أوجه الشبه والاختلاف فى جوانب تسيير الأمور وذلك لتحقيق تطوير وتوحيد أساليب عملها كلما كان ذلك ممكنا ودعم التعاون فيما بينها بما يخدم استراتيجيه للتنمية الصناعيه بدول المجلس على المستوى الاقليمى تمهيدا لتقديم خدمة أكبر على المستوى العربى من خلال مجهودات المنظمه العربيه للتنميه الصناعيه والتعدين .

وقد قسمت الدراسة الى ثلاثة أجزاء رئيسية ، عالج القسم الأول الاطار النظرى لنشأة وظائف بنوك التنمية بوجه عام وبنوك التنمية الصناعيه بوجه خاص مع التعرض لمستقبل هذه البنوك فى التسعينات فى اطار المتغيرات الاقليمية والدولية الهامه ، وتعرض القسم الثانى لتجربة بنك التنمية الصناعية المصرى ودوره فى تحقيق التنمية الصناعيه وحدود هذا الدور ثم تعرض القسم الثالث لتجربة مصرف التنمية الصناعيه فى الجمهورية العراقية ليخلص البحث الى عرض للخلاصه والتوصيات .

ويسرنا فى النهاية توجيه الشكر الى الأستاذ الدكتور / كمال أبو العيد رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعيه على ايعازه بتوفير كافة البيانات والمعلومات التى طلبت وعلى حسن تعاون ادارة البنك • كما نخص الأستاذ الدكتور / مدحت العقاد — أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة الزقازيق ومستشار البنك الصناعى على ماقدمه من مشوره علميه صادقه وماوفره من دراسات وأبحاث وبيانات عن نشاط البنك والتى اعتمدنا عليها فى اعداد هذه الدراسه خاصه فى فصلها الثانى •

هذا وقد شارك فى الدراسة الأستاذ الدكتور / حسام محمد منصور — مستشار التخطيط الصناعى بالمعهد بكتابة الفصلين الأول والثانى وقام الباحث الرئيسى باعداد الفصل الثالث كما شارك الأستاذ / محمد ماجد خشبه — الباحث بالمعهد فى توفير البيانات واعدادها للتحليل •

وأخيرا لايسعنا الا شكر الأستاذ / جلال سويلم نائب مدير عام البحوث بالبنك الصناعى والأستاذ / مصطفى سويدان على جميل تعاونهم واعدادهم للبيانات المطلوبه •

القاهره

يونيو ١٩٩٠

الباحث الرئيسى

(أ•د • رأفت شفيق بسيونى)

١ — بنوك التنمية الصناعيه — النشأه والوظيفة والمستقبل

١ : ١ تقديـــم

منذ بداية الخمسينات بدأ موضوع التمويل الانمائى يأخذ دورا كبـــيرا فى اهتمام الحكومات فى البلدان الناميه وأيضا بتشجيع من بعض المؤســـسات الدوليه (البنك الدولى) وذلك بهدف اقامه مشروعات جديده وخاصة فى مجـــال الصناعه وبدرجه أقل فى مجالات السياحه والنقل والصناعه الاستخراجيه .

وتأخذ بنوك التنمية أشكالا متعدده ومن بينها البنوك التى تهتم بتنميـــة القطاعات الحديثه فى الدول الناميه وترمى الى تحفيز انشاء المشروعات الجديـــده فى مجالات الصناعة التحويلية وهى مؤسسات يتم تغذيتها بالأموال المحليه والقـــروض الدوليه الرسميه وتحاول هذه المؤسسات وبعد فترات نضج مناسبه أن تحقـــق الاعتماد على الذات والتخلص من تبعيتها التمويلية للحكومات أو المصادر الخارجيه وهو تطور يحقق النمو الصحى لهذه المؤسسات ودورها فى المجتمع المحلـــى . وقد قامت هذه المؤسسات فى الخمسينات ثم الستينات بتمويل التنمية الصناعيـــه فى الدول الناميه من مصادر محلية فى الأساس ثم أخذ هذا التطور فى السبعينات شكل تحويلات رأسماليه من مصادر دولية متعددة الاطراف الى هذه البنـــوك المملوكه فى الغالب للدوله (قطاع عام) وذلك بهدف توفير موارد اضافيـــه للمستثمرين الصناعيين فى القطاع الخاص للدول الناميه . وسوف تستمر هـــذه البنوك فى أداء دورها فى التسعينات أيضا ولكن يجب الاشارة الى أن الـــدول الناميه يمكن أن تقابل ضغوطا جديده ناشئه عن الأوضاع الدوليه الجديـــده ، حيث شهدت البيئة الدولية فى العام الأخير من عقد الثمانينات مجموعة مـــن التحولات الشديدة الأهمية ، حيث تأتى أهميتها من كونها غيرت ما أستقرت عليـــه الأوضاع الاقتصاديه والسياسية قرابة السبعين عاما بين أكبر قوتين . ومازال مخـاض

هذه التحولات لم ينتهى بعد ومازلنا نتوقع المزيد من التغيرات والتحولات ذات الآثار والانعكاسات العامه على المجتمع الدولى فى الحاضر والمستقبل . وقد تمثلت أهم تلك التحولات فى قيام دول أوربا الشرقية باعادة هيكلة اقتصادياتها وسياساتها بسرعة كبيرة وكان لذلك انعكاسات مباشرة على العلاقات بين الشرق والغرب. وقد سارعت دول أوربا الغربية لدعم حركات الاصلاح فى أوربا الشرقية ماليا وهو ماتجلى فى انشاء " البنك الأوربى للتنمية والتعمير فى أوربا الشرقية"

"European Bank for Reconstmction and Development in Eastern Europa".

وهو مايعنى تحولا كيفيا فى طبيعة العلاقة بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى فى اتجاه التعاون من أجل التنمية. أما على صعيد العالم الغربى المتقدم فيعد برنامج أوربا ١٩٩٢ أهم التطورات ذات الأثر العميق على العلاقات الاقتصادية الدولية وماأثاره من اتجاه نحو التكتل على الصعيد العالمى. يضاف الى ماسبق ظهور العديد من الأدوات المالية الجديده فى الأسواق المالية العالميه فى السنوات القليلة الماضية والتى لم تكن معروفه من قبل والتى ترجع أساسا لاتساع الأسواق المالية واتجاهها نحو التدويل وكذلك الى تطور النظام النقدى العالمى (١) .

٢ : ٢ أسباب نشأتها :

وقد نشأت هذه البنوك وخاصة فى مجال الصناعة لاسباب متعدده لعل أهمها عدم وجود سوق خاصة مالية للقروض طويلة الأجل فى أوائل الخمسينات وبعد الحرب العالميه الثانيه مع عدم استطاعة أو رغبة البنوك التجارية القائمة فى ذلك الوقت فى الدخول فى عمليات تمويل طويلة الأجل ، كما أن انخفاض معدلات الربح

---

(١) قارن فى ذلك: البنك الأهلى المصرى ، ادارة البحوث الاقتصاديه العامه " المؤسسات الماليه العربيه فى ظل التكتلات الاقتصاديه الدوليه ، رؤيه مستقبليه" ورقه غير منشوره ١٩٨٩ .

فى الدول الناميه خاصة فى مجال الصناعه مع ارتفاع حجم المخاطر مقارنه بمعدلات الربح فى مجالات التشييد والبناء والمضاربات العقارية والتجاره ... كل هذا أدى الى أهمية وجود مؤسسات تدعمها الدوله — على الأقل فى مراحل نشأتها وعملها الأولى — تقوم بعمليات التمويل وأيضا الدراسة والمسوح قبل الصناعيه والدراسات المتخصصه للبحث عن فرص الاستثمار وعرضها على رجال الأعمال المحليين، كما أن لهذه البنوك وظيفة أساسية أخرى تتمثل فى القدرة على توفير المدخلات المستورده أى توفير النقد الأجنبى للمشروعات والذى لم يكن فى قدرة المستثمرين الحصول عليه لولا توفير هذه المؤسسات التنمويه.

واذا كان اعتماد بنوك التنمية الصناعية على الدوله فى فترة انشائه ونموه قد يجعله خاضعا لبعض الضغوط مما يحد من حريته على التصرف فى موارده بما تمليه عليه الاعتبارات الماليه والتنمويه أساسا ، فان هذا لاينفى أنه على الدوله أن توضح الأهداف والأولويات الأساسية التى على البنك التنموى أن يهتدى بها فى عمله. فبنوك التنمية هى الجسر الحيوى الذى يتم عن طريقه نقل الأهداف التنمويه العامه والمخططه وسياسات الحكومه الى التنفيذ اليومى مع الوحدات الانتاجيه التى تتعامل معها بنوك التنمية [1]. وبالطبع فان بنوك التنمية والتى هى غالبا بنوك عامه ، يتوقع منها أن تقود سياساتها وعملياتها على أسس اقتصاديه سليمه.

واذا كانت مهمة الدولة الاقتصادية الأولى تتمثل فى ضمان توجيه المدخرات المحليه للاستفاده بها عن طريق وسائط مناسبه تتناسب مع متطلبات كل اقتصاد. فانه على بنوك التنمية من جانبها المساهمه فى تحقيق مجموعه من الوظائف التى سيجرى ذكرها.

لقد بدأت بنوك التنمية بسد ثغره هامه فى مجال التنمية الاقتصاديـــــه وذلك بتوفير مصادر التمويل اللازمه للاستثمار فى الأصول الثابته • واذا كانـــت هذه البنوك قد أنشئت لتقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات المدروسه جيـــدا ، فقد كان المتوقع أن تحقق أرباحا وأن تعمل على أسس " تجارية " كما كان مـــن المنتظر أن تقدم المساعدات الفنيه وقد تساهم فى ادارة مشروعات العملاء • لقـــد كان التصور فى الخمسينات أن تتحول هذه البنوك لتصبح قادره على التمويـــل الذاتى وأن تزداد قدرتها على تجميع الموارد من السوق الماليه المحليه عن طريق قبول ودائع أو بيع مستندات[1] • ولكن هذا التصور اختلف كثيرا فى السبعينـــات حيث ظهر ضعف مؤسسات التمويل الخاصه وبالذات فى القاره الأفريقية وبالتالـــى بدأت بنوك التنمية العامه فى الظهور وأصبح الهدف هو تحويل الموارد الاستثماريه المقدمه من الدوله والمقرضين الخارجيين وتوجيهها الى بعض القطاعـــــات والمشروعات ذات الأولويه ، وضعف بالتالى التوجه نحو تكوين مؤسسات تنمويه قـادره على التمويل الذاتى • وتحولت بالتالى وظائف هذه المؤسسه من مجرد توفـــير ومقابلة العجز فى مصادر التمويل طويلة الأجل المناسبه الى تحقيق توجيه الدولـــه للائتمان طويل الأجل لتحقيق أولويات وأهداف التنمية الاقتصاديه بشكل عـــام والقطاعات معينه بشكل خاص[2] • ومن المعروف أن بعض هذه المؤسسات قـــد

---

(١) ظهرت هذه البنوك فى أوائل الخمسينات عندما أعطى البنك الدولى قروضا لاثنين من بنوك التنمية " الخاصه " فى كل من أثيوبيا وتركيا • وقد تحمس البنك لانشاء ومساعدة بنوك التنمية الخاص حتى نهاية الخمسينات ثم أنشئت بعد ذلـــك مجموعة كبيرة من بنوك التنمية الخاصه على مستوى العالم فى الستينات • ولكـن عند نهاية العقد ظهرت الحاجه واضحه لبنوك تنمية أكثر قدره حيث عجـــزت مؤسسات التمويل الخاصه عن مقابلة الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل والمتزايده وبدأ انشاء بنوك التنمية العامه •

(٢) قارن فى ذلك :

IBRD, Report on "Task force on financial operations"
ADFIAP, MC Meeting on November 23 & 24, 1989.

تتعثر في توجيه القروض في اتجاهات تتمشى مع أهداف وأولويات التنمية وذلك لاسباب متعددة بعضها لاسباب تنظيمية أو لاسباب خاصة بالسوق والسياسات الاقتصادية العامة غير المواتية وكذلك مشكلات الادارة أو القبول بالضغوط السياسية في أخذ قرارات التمويل وضعف القدرة المحاسبية ... الخ .

واذا كانت هذه البنوك تقدم خدمات وجدت المؤسسات التمويلية الأخرى أنها شديدة المخاطر أو غير ذات عوائد مناسبة فمعنى ذلك أن هذه البنوك سوف تكون بالضرورة أقل ربحية وأكثر عرضة للمخاطر بالاضافة الى كونها أداة للتمويل التفضيلي بأسعار الفائدة المدعومة .

٣ : ١ بنوك التنمية ووظائفها

لا تقتصر وظائف بنوك التنمية وبنوك التنمية الصناعية من بينها على مجرد تقديم القروض طويلة الأجل وتشجيع الاستثمار المباشر في القطاعات الانتاجية المطلوبة ولكن عليها أيضا أن تساهم في مجموعة كبيرة من العمليات المالية والاقتصادية والتنموية العامة . ففي مجال العمليات المالية على هذه البنوك أن تساهم في نمو الأسواق المالية بما في ذلك امكانية ترويج الأوراق المالية وعمل محافظ الأوراق المالية للمستثمرين والمساهمة في توزيع السندات المحلية كما يمكن أن تساعد الدولة في تصميم واقامة مؤسسات الأسواق المالية المحلية . كما ينصح خبراء البنوك بأن تقوم بنوك التنمية بتوسيع حقوق ملكيتها عن طريق

---

(١) قارن في ذلك

G.F. Mbowe, "Government/Development Bank relationships in less Industrialized Countries" in UNIDO "Development Banking in the 1980'S" Vienna 1982.

المساهمه فى مشروعات وذلك ضمانا لتحقيق عوائد مناسبة تسمح لها بالتمويل الذاتى فى المستقبل وبالتالى تحقيق درجه أكبر من الاستقلال التدريجى عن تمويل الدوله أو المؤسسات التنموية الدولية ، أى أن عليها أن تحقق عوائد صافيه بمقادير تسمح باستمرار نشاطها بشكل مستقل (١) .

وقد قامت بعض هذه البنوك وخاصة فى جنوب شرق أسيا بدرجات متفاوته من النجاح فى توسيع قاعدة عملياتها لتشمل خدمات الاستثمار وبعض عمليات البنوك التجارية وتنمية المناطق الصناعيه وانشاء المشروعات ، وعمليات السمسره فى السندات وتقديم الاستشارات الاداريه وغيرها . لذلك تصبح المشكله الآن ليس فى تقدير أهمية تنويع النشاط المالى والبنكى — وانما فى كيفية هذا التنويع وتوقيته ، وهى بحكم عملها وخبراتها فى وضع تنافسى جيد عادة وذلك لخبرة العاملين فيها على عمليات التخطيط طويل الأجل والقدره على التعامل مع هيئات التمويل المتعدده فى السوق المحلى وخارجيا .

وقد ظهر فى السنوات العشر الأخيرة خاصة وظائف جديدة وهامه لبنوك التنمية الصناعيه . فقد أنشأت العديد من بنوك التنمية الصناعيه أقساما للتكنولوجيا — وليس أقساما هندسية وظيفتها اعطاء المشوره للعميل لاختيار التكنولوجيا المناسبه وهى وظيفة ذات طبيعة تنموية هامه وتهم بالدرجه الأولى أجهزه الدوله المعنيه بالتنمية الصناعيه . وهى اذا كانت تخدم الأهداف الاقتصاديه الكليه للحكومات فانها تقوم أيضا باعطاء المشوره فى مجال ادارة مخاطر أسعار الصرف

---

(١) قارن فى ذلك :

B. Knapp "National and international Support for Development Banks" in UNIDO, "Development Banking in the 1980S" Vienna 1982.

وسياسات سعر الفائدة وأولويات الاستثمار وحجم الحوافز والاعفاءات وأنواعها ... الخ ثم أخيرا فى موضوع نقل التكنولوجيا . فواجبات البنك كما سبق أن أشرنا لا يجب أن تنحصر فى عمليات التمويل ولكن أيضا فى التأثير عليه ، وتنمية القدرة التكنولوجيه وبالتالى بناء قدرة محلية تمثل أساسا للتنمية التكنولوجية فى المستقبل ، وهى مطالبة اذن أن تكون على اتصال بمراكز المعلومات للحصول على البيانات التكنولوجيه ذات الحساسية الخاصه وذلك ليس فقط بهدف تقليل درجة المخاطر فى أعمالها ولكن أيضا لتمكينها من لعب الدور المناسب فى التنمية التكنولوجيه . وعلى البنك الصناعى التأكد من أن التكنولوجيا المختاره مناسبة لاهداف التنمية العامه ولأهداف الانتاج السلعى المعنى وأن ماتم اختياره مناسب أيضا سعريا . وهنا لابد من تحقيق نقله حقيقة فى معالجة قضية التكنولوجيا وذلك بالانتقال من مرحلة العموميات العامه لمستوى الدراسة المحدده لمشاريع وسلع محدده ولذلك لابد من توجيه هذا الاهتمام ليصبح جزءا لايتجزء من أساليب دراسة وتقييم المشروعات ومراقبة تنفيذها ومتابعتها .

أما عن موضوع توفير المعلومات التى تسمح للبنك الصناعى بالحكم المناسب والكافى على المستوى التكنولوجى للعمليات المختاره وحول شروط نقل التكنولوجيا بين المشترى والبائع فانها تمثل مشكلة كبيرة ولكن يمكن حلها عن طريق التعاون مع مؤسسات الأمم المتحده وخاصة منظمة الأمم المتحده للتنمية الصناعيه (UNIDO) وذلك حتى ولو كانت المشروعات التى يمولها عادة البنك الصناعى فى الدول الناميه هى من المشروعات الصغيره والمتوسطة عادة .

فاليونيدو تملك بنكا للمعلومات الصناعية والتكنولوجيه

"Industrial and Technological Information Bank" (INTIB)

كما أنها نمت نظام تبادل المعلومات التكنولوجيه
"Technological Information Exchange System" (TIES)

والتى عن طريقها يتم جمع المعلومات الحساسه الخاصه بالأتاوات[1] وشروط العقود وبنودها ، وتكلفة التصاريح الصناعيه ، وتكلفة المدفوعات عن الاداره والمساعدات الفنيه وتكلفة براءات الاختراع والأسماء التجاريه ... الخ .

وفى هذا المجال يصبح من المهم تحقيق تعاون عربى بالرغم من معاملة هذه المعلومات عادة بشىء كبير من السرية وذلك عن طريق تكوين وحده صغيره لجمع المعلومات وتحليلها ، ونقترح أن يتم هذا فى نطاق مجلس التعاون العربى بمقر بنك التنميه الصناعيه المصرى .

ومن الوظائف الهامه للبنوك الصناعيه أيضا والتى ظهرت فى السبعينات فى جنوب شرقى آسيا هى ليس فقط التعرف وتحديد وتعريف المشروعات ولكن أيضا تحديد المستثمر المناسب والبحث عنه والمساعده فى " ايجاده " وكذلك المساهمه فى ادارة المشروعات أثناء فترة الانشاء والتشغيل الأوليه . ولكن السهام أن بنوك التنمية الصناعيه أصبحت تقوم الآن وبنفسها بانشاء المشروعات — وهو نشاط لم تدخل فيه بنوك التنمية الصناعيه فى دول مجلس التعاون العربى حتى الآن — وترويج المشروعات (انشائها ثم اعادة بيعها أو بيع حصص منها فى المستقبل) لايخضع لاجراءات ومقاييس كالتى تستعمل فى تقييم المشروعات ولكن يعتمد على قدرة البنك ورجاله — خاصة فى حالة ضعف طبقة المستثمرين المحليه — على أخذ المبادره فى

---

(١) لمزيد من المعلومات : قارن فى ذلك

UNIDO, Secretariat
"Technological Choices and Information Sources for Development Banks" 1986.

انشاء وتسيير المشروعات كمثال أمام المستثمر المحلى المحتمل • والبنوك الصناعيه أخيرا عليها مسئولية الاهتمام بالتوزيع الجغرافى للمشروعات وتشجيع الصناعات الصغيره — وهو ماسوف نتعرض له بالتفصيل لاحقا — واختيار التكنولوجيات المناسبه وسد الفجوات الاستثمارية فى الهيكل الصناعى القائم ثم الانتقال للمشاركه فى تمويل الصناعات الأساسيه •

وحيث أن محتوى الاستثمارات التى تمولها بنوك التنمية فى الدول الناميه من النقد الأجنبى مازالت مرتفعه ، فان على هذه البنوك توفير قروض النقد الأجنبى عن طريق التعامل فى الأسواق الماليه الدوليه سواء الأسواق الدولية الخاصه أو العامه ، وهذا يقودنا بالضروره الى التحدث عن مصادر تمويل هذه البنوك ومستقبل هذا التمويل فى التسعينات •

٤ : ١ تمويل بنوك التنمية الصناعيه — مصادر الأموال

تعتمد البنوك الصناعيه على مايمكن توفيره من مصادر المدخرات المحليه فى تمويل نشاطها • ومن الواضح أن مصادر الأموال فى البلدان الناميه تتركز فى أيدى شركات التأمين ، وأموال الضمان الاجتماعى والبنوك التجارية وبنوك الادخار • فهل يمكن توفير الأموال طويلة الأجل فى شكل قروض للبنك الصناعى أو مساهمات فى رؤوس أمواله ؟ من الواضح أن امكانيات هذه البنوك سوف تتوقف — فى حصولها على التمويل المحلى — أيضا على قدرتها على تحقيق التعاون مع البنوك التجارية على الأقل بتوفير رؤوس الأموال العامله Working Capital لعملاء البنك الصناعى ، كما يستطيع البنك الصناعى توزيع سندات ذات عوائد ثابته لتشتريها البنوك التجارية ، كما أن جزءا من مدخرات الحكومه يمكن أن يوجه الى البنوك الصناعيه فى شكل قروض أو منح أو مشاركات فى مشروعات •

أما بالنسبه للتمويل الخارجى فسوف يكتسب أهميه كبيره فى العقد القادم وذلك لأسباب عديده من بينها نقص العملات الحره من مصادر محليه بسبب حجم المديونيه الهائل الذى يقابل الدول الناميه عامه ، كما أن ارتفاع معدلات التضخم المتوقعه سوف تزيد الطلب بشده على مصادر التمويل وسوف تصبح امكانية الحصول على تمويل خارجى أكثر صعوبة لأسباب اضافية نجملها فيمايلى :

- ان الطلب على القروض طويلة الأجل والرخيصه والمناسبه لمشروعات التنمية تفوق كثيرا مقدار العرض المتاح خاصة لدول العالم الثالث والدول العربيه من بينها .

- ان هناك تطورات وتغيرات هيكلية هامه فى حركة الاستثمار واتجاهاته بسبب التطورات المتلاحقه فى أوربا كما سبق أن أوضحنا .

- وبسبب نقص العرض فان احتمال زيادة تكلفة التمويل وارده وقد يؤدى ذلك الى جعل بعض المشروعات المهمه مشروعات غير مقبوله من وجة نظر التحليل المالى البحت Unfeasible

وبالتالى فان امكانيات بنوك التنمية الصناعيه فى الحصول على موارد تمويليه خارجيه (بالنقد الأجنبى) قد تواجه فى التسعينات بعوامل خارجه عن سيطرتها ورقابتها مما يصعب عملها . وقد يكون أهم عامل مؤثر هنا هو قدرة الدوله على السداد Creditworthnisess . وبصرف النظر عن أسلوب ادارة البنك ومدى نجاحه فان عدم الاستقرار فى السياسة الاقتصاديه والعجز فى ميزان المدفوعات والعجز بالتالى فى مصادر التمويل بالنقد الأجنبى قياسا بالاحتياجات ، فان كل هذا يمكن أن يمثل عائقا هاما أمام قدرة البنك على الحصول على موارد خارجيه وقد تصبح هذه المصادر عاليه التكلفه ، كما أنه من المحتمل توجيه الموارد

المخصصه للقروض فى الأسواق الدوليه الى الدول ذات المخاطر المنخفضه وهـــى دول متقدمه أساسا ولها الأولويه فى الحصول على الموارد .

١ : ٥ مستقبل بنوك التنمية فى التسعينات

سبق أن أوضحنا أن العالم يمر حاليا بمرحلة اعادة هيكله وأن التطـــورات الحادثه سوف يكون لها تأثير مباشر وعميق على أوضاع البلاد الناميه ومنهـــا دول مجلس التعاون العربى . وان امكانيات الحصول على موارد خارجيه لتمويل التنميـــة الصناعيه سوف تصبح أكثر تكلفة وصعوبه . ومع ذلك فان بنوك التنمية الصناعيه والـــتى تتمتع بمساندة الحكومات سوف تستمر فى أداء وظائفها فى التسعينات وان كانـــت يمكن أن تواجه ضغوطا اضافيه حيث أن :

- الحصول على موارد أخرى — خلاف مايقدم من البنك الدولى والهيئـــات الأقليمية سوف يصبح أكثر ضرورة وصعوبة فى نفس الوقت فى المستقبل .

- ان هذه البنوك عليها أن تتوسع فى تقديم الخدمات الماليه حتى تحافظ على قدرتها التنافسيه وخاصة أن العالم يتجه الى تعويم معدلات الصرف وأسعار الفائده .

وذلك حيث أن المتوقع أن تنشغل دول العالم المتقدم بما يحدث فـــى شرق أوربا ومن ثم توجيه قدر أكبر من المعونات والمساعدات والقروض الى تلـــك الدول باعتبارها الامتداد الطبيعى لها .

أما الدول العربيه ، فاذا كانت المؤسسات وصناديق التنمية العربية قـــد ساهمت فى عملية اعادة تدوير أموال النفط نحو البلدان الناميه عموما والدول العربيه بشكل خاص ، محفزه بذلك عملية التنمية ولاسيما فى البلاد التى أهيوت من ارتفـــاع

أسعار البترول، فقد أثر تراجع موارد هذه المؤسسات نتيجه لانخفاض أسعار البترول على دورها التمويلى . والثابت على أى حال أن فائض المال العربى مازال معظمه يتجه الى الاستثمار فى البنوك الأوربية والأمريكية خارج المنطقة العربيه والى شراء سندات الحكومات الأجنبيه والعقارات ، ولازالت معظم المدفوعات بين الدول العربية تتم عن طريق البنوك الأجنبيه ، وحتى تلك التى تتم بين البنوك العربية وبعضها البعض فاننا نجدها تتم بواسطة بنك ثالث غالبا مايكون أجنبيا [1] .

كما يلاحظ أن تقييم اتفاقية " بازل " [2] للمنطقة العربية ـ عدا السعودية ـ على أنها من المناطق ذات نسبة الخطورة المرتفعه بالنسبة للتمويل المصرفى ، سيعمل على رفع تكلفة الاقتراض من أسواق المال العالمية بالنسبة للبنوك العربيه فى الداخل وأيضا رفع تكلفه الاقراض التى تقدمها البنوك العربية الدولية للدول العربية .

أى أن المشكلة الأساسية التى يمكن أن تواجه بنوك التنمية الصناعيه فى التسعينات هى مشكلة ذات شقين ، أولهما يتمثل فى ضعف القدرة على الحصول على قروض طويلة الأجل من الخارج ، وثانيهما هو النظره الحاليه لهذه البنوك باعتبارها أقل أهميه من غيرها فى القدره على تجميع المدخرات من السوق المحليه . وبالتالى فاما أن تواجه هذه البنوك تناقصا فى نشاطها واما أن تتوجه للحصول على موارد أخرى من مصادر خارجيه ـ أكثر كلفه ـ ومصادر داخليه باعتبارها " مصدرا أوليا " لتجميع الأموال . فهل يؤدى هذا ياترى الى توجه هذه البنوك الى الأنشطه التقليديه التى تقوم بها البنوك التجاريه ؟

---

(١) قارن فى ذلك : البنك الأهلى المصرى ... مرجع سبق الاشاره اليه .

(٢) اتفاقية وقعت بين البنوك المركزيه لاثنى عشرة دوله صناعيه فى يوليو ١٩٨٨ "الولايات المتحده ، اليابان ، ألمانيا الغربيه ، المملكه المتحده ، فرنسا ، كندا ، ايطاليا ، السويد ، هولندا ، بلجيكا ، سويسرا ، لكسمبرج".

٢ : بنك التنمية الصناعيه بجمهورية مصر العربيه

١ : ٢ التمويل الصناعي في مصر — نظره تاريخيه

تعتمد الصناعه فى القطاع الخاص بشكل خاص فى الحصول على التمويل اللازم لها بغرض شراء الأصول الرأسماليه من مبان ومعدات وآلات على القروض المتوسطه والطويلة الأجل من البنوك والأوعية التمويلية المتاحه وكذلك على تمويل النشاط الجارى • وقد قررت الحكومه المصريه منذ عام ١٩٢٣ أن يتولى بنك مصر اقراض الصناعات الصغيره عندما امتنعت البنوك التجارية فى ذلك الوقت (وكانت فى غالبيتها تخضع لرأس المال الأجنبى) عن تقديم القروض لأصحاب الصناعه بحجة المحافظة على سيولة أصولها • وقد تولى بنك مصر اقراض الصناعه من أموال أعدتها الحكومه لهذا الغرض ، ولكن ماحدث كان أن ذهبت أغلبية تلك القروض الى أصحاب الصناعات من ملاك الأراضى لتوفر الضمانات لديهم وظلت الصناعات الجديده بلا عون • وفى فبراير ١٩٢٩ وضع بنك مصر تقريرا عن انشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى ومشروع انشاء بنك صناعى مصرى يكون من مهامه دراسة المشروعات الصناعيه وتأسيس الشركات الصناعيه — وهو مدخل تنموى هام فى مرحلة مبكره جدا — والتعامل فى الأسهم والسندات وتقديم القروض للمنشآت الصناعيه •

وقد تجددت الدعوه فى عام ١٩٣٩ لانشاء هذا البنك ثم حالت الحرب دون ذلك ، وعند نهاية الحرب العالمية الثانيه تحركت الدعوه من جديد لتسترى طريقها الى حيز التنفيذ حيث صدر فى يوليو ١٩٤٧ الترخيص للحكومه بالاشتراك فى انشاء بنك صناعى • وفى ابريل ١٩٤٩ صدر النظام الأساسى للبنك الصناعى وبدأ البنك نشاطه فى أكتوبر من نفس العام ومنذ ذلك الحين اجتاز البنك الصناعى أكثر من مرحله متميزه من نشاطه ولكنها متفاوته فيما بينها لحد بعيد •

١ : ١ : ١ المرحله الأولى ٤٩ — ١٩٥٣

سبق أن أوضحنا أنه تم انشاء البنك الصناعى فى ابريل ١٩٤٩ وذلك بهدف النهوض بالصناعه المصريه والقيام بالأعمال المصرفيه الخاصه بها برأسمال قدره مليون ونصف مليون جنيه مصرى . وقد ساهمت الحكومه بنسبة ٥١٪ من رأس المال وساهمت الشخصيات المعنويه العاديه والخاصه بالباقى (شركات التأمين بالأساس) .

وقد اتسم نشاط البنك فى سنواته الأولى بالحذر الشديد وانعكس ذلك على نشاطه حيث لم تتجاوز القروض والاعتمادات التى منحها البنك فى عام ١٩٥٠ أكثر من رأسماله . كما لم يساهم البنك الا فى شركه واحده قائمه وهى شركة الأسمده العضويه بمبلغ خمسين ألف جنيه . وربما يرجع ذلك الى الظروف السياسية بعد الحرب وحرب فلسطين ثم قيام الثوره المصريه والى معارضة فكرة التصنيع فى ذلك الوقت من جانب الجهاز المصرفى حيث طرح البنك الأهلى فى عام ١٩٥٣ وهو البنك المركزى فى ذلك الوقت فكرته فى التقرير السنوى على النحو التالى " بدلا من الدعوه الى التصنيع لايجاد عمل للفائض من الأيدى الزراعيه يجدر بنا أن نتناول المسأله من جانبها الآخر ، بمعنى أنه يجب البدء بتنمية الزراعه التماسا لتوسيع نطاق سوق المنتجات الصناعيه فيصبح التوسع الصناعى ممكنا [1] . ولم تكن الصناعه تمثل فى عام ١٩٥٠ الا اسهاما ضئيلا فى الناتج القومى ولم تكن تؤمن فرص عمل لأكثر من ١٠٪ من قوة العمل المتاحه ومع ذلك فقد شهدت مصر بعد الحرب العالميه الثانيه زيادة محسوسه فى الانتاج الصناعى وظلت الصناعه المصريه ولمدة خمس سنوات بعد الحرب فى حالة ازدهار وتم احلال المعدات واستأنفت بعض الصناعات التى توقفت أثناء الحرب نشاطها كما سجلت الفتره من ٤٧ — ٤٩ أرقاما قياسية لفتره مابعد الحرب وان كان التركيز قد تم فى مجال السلع

---

(١) معهد التخطيط القومى ، ندوة " دور الصناعات الصغيره فى التنميه " ملف المعلومات — الجزء الثانى — صفحة ٨٣٠ ومابعدها .

الاستهلاكيه (المواد الغذائيه والنسيج فى الاساس) .

وقد أرغمت حاجة التطور الصناعى الى طلب التمويل فى الغالب من الأرباح التى تحتفظ بها المشروعات الأكبر حجما كاحتياطى ، ولكن المشروعات الصغيره والوسطى ظلت تواجه متاعب بالغه حتى بعد اقامة البنك الصناعى (١) .

وكانت الدوله هى التى تعين أعضاء مجلس ادارة هذا البنك ومديره العام وقد عهدت اليه بمهمة دعم الصناعه المصريه عن طريق تزويد الشركات الموجوده بالقروض الطويلة والقصيرة الأجل والاسهام فى انشاء الشركات والمشروعات الجديده كما سبق وأن أوضحنا . والهام هنا أن الحكومه أودعت مبلغ مليون جنيه كودائع وضمنت لحمله أسهمه ربحا سنويا بنسبة ٥ر٣ فى المائه .

٢ : ١ : ٢ المرحله الثانيه ٥٣ ـ ١٩٥٧

تعد هذه الفترة العصر الذهبى للبنك حيث رأت لجنة التمويل التابعه للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى ذلك الوقت أن تدور سياسة الائتمان فى نطاق السياسة الصناعيه العامه بالتعاون مع البنك الصناعى والبنوك التجاريه . وقد تركزت السياسة الاقتصاديه فى تلك الفتره على وجوب تقديم العون الى الصناعه وتمكينها من التوسع ، وتقديم كافة الحوافز وبصوره محدده الى الاستثمارات الخاصه . وسلم " العهد الجديد " لاتحاد الصناعات بما كان يطالب به دائما من خفض الضرائب ومزيد من الحماية الجمركيه . ووجدت الشركات أيضا أنه من السهل عليها الحصول على التمويل اللازم للتنميه ، اذ أن الحكومه قد رفعت ضماناتها للقروض التى يسلفها البنك الصناعى (فى حدود خمسة ملايين جنيه

(١) قارن فى ذلك : باتريك أوبريان " ثورة النظام الاقتصادى فى مصر " ترجمة خيرى حماد ، الهيئة العامه للتأليف والنشر ، دار الكتاب العربى ، القاهره ، يوليو ١٩٦٨ ، ص٤٣ ومابعدها .

مما ساعد البنك على أن يكون أكثر مجازفه واقدا اما على التسليف • وأسهم البنـــك اسهاما مباشرا فى تأسيس الشركات الجديده ، وراح يغطى الاكتتابات اللازمـــه لتوسيع المصانع ، ويضمن القروض التى تقدمها البنوك التجارية الى رجال الأعمـال • وقد قفزت جملة قروض البنك الى أكثر من مليون جنيه عام ١٩٥٤ ثم الى ١ر٨ مليـــون جنيه عام ١٩٥٥ ثم ارتفعت الى ٢ر٦ مليون جنيه عام ١٩٥٦ وحتى نهاية ١٩٥٧ •

وكان البنك قد اشترك فى تأسيس أو فى رأس مال ١٧ شركه صناعيـــه مجموع رؤوس أموالها ٢٧ر٨ مليون جنيه نصيب البنك منها ٣ر١ مليون جنيه أى بنسبة ١١٪ من رأسمالها ، وبدأ البنك يلعب دور المروج للمشروعات الصناعيه بدراستهـا والدعوه لقيامها ثم الاكتتاب فيها •

ولقد ساهم البنك فى انشاء صناعات الحديد والصلب والأسمنت الحديـــدى وعربات السكك الحديديه والورق والخزف والصينى والجوت واستخراج المعـــادن والكيماويات وكلها صناعات جديده • كما قام بشراء بعض المشروعات وادارتهـــا وقتا كما سمح للعاملين بالاشتراك فى ملكية ورأس مال بعض الشركات كما حـــدث بالنسبه لمصانع سورناجا •

٢ : ١ : ٣ المرحله الثالثه : (١٩٥٧ ــ ١٩٦٥)

كان من نتائج انشاء المؤسسه الاقتصاديه فى يناير ١٩٥٧ أن اقتصـــر نشاط البنك الصناعى على التسليف الصناعى دون تأسيس الصناعات باعتبار أن المؤسسه الاقتصاديه هى أداه الدوله فى الاستثمار المباشر وبدأت الدعوه الى عـوده البنـك الى القطاع الخاص وصغار المنتجين •

ومن الملاحظ أن تدخل الدوله مباشرة فى عملية التنمية الاقتصاديـــة قد توالى بسرعة منذ منتصف عام ١٩٥٦ حيث تم انشاء وزارة الصناعة وتم تكليفهـــا

بوضع برنامج للتصنيع ، ثم قامت المؤسسة الاقتصاديه بشراء بعض الشركات التى ساهم البنك فى انشائها ، ثم انشاء الهيئة العامه لتنفيذ برنامج السنوات الخمس لتنفيذ جزء من الاستثمارات الصناعيه التى تضمنتها برامج التصنيع ثم انشئت مؤسسه النصر فى عام ٦١ لمعاونة الهيئة فى مهمتها ثم جاءت قرارات يوليو ١٩٦١ بتأميم الصناعات الاساسية ومصادر التمويل بما فيها البنوك ومنها البنك الصناعى ، وانعكست — وهو مايهمنا هنا — هذه التطورات على البنك الصناعى حتى من حيث التبعية لادارته فقد ألحق بالمؤسسة الاقتصاديه ثم بوزارة الصناعه ثم مؤسسة النصر ثم بالمؤسسه العامه للبنوك واعتبارا من ٣٠ ابريل ١٩٦٤ أصبح يتبع البنك المركزى بعد انشائه .

ولقد انعكس ذلك على نشاط البنك حيث تقلص نشاطه حتى بلغت جملة تسهيلاته ٨٣٧ ألف جنيه عام ١٩٦٤ مما دعا البنك فى عام ١٩٦٥ الى أن يسعى الى أصحاب الاعمال فى القطاع الصناعى بعد ابعاده عن تمويل شركات القطاع العام التى تم توزيعها على بنوك القطاع العام التجارية .

٤ : ١ : ٢ المرحله الرابعه : من ٦٥ — ١٩٧١

فى ظل ظروف الحذر الذى التزمه القطاع الخاص منذ قوانين يوليو ١٩٦١ فقد كانت مهمة البنك عسيره . وتخصص فى تشجيع صغار الصناع والحرفيين بفتح الائتمان المتوسط والطويل الأجل وابتكار نظم جديده للتمويل مثل نظام البيع مع حفظ حق الملكيه (البيع بالتقسيط) وتمويل أوامر التوريد الصادره من جهات حكوميه أو من شركات القطاع العام وتمويل عقود التصدير لتصدير منتجات صناعيه مع " اقتناص " بعض الفرص لتمويل بعض شركات القطاع العام اما بسد عجز دائم فى التمويل أو لتنفيذ برنامج استثمارى وارد فى الخطه أو تسمح به الظروف .

وكانت جملة التسهيلات التى منحت فى هذه الفتره كلها حوالى ٣٠ مليون جنيه فقط .

٢ : ١ : ٥ المرحله الخامسه : ٧١ ــ ١٩٧٥

تم فى هذه المرحله ادماج البنك الصناعى فى بنك الاسكندرية فى عام ١٩٧١ تحت دعوى نشر خدمات البنك من خلال فروع بنك الاسكندرية المنتشرة فى جميع المحافظات بينما لم يكن للبنك الصناعى فى ذلك الوقت سوى فرع واحد بمدينة الاسكندرية وكذلك لقصور رأسمال البنك الصناعى (٥ر١ مليون جنيه) عن تقديم التمويل الكافى للقطاع الصناعى . وواقعيا استمر البنك يعمل من خلال فرعيه ولكن دون تطوير . وبمناسبة بدء التفاوض مع البنك الدولى للحصول على قروض بالعملات الأجنبيه لتمويل القطاع الخاص الصناعى وعدم امكانية اعطاء هذه القروض لبنوك تجارية ، نشأت الحاجه الى انشاء مايسمى بجهاز تمويل الحرفيين والقطاع الخاص الصناعى كوحده اداريه تابعه لبنك الاسكندريه وذلك لاستيفاء الشكل المطلوب بوجود معبر تنموى من خلال بنك تجارى هو بنك الاسكندريه . وكانت فترة دمج البنك الصناعى مع بنك الاسكندريه فتره غير ناجحه وكثر عدد العملاء المتعثرين مع انخفاض أعدادهم ، الأمر الذى أدى بوضوح الى ضرورة ايجاد بنك متخصص لتمويل الصناعه .

٢ : ١ : ٦ انشاء بنك التنمية الصناعيه

بدأ البنك نشاطه فى ١/٨/١٩٧٦ بصدور قرار السيد وزير المالية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ بتأسيس شركة مساهمة مصرية (البنك الصناعى) برأسمال قدره ١٠ ملايين جنيه مملوكه بالكامل للبنك المركزى المصرى ثم عدلت تسميته الى بنك التنمية الصناعيه وقد تم رفع رأسمال البنك أكثر من مره وقرر البنك المركزى بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٥ الموافقة على أن يصبح رأسمال البنك المرخص به هو ٥٠ مليون

جنيه ، كما حدد رأس المال المصدر والمملوك للدولة بأربعة وثلاثين مليونا من الجنيهات ، وبلغ رأس المال حاليا (١٩٨٩/١٢/٣١) ٦٥ مليون جنيه علما بأن رأس المال المصرح به أصبح ١٠٠ مليون جنيه .

ووفق آخر تعديل للنظام الأساسى للبنك فان غرض البنك هو النهوض بالصناعه المصريه بوجه عام فى مجال القطاعين الخاص والتعاونى ومعاونة الحرفيين وصغار الصناع والقيام بالأعمال المصرفيه الخاصه بهم ويتولى على وجه الخصوص[1] :

- اعداد الدراسات المبدئيه السابقه على انشاء المشروعات الصناعيه والمصاحبه لانشائها والتعريف بها واجتذاب الشركاء لتغطية رأس المال اللازم لها .
- الاشتراك فى انشاء المنشآت الصناعيه وتدعيمها .
- تقديم التمويل اللازم للمنشآت الصناعية سواء بضمانات عينيه أو شخصيه أو بالضمان العام وفقا لما تراه السلطه المختصه وذلك على النحو الآتى :

١ــ قروض لآجال لا تتجاوز اثنى عشر شهرا لتمويل عمليات الانتاج الصناعى .

٢ــ قروض لآجال متوسطه لا تتجاوز خمس سنوات لمساعدة وحدات الانتاج بامدادها بالمواد الخام أو بغير ذلك من مستلزمات الانتاج والوسائل المساعده .

٣ــ قروض لآجال متوسطه لا تتجاوز خمس سنوات وطويلة لا تتجاوز خمسة وعشرين سنه لأغراض الانشاء والتوسع والاحلال والتجديد للمنشآت الصناعيه وامدادها بالآلات والمعدات

---

(١) قارن فى ذلك كله " بنك التنمية الصناعيه فى عشر سنوات " كتيب صادر عن بنك التنمية الصناعيه .

ولغير ذلك من الأغراض الصناعيه بوجه عام •

- معاونة خريجى المعاهد الفنيه وأصحاب المخترعات المفيده للقيام بالمشروعات الصناعيه •
- استثمار الفائض فى الأموال فى شراء أسهم وسندات الشركات الصناعيه •

٢ : ٢ بعض سمات القطاع الصناعى المصرى

تساهم الصناعه التحويليه فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة تصل الى حوالى ١٧٪ وهى نسبة ظلت ثابته لفترة طويله ، وبالرغم من ذلك فان مصر تتمتع بقاعدة صناعية متنوعه وواسعه فى مجالات الصناعه الاستهلاكيه والوسيطه خاصه ، وبدرجه أقل كثيرا فى مجال صناعة المعدات الرأسماليه • ويساهم القطاع العام تقليديا بقدر كبير ولكن يوجد قطاع خاص حديث ينمو بسرعه كبيره بالاضافه الى قاعدة واسعة من الصناعات الصغيره فى مجال الصناعات الاستهلاكيه خاصة وعدد هائل من الصناعات الحرفيه •

واذا كانت الصناعه قد استحوذت على حوالى ٢٣٪ من الاستثمارات الكليه فى الفتره من ١٩٧٧ الى ٨٦/ ٨٧ فقد كان للقطاع العام ٧٨٪ منها • حيث وجه القطاع العام كل استثماراته الى عمليات الاحلال والتجديد • أما بالنسبه للقطاع الخاص فان استثماراته قد اتسمت باد خال عدد كبير من المشروعات الجديده والحديثه[1] • والقطاع الصناعى المصرى (عاما وخاصا) مازال غير قادر على تغطية احتياجاته من النقد الأجنبى ذاتيا بتصدير حجم كاف يغطى ويقابل

---

(١) قارن فى ذلك كله

1- The World Bank, " Current Economic Situation and economic reform Program"

(٢) هبه حندوسه "Reform Policies for Egypt manufacturing Sector", Paper.
Presented to conference, Empaloyment Strategy in Egypt, December 1986, ILO; UNDP, and Ministry of Manpower and Trainning.

احتياجاته من السلع الوسيطة والأولية وقطع الغيار - ناهيك عن الاحتياجات الاستثمارية. فخلال الفترة منذ عام ١٩٧٠ انخفضت نسبة السلع الصناعيه من جملة الصادرات من ٣٠٪ سنة ١٩٧٠ الى ١٤٪ سنة ٨٥/٨٦ ، كما انخفضت نسبة الصادرات الصناعيه من الدخل القومى من ٢ر٢٪ سنة ١٩٧٠ الى ١٪ سنة ٨٥/٨٦، وانخفضت نسبة الصادرات الصناعيه من اجمالى قيمة الانتاج الصناعى من ١٢٪ سنة ١٩٧٠ الى ٧٪ سنة ٨٤/١٩٨٥.

وتهدف خطة الدولة الحالية (٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢) الى تحقيق معدل نمو للناتج المحلى فى قطاع الصناعه والتعدين قدره ٤ر٨٪ سنويا مقابل ١ر٩٪ متحققه فى الخطة السابقه والى رفع نصيب قطاع الصناعه من الناتج المحلى الاجمالى الى ٢ر١٩٪ فى ٩١/٩٢. وقد خصصت الخطة ٦ر٢٦٪ من جملة استثماراتها خلال السنوات الخمس للصناعه ومقدارها ١٢ مليار جنيه يخص القطاع الخاص ٦٤٠٠ مليون جنيه أى بنسبة ٥ر٥٢٪ . والخطة تتوقع من القطاع الخاص أن يضاعف النسبة التى يخصصها من استثماراته لقطاع الصناعه والتعدين ، كما أن المطلوب أن تزيد نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات المستهدفه لقطاع الصناعه الى أكثر من الضعف مقارنة بالخطة السابقه. والقدره على تمويل هذه الاستثمارات سوف تتوقف فى جانب منها على قدرة الجهاز المصرفى على تمويل القطاع الخاص ومقابلة احتياجاته التمويلية .

والصناعه التحويلية المصريه تنقسم من حيث الملكية الى قطاع عام ثم قطاع خاص تقليدى تشرف عليه وزارة الصناعه ثم قطاع خاص تخضع مشروعاته لقوانين الاستثمار (قانون ٤٣ وتعديلاته ، ١٥٩) ثم قطاع حرفى واسع . وتشير البيانات المتاحه فى عام ٨٣/٨٤ الى أن القطاع العام يتكون من ٢٠٠ شركه يتبعها ٩٣٦ مصنعا ويعمل بها ٧٢٤ ألف عامل ويقدم هذا القطاع حوالى ٦٠٪ من اجمالى

القيمه المضافه للصناعه. أما القطاع الخاص التقليدى فيتكون من ٤٧٢٩ مصنعا يعمل بها ١٦٠ ألف عامل وينتج حوالى ١٧٪ من القيمه المضافه فى نفس العام بعد أن كانت مساهمته فى القيمه المضافه ٩٪ فقط عام ١٩٧٥. أما القطاع الاستثمارى فتشير بيانات هيئة الاستثمار لعام ١٩٨٦ الى أنه يتكون من ٣٠٥ مصنعا تشغل ٣٠ ألف عامل تقريبا ، ويبقى القطاع الحرفى المكون من ٢٧٨ ألف مشروع يعمل به حوالى ٦٠٠ ألف عامل. وهى مشروعات غالبيتها العظمى مشروعات فردية صغيره جدا. أى أن قطاع الصناعه التحويلية أنتج فى عام ٨٤/٨٥ قيمة مضافة اجماليه قدرها ٤٨٢١ مليون جنيه بالأسعار الجاريه ويشغل حوالى ١,٥ مليون عامل.

وقد إعتمدت استراتيجية التصنيع ـ حتى الآن تقريبا ـ على نمط الاحلال محل الواردات ، وبالرغم من المحاولات الجاده لرفع الصادرات خاصة فى السنوات القليلة الماضيه الا أن هذه السياسة قد أدت الى زيادة الطلب الخارجى على مستلزمات الانتاج وترتب على ذلك أن مستوى التشغيل للطاقة الانتاجيه فى القطاع الصناعى أصبح ـ بدرجه كبيرة ـ يتوقف على حجم حصيلة النقد الأجنبى المتاحه. فسياسة احلال الواردات بالنمط السابق أدت الى خلق هيكل للانتاج ـ يجعل من الصعب استخدام طاقته الانتاجيه بالكامل دون انسياب كبير لموارد أجنبيه.

وعلى أى حال فان السياسة الصناعيه المصرية قد تميزت فى الفترة الأخيرة بالتركيز والاهتمام بالآتى :

ـ الاهتمام بقضية تصدير السلع المصنعه.
ـ تعميق التصنيع المحلى عن طريق تصنيع قطع الغيار وبعض المعدات والالات.
ـ الاعتماد الكبير على القطاع الخاص للقيام بالاستثمار فى مشروعات جديده فى مجال الصناعات الاستهلاكيه والصناعات الوسيطه والمغذيه.

ـ تخصيص الاستثمارات الحكوميه للقطاع العام لعمليات الاحلال والتجديد واستكمال المشروعات فى الأساس.

وهذه العوامل السابقه تمثل المدخل الطبيعى لمشاركة بنك التنميـــــة الصناعيه فى انجاح هذه السياسة كما سيأتى شرحه.

٣:٢ أهم ملامح نشاط البنك منذ بدء النشاط وحتى ٣١/١٢/٨٩

١ ـ منذ بدأ البنك نشاطه فى ١/٨/١٩٧٦ أمكنه الحصول على قـروض من هيئات التمويل الدوليه والاقليمية وصلت الى حوالى ٧٧٧ مليون دولار أمريكى فى ٣١/١٢/١٩٨٩. وتمثلت هذه الهيئات فـى الآتى :

هيئة التنمية الدولية IDA ، البنك الدولى للانشاء والتعمـــير ، بنك التنمية الأفريقى ، الصندوق الخاص لمنظمة الاقطار المصدره للبترول أوبك ، وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID ، السـوق الأوربية المشتركه (بنك الاستثمار الأوربى) بنك التعمير الالمانى ، البنك الاسلامى للتنمية بجده. وسوف نتعرض لشروط هذه القروض فى مكان لاحق فى هذه الدراسه.

٢ ـ بلغت جملة القروض التى منحها البنك لعملائه نحو ١٧٠١ مليـون جنيه مصرى بالعملات الأجنبيه والمحليه منها ٥٧٣ مليون دولار أمريكى (بعملات مختلفه) تعادل ١٤٩ مليون جنيه مصرى. وقـد بلغ اجمالى عدد المشروعات التى استفادت من قروض البنك ١٥٠١٣ مشروعا ٩٩٪ منها للقطاع الخاص و ١٪ فقط للقطاع العام ، وقـد بلغ اجمالى تكلفتها الاستثماريه نحو ٣٦٣٣ مليون جنيه مصـرى

حققت للاقتصاد القومى قيمة مضافة جملتها حوالى ١٤٩٦ مليونا من الجنيهات.

٣ ـ ويولى بنك التنمية الصناعيه اهتماما خاصا للمشروعات الصناعية الصغيره حيث يقدم لها ـ خلافا للتمويل الذى وصل الى حوالى ٦٠٣ مليون جنيه حتى ١٩٩٠/٣/٣١ لعدد ١٣١٤٥ مشروعا ـ أنواعا متعددة من المعونات الفنيه والتنظيمية والهندسية وخدمات التدريب بالتعاون مع الهيئات المتخصصه. وتبلغ نسبة المشروعات الحاصله على قروض من البنك وتمثل مشروعات صغيره أكثر من ٩٠٪ من اجمالى المشروعات الممولة حصلت على نسبة تصل الى أكثر من ثلث اجمالى القروض التى منحها البنك (قارن فى ذلك ملحق رقم ٤).

٤ ـ توزع نشاط البنك جغرافيا وتركزت نصف القروض تقريبا فى مناطق للنشاط خارج مجالات التوطن الصناعى التقليديه وفى هذا محاولة للمساهمه فى خلق تنمية اقليمية متوازنه.

التوزيع الجغرافى لقروض البنك
خارج منطقتى القاهره والأسكندريه حتى ١٩٨٩/١٢/٣١

المنطقه	حجم القروض الممنوحه
المدن الجديده	٣٢٠ مليون جنيه
الوجه البحرى	٣١٣ " "
الوجه القبلى	١٤٨ " "
منطقة قناة السويس	٥٧ " "
مجموع	٨٣٨ " " بنسبة ٤٩٪
منطقة القاهره	٦٤٩ " "
منطقة الاسكندريه	٢٠٤ " "
المجموع	٨٥٣ " " بنسبة ٥١٪

٥ - توزيع قروض البنك حسب الصناعه حتى ١٩٨٩/١٢/٣١

نوع الصناعـــــه	عدد القروض	النسبـــه	قيمة القروض (مليون جنيه مصرى)	النسبـــه
غزل ونسيج	٢٤٠٨	١٦ر٤٠٪	٣٥٨	٢١ر٠٥٪
معدنيه وهندسية	٤٣٠٣	٢٨ر٦٦٪	٢٩٨	١٧ر٢٠٪
كيماوية	١٤٢١	٩ر٤٦ ٪	٣٠٠	١٧ر٦٤٪
غذائيه	١٥٠٦	١٠ر٠٣٪	٢٥٤	١٤ر٩٣٪
مواد بناء وتشييد وخشبيه	٢٠٩٣	١٣ر١٤٪	٢١٦	١٢ر٧٠٪
سياحه وفنادق	٣٨٥	٢ر٦ ٪	٧٨	٤ر٩ ٪
أخرى	٢٨٩٧	١٩ر٣٠٪	١٩٧	١١ر٨٪
مجموع	١٥٠١٣		١٧٠١	

وقد أعطى البنك الصناعى كما تشير الأرقام أهمية واضحه لتحقيق هـــــدف تطوير الهيكل الانتاجى للصناعه المصريه وذلك بتوفير التمويل اللازم للصناعـــــات الوسيطة والاستثمارية . فقد حصلت الصناعات المنتجه للسلع الوسيطة على قروض بلغت جملتها ٣٦٠ر١ مليون جنيه بالعملات الأجنبيه والمحليه فى العشر سنوات الأولـــى من عمر البنك ، فى حين حصلت الصناعات الاستثمارية على قروض بلغت جملتهـــــا ٢٢٢ مليونا من الجنيهات بالعملات الأجنبيه والمصريه عن نفس المده .

٦ ـ أما عن الملامح الرئيسية لاستراتيجية البنك فانه يمكن اجمالها فى الآتى :ـ

ـ تشجيع صناعات التصدير وتقديم بعض الخدمات لقطاع السياحه باعتباره يمثل صادرات غير منظوره وذلك بهدف المساهمه فى علاج مشكلات ميزان المدفوعات.

ـ تشجيع الصناعات التى تعتمد على نسبة مكون أجنبى أقل والتى تتميز أيضا بمساهمه أكبر فى توليد القيمه المضافه .

ـ تشجيع صناعات بدائل الواردات .

ـ الاهتمام بخلق فرص أكبر للعمل عن طريق تشجيع اختيار التكنولوجيا كثيفة العماله كلما كان ذلك ممكنا .

ـ تشجيع الصناعات الصغيره وسوف نأتى بتفصيل أكبر فى هذه النقطه .

ـ التركيز على التكامل القطاعى داخل الصناعه المصريه وذلك على مستوى الانتاج الصناعى (سلع استهلاكيه ، وسيطه ، رأسماليه) وذلك عن طريق تشجيع التوسع فى الصناعات المنتجه للخامات ومستلزمات الانتاج كما سبق ذكره وتشجيع تصنيع المعدات الاستثماريه . وكذلك تحقيق التكامل والتعاون مابين القطاع العام والخاص والتعاون من خلال تشجيع انشاء الصناعات المكمله والمغذيه والمرتبطة بانتاج الصناعات الكبيرة بالقطاع العام .

ـ تنمية المناطق الأقل نموا والتوسع فى توطن الصناعه خارج مراكزها التقليدية بالتخفيف عن المناطق الأكثر ازدحاما

والتوزيع الجغرافى الأكثر ملائمه لعملية التنمية وعوائدها .

ثم أخيرا المساهمه فى تعبئة المدخرات المحلية للاستثمـــــار فى القطاع الصناعى .

٧ ـ ساهم البنك فى مجموعه كبيرة من الشركات بعضها حقق أرباحـــا وبعضها حقق خسائر وذلك ـ كمثال ـ عن عام ١٩٨٨ كمـــا أن هناك مجموعه من الشركات مازالت تحت التأسيس . هذا ومـــازال الجدل يدور حول فكرة بيع هذه المشروعات المشتركه . وعلى أيـة حال فان المشروعات التى يساهم فيها البنك وحققت ربحا فى عـام ١٩٨٨ هى الآتى :

مسلسل	اسم المشروع	راس المال المدفوع بالالف جنيه	حصة البنك	الكوبون الموزع
١	البيت الاستشارى العربى الدولى " اريكون مقيد بالبورصه	١٥٤٩	١٣١	٥٪
٢	البنك الوطنى للتنمية (مقيد بالبورصه)	٣٧٥٠٠	٢٠٠	١٠٪
٣	شركة مصر سيناء للسياحة (غير مقيده بالبورصه)	١٦٠٠٠	١٩٣٧	٥٪ للاصدار الاول هر٢٪ للاصدار الثانى
٤	بنك مصر العربى الافريقى (مقيد بالبورصة)	٢٠٠٠٠	١٤٠٠	١١٪
٥	شركه مصر لانتاج الطوب الطفلى (مقيد بالبورصه)	٢٤٩١١	٣٠٠	هر٧٪
٦	شركة مصر الخليج لتصنيع الزيوت (غير مقيده)	١٧٥٣٥	١٣٩٥	لم يتم التوزيع
٧	شركة ديكلون للتنمية الصناعية (غير مقيده)	٢٣٥	١٠٢	لم يتم التوزيع

أما الشركات التى يساهم فيها البنك وحققت خسائر عام ١٩٨٨ — فهى كالتالى :—

مسلسل	اسم الشركة	راس المال المدفوع	حصه البنك
١	شركة فرنسا للملابس الجاهزة	٥٥٢٨ر٢	١٣٦٠
٢	الشركة العربية الايطالية للاستثمار والتنمية	١٥٠٠٠	٢٢٥
٣	شركة بنى سويف للطوب الطفلى	٢٥٠٠	٢٥٠
٤	بنك مصر أمريكا الدولى	٤٥٠٠٠	٧٦٥٠
٥	الشركة الوطنية لمنتجات الذرة	٣٣٨٠٠	٣٤٠٠
٦	شركة مصر لانتاج الحراريات والفخار		٧ر٣

أما الشركات تحت التأسيس فتتمثل فى الاتى :—

مسلسل	اسم الشركة	حصة البنك فى راس المال المدفوع بالالف جنيه
١	شركة اسكندرية للاطارات	١٧٧ر٥
٢	شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى	١٠٠
٣	الشركة المصرية للاملاح والمعادن	٥٠٠٠
٤	الشركة الوطنية للخزف	٢٧٥
٥	شركة المهن الطبية للادوية	١٠٦٦ر٥

وكما سبق وأن ذكرنا فان فكرة بيع المشروعات المشتركه أصبحت مطروحه مع البدء بالمشروعات الرابحه ثم اعادة تأهيل المشروعات الخاسرة تمهيدا لاعادة بيعها .

وحيث أن بنك التنمية الصناعيه يعتبر بنكا متخصصا فى تمويل الصناعه وليس له سمة البنوك التجارية التى تقوم بالمساهمة فى المشروعات على أن تعرض أسهمها للبيع طالما تسمح فرصة الربح . أما فى البنك الصناعى فقد قام فى نسبة كبيرة من هذه الشركات بتمويل شراء أصولها بالعملات المحلية والأجنبيه بقروضه لذا كانت مساهمته هامه لتمثيله فى مجالس ادارة هذه الشركات حتى يستطيع أن يراقب عملها حرصا على قروضه وكذا حصة مساهمته.

وعلى كل حال يهمنا هنا أن نتعرض بايجاز للأسباب التى يمكن أن تقف خلف ظاهرة المشروعات الخاسرة ، ونحن هنا نناقش أسبابا عامه تقابل المشروعات الصناعيه بصفة عامه حيث لم يتح لنا الوقت والمعلومات لدراسة أسباب الخسائر فى مجموعة الشركات المساهم فيها بنك التنمية الصناعيه بوجه خاص.

٨ - ان مشكلة المشروعات الخاسرة لا يمكن ارجاعها الى سبب واحد ، بل ان هناك فى الأغلب مجموعه من الأسباب لابد من اجراء التحليل بشأنها حتى يمكن تطوير عمل البنك . ومن المعروف أن البنوك التجارية بشكل عام قد حققت منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات أرباحا كبيرة بفعل الرواج الذى ساد الأسواق وكان ذلك على حساب مراعاة الأصول المصرفيه عند منح

التسهيلات الائتمانيه فى كثير من الحالات وخضوع بعض القروض الى ضغوط تمارسها أطراف خارجيه متعدده . وفى حالات أخرى تم اهمال تحليل القوائم الماليه للعملاء بالدقه الكافيه وعدم التأكد من صحة المعلومات والبيانات الوارده وكذلك تحليل المهارات الاداريه للعميل وضرورة التعرف بدقة على الهدف من القرض وأوجه استعمالاته وتطوير أساليب المتابعه وبالطبع فهناك مجموعه أخرى من الأسباب المرتبطة بأسلوب الاداره فى المشروع والمتعلقه بعدم كفاءة سياسة التسويق والمبيعات أو / وسوء جودة الانتاج وعدم كفاءة أساليب الرقابة المالية ١٠٠٪ ويرتبط بذلك المخاطر الخارجيه المرتبطة بالبيئة الاقتصاديه والاجتماعيه وعوامل المنافسه وغيرها [1] .

قارن فى ذلك كله :ـ أحمد كمال شوقى " سبل معالجه ومتابعة الديون المتعثره من وجهة نظر الجهاز المصرفى "

ـ د . ابراهيم مختار " المشروعات الخاصه المتعثره ، نظره مصرفيه للخروج من المأزق "

ـ د . صبرى حسن نوفل " المعالجه المصرفيه للديون المتعثره " أوراق ندوه " المشروعات المتعثره ، أسبابها وعلاجها " البنك الاهلى المصرى ومكتب شوقى وشركاه ، القاهره ١١ ، ١٢ نوفمبر ١٩٨٩ .

٤:٢ دور بنك التنمية الصناعيه فى تمويل الصناعات الصغيره

١ - تدرج تعريف الوحدات التى يمكن أن يطلق عليها منشآت الصناعات الصغيره منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن وذلك بهدف تمييز تلك المنشآت عند تقديم التمويل اللازم لها سواء بالعملات الأجنبيه أو المحلية من ناحية تقديم سعر فائدة مميز أو تبسيطا لاجراءات الدراسة التقييمية للمشروع.

وبداية من عام ١٩٨١ فقد تم اضافة تعريف جديد لما يمكن أن يطلق عليه اسم المنشآت الصغيره جدا . ومما هو جدير بالذكر أن البنك الدولى للانشاء والتعمير قد وافق على هذا التعريف وتدرجه آخذا فى الاعتبار الأسعار القياسية لسعر الجملة عن تلك السنوات وأن هذه القيمه تشمل الأصول باستبعاد قيمة الأراضى والمبانى ؛

السنه	القيمة بالجنيه المصرى	التعريف
١٩٧٨	١٠٠ر٠٠٠	صناعات صغيره
١٩٧٩	١٥٠ر٠٠٠	صناعات صغيره
١٩٨١	٣٠٠ر٠٠٠	صناعات صغيرة
	١٥٠ر٠٠٠	صناعات صغيره جدا
١٩٨٢	٣٥٠ر٠٠٠	〃 〃
	١٧٥ر٠٠٠	〃 〃 〃
١٩٨٣	٤٢٠ر٠٠٠	〃 〃
	٢١٠ر٠٠٠	〃 〃 〃
١٩٨٤	٥٠٠ر٠٠٠	〃 〃
	٢٥٠ر٠٠٠	〃 〃 〃
١٩٨٥	٥٧٠ر٠٠٠	〃 〃
	٢٨٥ر٠٠٠	〃 〃 〃
١٩٨٦	٧٠٠ر٠٠٠	〃 〃
	٣٥٠ر٠٠٠	〃 〃 〃
١٩٨٧	١١٠٠ر٠٠٠	〃 〃
	٥٥٠ر٠٠٠	〃 〃 〃
١٩٨٩	١٤٠٠ر٠٠٠	〃 〃
	٧٠٠ر٠٠٠	〃 〃 〃

ان التعريف السابق والذى يأخذ بـه بنك التنمية الصناعية بالاتفاق مـع البنك الدولى هدف الـى تمييز منشآت الصناعات الصغيره حتى يمكن التعامـل معها عند تقديم التمويل اللازم لها • والتعريف المأخوذ بـه يركز على حجم الاستثمارات فى المعدات والالات باستبعاد قيمه الاراضى والمبانى • ويتغيـر الحجم المحـدد سنويا تقريبا ليتمشى مع معدل التضخـم •

٢ — ويتبع البنك سياسة ائتمانيـه مواتيه للمشروعات الصغيره حيث يتم توفير التمويل المحلى أو الأجنبى لاجال قد تصل الى عشر سنوات وبفترات سماح تصل الـى

ثلاثه سنوات حتى يتيح لهذه المشروعات فتره كافيه للانشاء والتشغيل دون ضغوط مالية قد تؤثر على السيوله النقدية بشكل قد يؤدى الى تعثرها .

كما تقدم قروض ميسره للصناعات الصغيره جدا بفائدة تتراوح مابين ٦ — ٨ ٪ كذلك لايتم الالتزام بالضمانات التقليدية حيث يتم تمويل :

أ — الالات والمعدات بنظام البيع بالتقسيط فى حالة شرائها من السوق المحلى أو برهنها بعد ورودها وتركيبها فى حالة الاستيراد من الخارج

ب — تمويل مستلزمات التشغيل بنظام الرهن الحيازى مما يتيح للعملاء التشغيل بانتظام على مدار العام .

حـ — تمويل عقود التصدير وأوامر التوريد التى ترسو على عملائه بضمان التنازل عن حصيله عقود التصدير أو أوامر التوريد مما يتيح لهم تمويل عمليات الانتاج دون التعرض لعجز السيوله النقدية .

٣ — تقديم المشوره الفنيه والماليه والاداريه واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والقيام بخدمات امناء الاستثمار بالاضافه الى تقديم الخدمات المصرفيه لعملائه وكذلك الاشتراك فى المعارض الدولية مما يتيح ترويج منتجات العملاء .

٤ — الا أن الائتمان وتقديمه للصناعات الصغيره يحمل مخاطر حقيقيه* وتعتبر عملية قياس مخاطر الائتمان جزء هام من العمليه الائتمانيه وبالتالى فان الحاجة الى المعلومات لاغنى عنها لاتخاذ القرار الائتمانى . الا أن للصناعات الصغيره فى مصر خصائص معينه تضافرت فى مجموعها عبر السنوات الماضية لتجعلها قطاعا بلا تنظيم محدد وبلا ضوابط وبلا جهه محدده تقوم على جمع وتبويب وتحليل بيانات هذا القطاع واتاحتها للبنوك بما يمكنها من اتخاذ القرار الائتمانى السليم ومن أهم مشاكل قياس مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيره :

* قارن فى ذلك : د . مدحت العقاد : "مخاطر الائتمان فى الصناعات الصغيره" ورقه غير منشوره .

- عدم توافر البيانات الماليـــة •
- عدم توافر البيانات القوميـــة •
- ارتفاع تكلفة البحث والاستعلام •

وتتلخص مصادر ومخاطر الائتمان للمشروعات الصغيره فى الاتى :

أ — الشخصيـــه :

تتسم المشروعات الصغيره باندماج الملكية مع الاداره فما لك المشروع يديره عاده بنفسه لذلك يجب دراسه شخصية صاحب المشروع بعناية واستيفاء الاتى :—

- الاستعلام عن المتعاملين معـــه •
- التحقق أنه ليس من هواة تعدد الانشطـــه •
- التحقق من أن نجاح المشروع لا يتوقف على وجود صاحبة فقط •
- التحقق من أنه لم يسبق الحكم عليه فى قضايا تخل بالشرف والامانه •
- التحقق من أنه لم يسبق أن أشهر افلاسه أو وجوده كشريك فـــى شركة أشهر افلاسهـــا •
- التحقق من معامـلاتـه المصرفيه السابقه أن وجـدت •
- الاستعلام عن كيفيه تصرفه فى ماله الخـاص •

ب— المعرفه الفنيه والقدرات الاداريـة :

عاده ما يقدم الاشخاص على اســتثمار فى مشروعات يتصور أن تحقـــق ربحا وفيرا فى فترات زمنيه قصيرة • ولكن الحقيقه أن الارباح فى المشروعـــات المشابهه كانت نتيجه لتوافر الخبره مع المعرفه الفنيه وحسن الادارة لذا يجب التأكد من أن لصاحب المشروع خبرات سابقه فى مجال الاستثمار محل الدراسة أو على الاقل وجود شركاء أو خبراء مديرين ذوى خبره وذلك فى حاله تعـــدد

الشركاء • يضاف الى ماسبق أهمية تقدير القدرة الادراية لصاحب المشـــروع كما يجب التأكد من امكانية تنفيذ فكره المشروع فى اطار صناعى صغيـر •

ان المساعده فى اعداد تقارير الجدوى وتوفير المعلومات والاراضى والعماله وتيسير الحصول على التمويل تمثل مدخلا ضيقـا لمفهوم توفير المناخ المناسـب للاستثمار فى الصناعات الصغيره • ولابد وأن يتسع المفهوم كثيرا لان التيسيرات والحوافز المباشره تكون قليله الجدوى عندما تكون السياسات العامه متحركـه بسرعه ويصعب التنبؤ باتجاهات تغيرها خاصه سياسات أسعار الصرف وأسعـار الفائده والدعم • فمن المعروف أن التطورات المتلاحقه فى هذه السياسـات قد حولت عددا غير قليل من المشروعات فى مصر من مشروعات ناجحه الـــى مشروعات خاسره ومثقله بالديون كما سبق أن أوضحنا • وبالرغم من الاهميـة القصوى للحوافز بجميع أنواعها • الا أن المشروعات الصغيره تستطيع القيـام والاستمرار والتوسع حتى بوغم عدم كفاية الرعاية أو عدم استمراريتها من جانب الدوله • والحياه العملية تثبت ذلك بوضوح • وبالتالى فمن الهام أن يتركز الحفز على فك الاختناقات الرئيسية وازاله العقبات فى المراحل الحرجة وتوفير المناخ الملائم لعمل المشروعات الصناعية الصغيره على أسس اقتصاديـة دون حاجه الـى مزيد من الدعم المباشـره •

٥ — حصل بنك التنمية الصناعية وحتى أول عام ١٩٩٠ على مجموعة من القروض عددها ٢٧ قرضا قيمتها ٣٢ر٧٧٧ مليون دولار •

وقد تم استخدامها كالاتـى :—	عدد	قيمتها	الرصيـد
— قروض تم استخدامها بالكامل	١٨	٥٥ر٤١٦	—
— قروض متاحه للاستخـدام	٣	٠٠ر١٩٤	١٤٧ر٧
— ارصده قروض ساريـة	٥	١١٨ر٧	٦ر٤
— قروض طلب البنك الغاءها *	١	٥٧ر٤٨	—
اجمالـــى	٢٧	٣٢ر٧٧٧	١٥٤ر١

* لصعوبـة التسويـــق •

٦ — وأسعار الفائدة التى يتحملها العميل عن هذه القروض هى كالاتى :—

أ — قرض البنك الدولى للصناعات الصغيره والمتوسطه

* فى حاله سداد القروض الفرعيه الممنوحه للعملاء بالعملات الاجنبية فان أسعار الفائدة تكون حوالى هر١٠٪ سنويا تمثل هر٧٪ نفس سعر الفائده الاقتراض من البنك الدولى .

+ ٣٪ فائده البنك مقابل مخاطر الائتمان ومصاريفه الادارية .

ب — فى حاله سداد القروض الفرعية الممنوحه للعملاء بالجنيهات المصرية يتم تثبيت سعر الصرف بين الدولار والجنيه المصرى يوم التعاقد وتثبت حتى تمام السداد ويكون أسعار الفائده حوالى ٦ر١٧٪ و وبيانها كالاتى :—

٧ر٧٥ ٪	سعر الفائدة للبنك الدولى (متغير كل ٦ شهور)
٣ر ٪	عائد لبنك التنميه .
هر ٪	لحساب مركز تنمية التصميمات الصناعية وبحوث تنمية الصناعات الصغيره .
٦ر٣٥ ٪	عائد للحكومه مقابل تثبيت سعر الصرف وسعر الفائده .

٦ر١٧ ٪ يثبت عند التعاقد مع العميل وحتى تمام السداد .

جـ — أما عموله الارتباط التى يدفعها البنك فهى ١٪

د — قروض وكاله التنمية الدولية الامريكية (القروض السلعية) وتسدد بالجنيه المصرى وفقا لسعر الصرف يوم فتح الاعتماد وتكون الفائده عليها بواقع ١٥ — ١٩ ٪ حسب الاجل ونوع الصناعه وفقا لهيكل اسعار الفائدة المعلن من البنك المركزى [1] وهى نفس الفائده التى

(١) هيكل اسعار الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى فى ١٥ مايو ٨٩ :—

سنة فاقل	عملاء قطاعى الزراعى والصناعه	الخدمات والعائل	التجاره
الحد الادنى	١٣٪	١٥٪	الحد الادنى
الحد الاقصى	١٥٪	١٧٪	١٨٪
من سنه وحتى سنتين			
الحد الادنى	١٤٪	١٦٪	الحد الاقصى غير محدد
الحد الاقصى	١٦٪	١٨٪	
اكثر من سنتين			
الحد الادنى	١٥٪	١٧٪	الحد الاقصى غير محدد
الحد الاقصى	١٧٪	١٩٪	

يدفعها البنك للحكومه ولا يحصل البنك على أى فوائد على هـــذه القـــروض •

هـ — قرض بنك التنمية الاسلامى بجده وهو يمثل مساهمات فى رؤوس أمـوال المشروعات وتمويل عمليات البيع بالاجل والتعامل يتم بالدينـــار الاسلامـــى •

٧ — وفى سعى البنك الى زياده موارده عن طريق الاقتراض محليا أو من الخـــارج فانه يقبل الودائع أيضا وبصفه خاصه من عملائه بالقطاع الخاص ولاجال متوسطه وطويلـه • وينتهج البنك سياسه محافظه فيما يتعلق بحدود الاقتـراض فيراعى أن لا تتجاوز اجمالى مديونينة سته امثال راس المال المدفـــوع والاحتياطيـــات • كما لا تتجاوز قروض البنك الى أى عميل واحد ٢٠٪ من رأسمال البنك واحتياطياته كما لا يتجـاوز مشاركة البنك فى المشروعـــات ٢٥٪ من راسمال المشـــروع •

أن كافه القروض المقدمه من الحكومات والهيئات الدولية لبنك التنميـة الصناعيه هى قروض أيسر من القروض التجارية العادية وفى مجموعها قـــروض توصف بأنها "سهله" لان آجال سدادها متوسطه أوطويله ولان أسعـــار فائدتها تبدو منخفضه بالمقارنة باسعار الفائدة فى الاقتراض التجارى • والملحق رقم (٣) يظهر ملخص شروط اتفاقيات القروض الاجنبية الممنوحه للبنك • ولكن وجب هنا الاشاره الى أن كافه القروض والتى وضعناها بأنها قروض سهلـــه هى قروض مقيده الاستخدام أى بالدوله المقرضه أى بحصر استخـــدام القرض فى الدوله المقرضه أو مجموعه الدول الاعضاء فى البنك الدولـــى (بالاضافه الى سويسـرا) • فهذا التقييد يضع مورد الدوله صاحبـــه التسهيلات الائتمانيه فى وضع شبه احتكارى ويمكنهم بالتالى من فرض أسعـــار أعلى من الاسعار التى كان ممكنا أن يوفرها التنافس فى الاسواق العالميـة • والقروض المقيده هى مشكله تواجهها كل دول العالم الثالث فى تعاملهـــا

مع الدول الصناعية المتقدمه وقضيه ارتفاع أسعار الواردات الوارده من خلال القروض المقيده مسأله مسلم بها وان كان عبئها على تكلفة الاستثمار كبير مما يؤدى الى التأثير المباشر على ربحيه المشروعات خاصه اذا كانت نصيب الوحده من التكلفه الثابته مرتفعا (صناعة مواد البناء مثلا) وبالنسبة لقروض وكاله التنمية الدولية بالذات والتى تعطى شروطا سخيه فان بعض التقارير المصرية تشير الى أن السلع الامريكية المستورده ترتفع أسعارها بنسب تتراوح مابين ٤٠ ، ٦٠٪ قياسا على الاسعار العالمية .

٢ : ٥ الصعوبات التى يواجهها العملاء فى التعامل مع البنك :

١ — ارتفاع أسعار فائده قرض البنك الدولى السادس :

يتم تحديد سعر الفائده كل ٦ شهور كما سبق أن أوضحنا فى ضوء السعر المعلن من البنك الدولى للانشاء والتعمير وهى تبلغ حوالى ٢٢ر٢٠٪ موزعة كالاتى :—

٧٢ر٧ ٪ للبنك الدولى .

٩ ٪ للخزانة العامه نظير تحمل الحكومه مخاطر سعر الصرف وتغيير أسعار الفائده (قامت الحكومه أخيرا بتخفيض هذا الرقم من ٩٪ الى ٣٥ر٦٪) .

٣٪ بنك التنمية الصناعية .

هر ٪ مركز تنمية التصميمات الصناعية ودعم بحوث تطوير الصناعات الصغيره .

أما اتعاب دراسة الجدوى فتحصل من عملاء البنك بنسبة واحد فى الالف من قيمة القرض المطلوب بحد أقصى خمسه آلاف جنيه . وينظر كثير من المستثمرين لهذه الدراسه باعتبارها وسيله للحصول على التمويل ولذلك فهى بالنسبه له تكلفه لامنفعه من ورائها .

٢ — طول فترة الدراسة • وبالرغم من حرص البنك على أن تتم اجراءات منح التسهيلات الائتمانية لعملائه وخاصه الصناعات الصغيره فى وقت مناسب الا أن الحصول على الموافقات واستخراج المستندات والتراخيص اللازمه تأخذ وقتا كبيرا • ويقبل البنك المتاح من أوراق ومستندات ويستكمل الباقى خلال فتره الدراسة والتعاقد على القرض المطلوب •

٣ — أما بالنسبه لقدرات البنك فانه ينصح بتطوير وتحسين عمليات دراسة المشروعات وتحسين الانتاجية وخفض التكاليف الادارية وتحسين القدره على متابعه القروض والاشراف على المشروعات المقترضه وذلك لتقليل خسائر التعثر •

٣ : مصرف التنمية الصناعيه فى الجمهورية العراقية

١٠٣ مقدمه

يرجع الاهتمام ببنوك التنمية الصناعيه فى دول مجلس التعاون العربى الذى يضم العراق والأردن والجمهورية العربية اليمنيه ومصر الى كون هذه البنوك المتخصصه تؤدى دورا حيويا فى احداث تنمية صناعية شامله لاتقتصر على فرع أو عدد من فروع قطاع الصناعه بل تمتد لتغطى جملة هذه الأنشطه باقسامها وفروعها المختلفه - ولكن من المفيد أيضا أن تقرر أن مثل هذه المنطقه تعتمد بشكل مباشر على عدة اعتبارات منها :

١- الاقتناع بأن البناء الصناعى فى هذه الدول أصبح من المقومات الضروريه لأى سياسة انمائيه تهدف الى تغيير الهيكل الاقتصادى القائم لتلك الأقطار لا الى مجرد زيادة معدلات تقدم فروع الانتاج القائمه.

٢- اتساع الدور الذى تقوم به هذه البنوك فى تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الصناعيه على مستوى كل دوله على حده وتنمية فروع الصناعه على مستوى الاقاليم المختلفه (المحافظات فى الدوله الواحده) .

٣- دور هذه البنوك الوطنيه والنظاره الواقعيه لما يمكن أن تقوم به لمساندة مؤسسات التمويل الانمائى سواء كانت عربيه أو اقليمية أو دولية فى ضوء مايتاح لها من موارد أجنبيه أو موارد محليه .

٤- قوة الدفع الذى يمكن أن تتولاها هذه البنوك فى اقامة وتنفيذ المشروعات الصناعيه ومساعدة المستثمرين على كافة نوعياتهم (قطاع عام - قطاع خاص - قطاع مشترك - قطاع تعاونى) من أجل المساهمه فى تدعيم البنيان الصناعى .

ورغم علمنا بأن أوجه الشبه بين بنوك التنمية الصناعيه فى دول مجلس التعاون العربى ليست قليله وأن أهدافها تتماثل الى حد كبير ويتفق الى حد كبير مع الاطار العام لعدد الأنشطة التى تتولاها مثل هذه البنوك مثل :

- تشجع المشاريع الصناعيه وتطورها .
- زيادة فرص العماله فى مجالات الأنشطة الصناعيه .
- تنمية ملكية القطاع الخاص لأسهم وسندات المشاريع الصناعيه .
- تغذيه سوق الأوراق الماليه بعدد متناسب ومتزايد من أسهم الشركات الصناعيه .
- تشجيع الصناعات الصغيره .
- تشجيع تمويل الاستثمارات فى المشروعات الصناعيه من موارد محليه وأجنبيه .

الا أن بحثنا فى تناول هذه الأمور فى كل دولة عربية على حده بمعرفة بنكها الوطنى الصناعى الذى يتولى المباشرة الاجرائيه لهذه الأنشطة سوف يتيح لنا التعرف على أوجه الشبه والاختلاف فى جوانب تسيير الأمور بهدف السعى الى تطويرها وتوحيدها فى قالب موحد يخدم استراتيجيه التنمية الصناعيه بدول مجلس التعاون العربى على المستوى الاقليمى تمهيدا لتقديم خدمه أكبر على المستوى العربى من خلال مجهودات منظمة التنمية الصناعية العربيه وفى ظلال بحث أشمل لأوضاع بنوك التنمية الصناعيه فى الوطن العربى من أجل خدمة اهداف استراتيجية التنمية الصناعيه الموحده التى يأمل كل عربى أن يراها متجسده بل وتأمل قطاعات الصناعة فى كل وطن عربى معرفتها للمساهمة الفعاله فى تحقيقها وهى الأمل لبنوك التنمية الصناعيه الوطنيه فى كل وطن عربى لرسم سياسة للاقراض والتمويل تسعى الى تنمية الأنشطة الصناعيه بكافة فروعها فى اطار غايات وأهداف هذه الاستراتيجية الشامله للصناعه فى الوطن العربى .

٢:٣ التعريف بأهداف المصرف

تركز الجمهورية العراقيه على أن المصرف الصناعى هو فى حقيقته مرفق أى منشأه انمائيه متخصصه تهدف الى تنمية وتطوير الصناعه الوطنيه فى القطاعات الخاصه والمختلطة والتعاونيه ضمن خطة التنمية القوميه ـ وقد تأسس هذا المصرف فى عام ١٩٣٥ كمصرف زراعى صناعى حيث اختلطت أهدافه التنمويه لتغطى بعض الأنشطة الصناعيه والكثير من الأنشطة الزراعيه ـ وقد أنفصل فى أداء مهمة تنمية القطاعات الصناعيه بصوره مستقله من عام ١٩٤٠ حيث تأسيس مصرف صناعى مستقل أسند اليه أمر الاستثمارات الصناعيه والتعامل مع اقامة المشروعات الصناعيه ودفعها على طريق التطوير والانجاز لخدمة الاهداف الانتاجيه ٠

ويمارس المصرف طبقا لقانون انشائه الوظائف التاليه :

أ ـ منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل الاستثمارات التابعه للمشروعات الصناعيه (شراء واستيراد المكائن والمعدات وتشييد الأبنيه) لدفع المجهودات الاستثماريه فى مشاريع صناعيه متطورة جديده أو توسيع وتجديد وحدات صناعية قائمه بالفعل ٠

ب ـ منح القروض قصيرة الأجل للوحدات الانتاجيه الصناعيه لتغطية رأس المال العامل الأساسى أو رأس العامل الاضافى المطلوب عند التوسع أو لتطوير السيولة النقديه لدى الوحدات الصناعيه متى ظهرت الحاجه الى ذلك ٠

حـ ـ الاشتراك كمؤسس ومساهم فى الشركات الصناعيه المختلفه مع مؤسسات القطاع العام الأخرى أو مع شركات القطاع الخاص ذات النشاط الصناعى ٠

د ـ القيام بأعمال الصيرفه والتوسط فى استيراد المكائن والمعدات والمواد الأوليه والسلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج ٠

هـ — اصدار خطابات الضمان وفتح الحسابات الجاريه الدائنه وقبول الودائع بكافة أنواعها (الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل) الخاصه بالشركات الصناعيه .

و — المشاركه فى وضع خطط وبرامج التنميه بالنشاطين فى القطاع الخاص والمختلط والقيام بكافة الاعمال التحضيريه والاجراءات القانونيه التى تقتضيها تأسيس وقيام هذه الشركات .

ز — القيام بدراسات فنيه واقتصادية ومالية قبل بدء تنفيذ المشروعات الصناعيه وتتم هذه الدراسات كذلك بالوحدات الانتاجيه الصناعيه فى حالة تطويرها وأو تقرير توسعات لها أو تحسين جوانب نوعية الانتاج والانتاجية بها .

وهذه الوظائف المشار اليها تمثل مجموعه من الصلاحيات الأساسية التى يكلف بها البنك تحقيقا لاغراضه ، أو بعباره أخرى فان هذه الوظائف تحدد نوع العمليات المتخصصه التى ينبغى له مباشرتها فى اطار كونه مؤسسه تتمتع بالشخصيه الاعتباريه[1] .

وفى سبيل تحقيق المصرف الصناعى لهذه الأغراض على مستوى يغطى الجزء الأكبر من الجمهورية العراقية وتسهيلا على المواطنين فى سائر المحافظات العراقيه بالاستفاده من النشاط التمويلى والفنى لهذا المصرف أقام فروعا له فى عدد من المحافظات منها :

(١) نود أن نلفت النظر الى أن أعمال البنوك الصناعيه فى بعض الدول العربيه الأخرى قد تتجاوز هذه الأنشطة بشكل ملحوظ ليمتد الى حق تأجير العقارات أو حق التعاقد نيابه عن الغير أو حق التقاضى فيما يخص الملكيات الصناعيه وحقوق الاختراع ... الخ .

ـ محافظة نينوى
ـ محافظة اربل
ـ محافظة السليمانيه
ـ محافظة بابل (اندمج من فرع التأميم اعتبارا من ١/٨/١٩٨٧) .
ـ محافظة النجف (اندمج من فرع كربلاء اعتبارا من ١/٨/١٩٨٧)
ـ محافظة البصره .

وتدار هذه الفروع من الاداره العامه للمصرف الموجوده في بغداد العاصمه وتتبع جملة الفروع في هذه المحافظات نفس القواعد والأسس في تعاملاتها مع الغير (المستثمرين والمودعين وأصحاب المنشآت الصناعيه) .

وقد كان ارتباط هذا المصرف بتحقيق وظائفة المختلفه الى وقت قريب مع المؤسسه العامه للتنمية الصناعيه التابعه لوزارة الصناعه ـ ثم مالبث أن صدر قرار في ٢٧/٤/١٩٨٨ بربط المصرف الصناعي مع وزارة الماليه بدلا من وزارة الصناعه على أن يدار من قبل مجلس ادارة مختص يتولى رسم سياسته الماليه والادارية التي تخدم نشاط تمويل المشروعات الصناعيه .

ونوضح فيما يلي الهيكل التنظيمي للمصرف الصناعي الذي يتضمن الاداره الفنيه (المصرفيه) والقانونيه والمحاسبه والأجهزه الخاصه بالدراسات والاحصاء التي تساعد على اتمام العمليات المتنوعه التي يقوم بها البنك (شكل رقم ١) . ويمكن القول بأن مجلس الاداره المصرفي يضم أعضاء من مختلف الهيئات العامه وأفرادا غير مساهمين (بحكم تخصصاتهم وخبراتهم الفنيه والمصرفيه) ـ كما يضم المصرف في جهازه من العاملين تخصصات متنوعه في شؤون الاقتصاد والمال والمحاسبه وادارة الاعمال وبدرجه أقل عدد من المهندسين ذوي التخصصات

الهيكل التنظيمي للمصرف الصناعي - بغداد

شكل رقم (١)

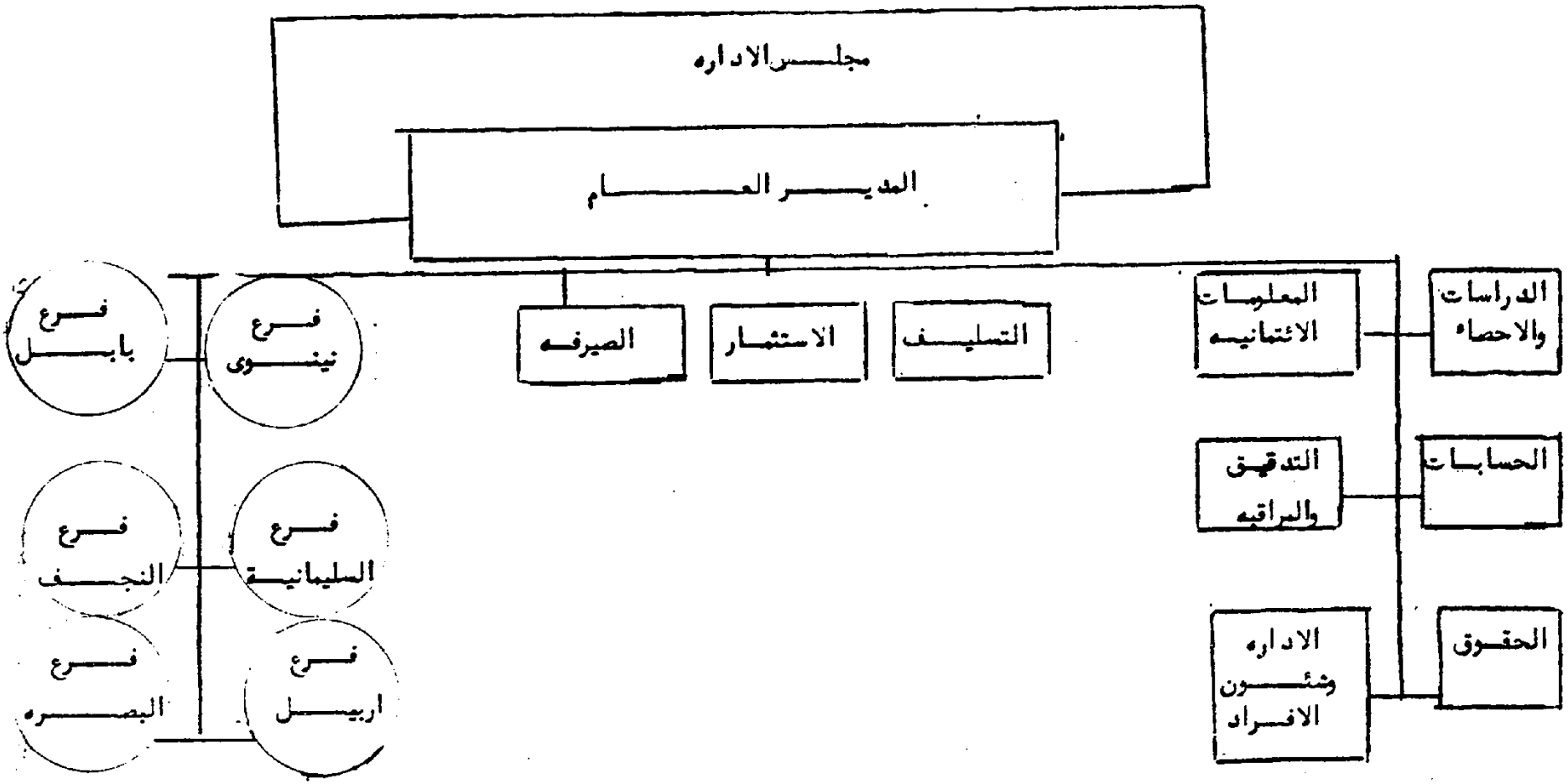

المختلفه (لاتغطى جميع الفروع والأنشطة الصناعيه) ويعتمد فى الكثير من الاحيان على الخدمات الاستشاريه الهندسيه التى تقدمها بيوت الخبره الهندسيه الخارجيه كلما ظهرت الحاجه اليها .

ولم تستطع هذه الدراسة أن تخوض بصوره جديه فى مجال تقدير الفعاليه العمليه لجهاز المصرف والقائمين بالعمل وتقدير مدى الماهم وقدرتهم على تطبيق ماتقتضيه تلك الشئون من أنماط ، الا أنه يمكن القول بأن مرحلة تجميع الكفاءات المتاحه التى يمكن أن تعمل فى مجالات الأنشطة التى يقوم بها المصرف تتم دوما فى اطار جذب الخبرات النظريه والعمليه على السواء واتاحة فرص التدريب والتحسين لرفع كفاءة أداء الجهاز العامل فى المصرف الرئيسى وفروعه المختلفه .

هذا وقد حقق المصرف نتيجه لنشاطه أرباحا متزايده خلال الفتره من ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٧ بل يمكن القول بأن الارباح الصافيه تضاعفت خلال هذه الفتره حيث كانت جملة الارباح عام ١٩٨٢ مايقرب من ١ر٤ مليون دينار عراقى ارتفعت لتصل الى ٧ر٨ مليون دينار فى عام ١٩٨٧ وهو أمر يعكس نجاح المصرف فى تأديه أعماله بقدر مايعكس قدر الكفاءة التى يغذى بها الأعمال التى تدفع التنمية لمجال الصناعه .

٣:٣ موارد المصرف

يتمثل المفهوم الذى اعتمدنا عليه فى تحديد المقصود بالموارد فى رأس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات والودائع والقروض المحلية والأجنبيه بما فى ذلك القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل — على هذا فان مفهوم الموارد فى حالتنا هذه يأتى مرادفا لمعنى الخصوم أو اجمالى الخصوم فى موازنة المصرف. واذا ماتأملنا تطور حجم الموارد الخاصه بالمصرف الصناعى العراقى خلال الفتره ١٩٨٧/٨٠ لتبين لنا ان هذه الموارد أخذه فى التطور والزيادة فقد كانت جملة هذه الموارد فى عام ١٩٨٥ تصل الى ٣ر١٥٧ مليون دينار عراقى ارتفعت لتصل الى ٣ر١٧١ مليون دينار عراقى فى عام ١٩٨٧ وحقق زيادة قدرها ٩٪ تقريبا وقد نتجت هذه الزيادة بالأساس من رفع رأس المال المدفوع خلال هذه الفترة الى ٣ر٥٧ مليون دينار بعد أن كان ١ر٥٣ مليون دينار فى عام ١٩٨٥ كما تزايدت الاحتياطات والتخصيصات من ٨ر١٤ مليون دينار فى عام ١٩٨٥ ليصل الى ١ر١٩ مليون دينار فى عام ١٩٨٧ — أما الالتزامات المحليه المتمثله فى الحسابات الدائنه المختلفه كالقروض من الغير والديون التى على البنك للجهات الخارجه وودائع العملاء فقد ارتفعت هى الأخرى لتصل الى ٩ر٩٤ مليون دينار فى عام ١٩٨٧ بعد أن كانت ٤ر٨٩ مليون دينار فى عام ١٩٨٥.

وتمثل الحسابات الدائنه المختلفه المورد الرئيسى من موارد البنك اذ يصل قيمتها الى أكثر من نصف حجم الموارد بينما يمثل رأس المال المدفوع والاحتياطيات والتخصصات (فوائد حقوق التملك) أقل من نصف حجم الموارد وهذا يعنى أن نشاط الاقراض الذى يقوم به البنك للغير يساهم فى تلبيه موارد خارجيه تزيد على الموارد الداخليه للمصرف وبذلك يحقق هذا المصرف جانبين هامين فى آن واحد : —

أولهما : تحقيق فرصة تجميع موارد من الغير لاستخدامها فى أنشطة صناعيه .

ثانيهما : تحقيق افادة المشروعات الصناعيه بودائع وقروض بدون وارده من الغير

ومن الجدول الآتى رقم (١) يتضح تطور بنود موارد المصرف الصناعى العراقى خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٧ والتى يمكن أن نستخلص منه مايلى :ـ

أ ـ أن المصرف العراقى يعتمد بشكل كبير على الوارد غير المقترضه (رأس المال والاحتياطيات) ويسعى لزيادة هذه الموارد سنة بعد أخرى .

ب ـ أن الاعتماد على الموارد المقترضه يأخذ فى التناقص التدريجى بما فى ذلك الاعتماد على القروض الأجنبيه .

جـ ـ أن موارد المصرف الاجماليه تأخذ فى النمو والتزايد سنويا بشكل يتمشى مع احتياجات وحجم الاعمال التى يقوم بها ولايعنى هذا بالضرورة أن هذه الموارد تتمشى مع احتياجات وحجم الاعمال اللازمه لاحداث تنميه صناعية تتسق مع اهداف وسياسات وبرامج واستراتيجيات النمو الصناعى للجمهوريه العراقيه بشكل أوسع .

٤:٣ استخدامات الموارد المتاحه للمصرف

يتمثل استخدامات الموارد المتاحه للمصرف والتى خصصت للنشاط الرئيسى له فى عدد من الانشطة المحدده وهى منح القروض والائتمان والتسليفات الصناعيه والاستثمارات الصناعيه المختلفه .

وقد خصص المصرف خلال فترة ٨٥ ـ ١٩٨٧ نسبة قدرها ٨٣٪ فى المتوسط من اجمالى حجم موارده للانفاق منها على الأنشطة الرئيسيه المرتبطة بالتنمية الصناعيه وهى نسبه جيده اذا ماأخذنا فى الاعتبار احتياج المصرف

جـــدول رقـم (١)

تطور أرصدة موارد المصرف الصناعي - العراقـــي

خلال السنوات ٨٥/ ١٩٨٧

القيمة مليون دينار عراقي x

سنة الميزانيـــة	اجمالي المـــوارد بالمليون دينار عراقـــي x	موارد غير مقدمـــة		التزامات محليـــه (حسابات دائنه مختلفه)
		رأس مال مدفوع	احتياجات ومخصصات	قروض مدونه وودائع
١٩٨٥	١٥٧ر٣	٥٣ر١	١٤ر٨	٨٩ر٤
الاهمية النسبه ٪	١٠٠٪	٣٣ر٨٪	٩ر٤٪	٥٦ر٨٪
١٩٨٦	١٦٦ر٤	٥٥ر١	١٦ر٩	٩٤ر٤
الاهمية النسبة ٪	١٠٠٪	٣٣ر١٪	١٠ر١٪	٥٦ر٨٪
١٩٨٧	١٧١ر٣	٥٧ر٣	١٩ر١	٩٤ر٩
الاهمية النسبة ٪	١٠٠٪	٣٣ر٦٪	١١ر١٪	٥٥ر٣٪

x متوسط سعر صرف الدينار العراقـي رسميـا = ٣ر٥ دولار أمريكـي تقريبـا .

لوجود قدر معين من السيولة (نقود بالخزانه وودائع لدى البنوك الأخـــرى) لمواجهة طلبات العملاء والتى يقدرها المصرف فى المتوسط بحوالى ١٣٪ فتبقـــى النسبه الباقية حوالى ٤٪ لمواجهة أنشطة ثانويه لاترتبط بشكل مباشر بالنشـــاط الرئيسى للمصرف.

أما جملة الاستخدامات التى تم انفاقها على الأنشطة الرئيسية للمصـــرف فقد طبقت عليها سمة الاستثمارات أو المشاركات الصناعيه والتى بلغت نسبتها فـــى المتوسط خلال السنوات ٨٥/ ١٩٨٧ حوالى ٩٠٪ — وهو أمر يعكس توجيه مـــوارد البنك الصناعى تجاه تشجيع الاستثمارات الصناعيه بالاتجاهات التى ترسمها خطـــة التنمية عن طريق دفع المشاركه الرأسماليه من البنك الى القطاعات الخاصه والمشتركه التى تعمل فى مجالات صناعيه تتفق واستراتيجية التنمية الصناعيه وهو أمر مرغـــوب فى ظل اطار اقتصادى يعتمد على خطط تنموية عامه تغلف خطط التنمية الصناعيه. أما القروض والسلفيات الصناعيه للمشروعات فلم تحظ بأكثر من حوالى ١٠٪ فـــى المتوسط وهذا يعنى عدم تشجيع اقراض المشروعات الصناعيه الخاصه والمختلفه بقدر تشجيع المشاركه — وهو أمر يتمشى مع اتجاه السياسات الاقتصاديه العامه فـــى العراق بخلق قطاع مختلط يتيح الفرصه لعمل القطاع الخاص والعام جنبا الـــى جنب وفى ظل اطار للمشاركات يحقق المصلحه الماليه للمستثمرين الى جانب تحقيق العوائد الاقتصاديه للاستثمارات التى يخصصها البنك الصناعى العراقى ويدفعها تجاه أنشطة صناعيه بذاتها لتحقيق دفعه فى مجالات الانتاج للسلع والخدمـــات الصناعيه التى ترتبط باحتياجات الاقتصاد العراقى بوجه خاص وخلق نوعا مـــن التشابك الصناعى بين فروع قطاع الصناعه فى المجتمع العراقى حتى تدفع هـــذه الفروع بعضها البعض تجاه تحقيق نوعا من التكامل والتنسيق الصناعى الداخلى.

ويبين الجدول الآتى رقم (٢) تطور اجمالى استخدامات المـــوارد المخصصه للنشاط الرئيسى للمصرف الصناعى العراقى خلال السنوات ٨٥ / ١٩٨٧

جـــــدول رقـــم (٢)

تطور ارصدة استخدامات الموارد المخصصه للنشاط الرئيسي

للمصرف الصناعـــي العراقـــــــي

خلال السنوات ٨٥ـ١٩٨٧

القيمة مليون دينار عراقي

السنـــوات	اجمالي الاستخدامات للمـــوارد	بنود استخدامات الموارد موزعة على الانشطة		نسبة استخدامات من جملة الموارد ×
		قروض سلفيات للصناعة	استثمارات صناعية	
١٩٨٥	١٢٥ر٧	١٥ر٦	١١٠ر١	٨٠٪
الاهمية النسبة ٪	١٠٠٪	١٢ر٤٪	٨٧ر٦٪	
١٩٨٦	١٤٢ر٢	١١ر٥	١٣٠ر٧	٨٥ر٥٪
الاهمية النسبة ٪	١٠٠٪	٨ر١٪	٩١ر٩٪	
١٩٨٧	١٤٢ر٧	٨ر٨	١٣٣ر٩	٨٣ر٣٪
الاهمية النسبة ٪	١٠٠٪	٦ر٢٪	٩٣ر٨٪	

× جملة الموارد موضحة على جـــدول رقـــم (١)

ونسبة هذه المخصصات من جملة الموارد المتاحه للمصرف.

٣: ٥ نطاق التمويل وسياسته

من المفروض أن المصرف الصناعى هو مصرف متخصص بطبيعته فى تمويل أنشطة صناعية بغض النظر ما اذا كانت هذه الأنشطة تدخل فى نطاق الصناعات التحويلية أو الصناعات الاستخراجيه — ولكن فى بعض الاحوال يتعدى نشاط هذا المصرف الحدود ليغطى تمويل أنشطة أخرى بحجة أنها تخدم الصناعة بطريق غير مباشر لتخرج عن المعنى الأضيق لعبارة الصناعة المشتمله على الصناعات التحويلية والاستخراجية فقط فأحيانا نجد أن مثل هذه البنوك تقوم بتمويل الفنادق بحجة دعم صناعة السياحة التى تؤثر فى تنمية الصناعات الريفيه البيئيه والحرفيه أو يقوم بتمويل قطاع النقل بحجة أنه يمثل جانبا من النشاط التسويقى العام للمنتجات على اختلاف أنواعها وأشكالها وضمنها المنتجات الصناعيه وهنا يساعد قطاع النقل على التأثير بشكل غير مباشر على اعطاء مجال للتوسع فى الانتاج الصناعى لما يخلفه هذا القطاع من توسعات فى مناطق التوزيع واتساعات فى مجال فتح الأسواق الجديده للمنتجات الصناعيه.

الا أن المصرف الصناعى فى العراق لايزال يحصر نفسه فى الاطار الدقيق والضيق لمفهوم الصناعه ويرجع هذا بالأساس الى عدم وجود فوائض للموارد يمكن أن يقدمها الى هذه القطاعات التى وان كانت تخدم الصناعة بصورة غير مباشره الا أنها ليست قطاعات صناعية حسب التعاريف الدوليه لمفهوم الصناعه. ولهذا فقد اقتصر نشاط البنك على تمويل المشروعات والتوسعات للمشروعات الصناعيه واختص من هذه المشروعات تلك التى تعمل فى مجالات الصناعات التحويليه لثلاثة أسباب :—

أ ـ ان الصناعات الاستخراجيه فى العراق ويقف على رأسها صناعة استخراج البترول والفوسفات تحتاج الى موارد كبيرة تفوق قدره المصرف الصناعى العراقى ٠

ب ـ ان تمويل الصناعات الاستخراجيه فى العراق يتم مباشرة عن طريق الاعتمادات التى تخصصها الدولة للمشروعات الجديده ومؤسساتها ومن ثم لاتلجأ هذه المشروعات الى الاقتراض بصفه عامه من المصرف الصناعى بحكم كون هذه المشروعات فى معظمها تابعه للقطاع الحكومى ٠

جـ ـ ان الصناعات التحويلية بصفة عامه والمستثمرين فى الصناعات التحويلية خاصة ذات الأحجام الصغيره والمتوسطة يلجأون الى المصرف الصناعى للافاده بخبراته وتقديم المساعده فى المجالات الاقتصاديه المصرفيه وهو أمر غير وارد بالنسبه لكبار المستثمرين من أصحاب الصناعات التحويلية الخاصه ٠

ولهذا يمكن القول بأن نطاق التمويل اقتصر على القطاع الصناعى التحويلى دون غيره من القطاعات بنسبة تصل الى ١٠٠٪ وهذا الأسلوب ساعد على جعل هذا المصرف ادارة لتشجيع المشروعات فى القطاع التحويلى بشكل متميز بغض النظر عن ملكية المنشأه الصناعيه سواء كانت للقطاع الخاص بصوره خالصه أو كانت للقطاع المختلط (الذى يعتبر من الناحيه التقليديه وسيلة أخرى لدعم القطاع الخاص) ٠

كذلك تجدر الاشارة الى أن المصرف الصناعى العراقى قد قصر مجال منح القروض على القطاع الخاص بصورة أساسية بينما قصر مجال الاستثمارات الصناعيه على القطاع المختلط بدليل أن القطاع الخاص قد حظى بنسبة ١٠٠٪ من جملة القروض المقدمه فى السنوات من ٨٥ وحتى ١٩٨٧ ٠

كما أن المصرف الصناعى العراقى يشترط أن يكون طالب القرض منه عراقى الجنسيه أو من رعايا الدول العربيه دون غيرهم . وينطبق هذا أيضا على الأشخاص الطبيعيين أو المغتربين الخاضعين للتشريع العراقى أما فى مجال حدود التمويل التى يتبعها البنك فقد جرت العادة عند رسم سياسة التمويل على وضع بعض الحدود الكمية لما يمكن للبنك أن يلتزم به فى كل عملية من العمليات . والغرض الأساسى لوضع مثل هذه الحدود هو بطبيعة الأمر الرغبه فى توزيع استثمارات البنك والحد من المخاطر التى قد يتعرض لها اذا ما غالى فى التسهيلات التى يمنحها لعميل واحد أو نشاط واحد . يضاف الى ذلك بالنسبة لما قد يوضع من حدود دنيا الرغبه فى تجنب البنك عبء خدمة عمليات صغيره تبعثر من موارده ومجهوداته . وفى هذا الخصوص يقوم المصرف الصناعى العراقى بوضع أسس تعتمد على المرونه الكامله للتعامل مع هذه المتغيرات وفق ما تتطلبه المصلحه العامه وصالح التنمية الصناعيه بصوره خاصه — غير أنه كما أوضحنا يلزم الزام كامل بدفع عمليات الاستثمار المشترك فى المشروعات الصناعيه ويتبنى هذا الأسلوب كأداه رئيسيه فى خلق تنمية صناعيه تعتمد على مشاركة القطاع الخاص مع أموال المصرف الصناعى لدفع عملية الانتاج وهو فى هذا لا يتبع الأساليب التقليديه المعروفه وهى :

أ — لا يحدد نسبة محددة من أموال البنك للاستخدام وان كانت هذه الأموال قد بلغت حوالى ٨٣٪ من مجموع رأس المال والاحتياطيات .

ب — لا يحدد نسبه من الاستثمار (أى لا توجد نسبة محددة من تكاليف المشروع يساهم بها أو يقرضها) ولكنها تعتمد على وضع المشروع ودراسة الجدوى المقدمه من الجهه صاحبة العلاقه وان كان من المفروض أن لا تزيد عن ٥٠٪ فى حالة الاقراض .

هذا وقد صدر في عام ١٩٨٦ بعض السياسات التي تعطي مؤشرا لما سيكون عليه عمل المصرف من أجل تعزيز دوره في التنمية الصناعيه على أساس من التنميه الاقليمية المنشوده وتتلخص هذه السياسات في أن تكون نسب التسليف وسعر الفائده للقروض المخصصه تبعا للموقع الجغرافي للمشروعات الصناعيه كما هو موضح فيمايلي :

أ - الفئه الأولى :

	نسبة التسليف (الاقراض)	سعر الفائده
ويطبق على المشروعات التي تنتج في المحافظات الآتيه :	٤٠٪ من التكلفة الاستثماريه	٦٪

- محافظة بغداد خارج حدود العاصمه
- محافظة ديالى -
- محافظة الانبار - مدينة الفالوجه
- محافظة بابل - قضاء الاسكندرية
- محافظة البصره
- نينوى
- التأميم
- بابل

المدن المركزيه داخل نطاق حدود البلديه

ب - الفئه الثانيه :

	نسبة التسليف (الاقراض)	سعر الفائده
وتطبق على المشروعات في المناطق الآتيه :	٥٠٪ من التكلفه الاستثماريه	٦٪

- محافظة أربيل
- محافظة ديالى
- محافظة كربلاء

المدن المركزية داخل نطاق حدود البلديه

- محافظة واسط
- محافظة صلاح الدين
- محافظة الأنبار

حـ - الفئه الثالثه : | نسبة التسليف (الاقراض) | سعر الفائـــده
وتشمل المشروعات في المناطق الآتيـــــه : | ٦٠٪ من التكلفه الاستثماريه | ٣٪

- محافظة دهـــوك
- محافظة السليمانيه
- محافظة النجـــف
- محافظة المثـنى
- محافظة ميثان
- محافظة ذى قار
- محافظة القادسيه

د - الفئه الرابعه : | نسبة التسليف (الاقراض) | سعر الفائـــده
وتشمل المشروعات في المناطق الآتيـــــه : | ٧٠٪ من التكلفه الاستثماريه | ٢٪

المجمعات السكنيه للقرى والنواحى البعيده عن مراكز محافظات الحكم الذاتـى

	نسبة التسليف (الاقراض)	نسبة الفائده
د ـ الفئه الخامسه : وتشمل المشروعات في المناطق الآتيه :	٦٠٪ من التكلفه الاستثماريه	٣٪

كافة المناطق الأخرى في الجمهورية العراقية غير الصفه أعلاه

ويستثنى مما ورد أعلاه مايلي :

أ ـ المشروعات الجديده والتوسعات في المشروعات القائمه ضمن حدود أمانه العاصمه بغداد التي لايسمح باقراضها :

ب ـ الحد الأعلى لنسب الأقراض لمعامل صناعه الطوب (الطابوكه) يمكن أن يصل الى ٨٠٪ من التكلفة الاستثمارية والمخابز والأفران ٦٠٪ من مجموع الاستثمار بغض النظر عن موقعها الجغرافي .

جـ ـ يكون الحد الأعلى لنسب الاقراض للصناعات المبينه بعده في حدود ٦٠٪ من مجموع الاستثمار (مع استثناء مايقام منها في المجمعات السكنيه للقرى والنواحي البعيده عن مراكز محافظات الحكم الذاتي : وهذه الصناعات هي على وجه التحديد :

- صناعة ملابس ولعب الأطفال .
- صناعة الأدوات الاحتياطيه بمختلف أنواعها .
- اية صناعات أخرى يضيفها مجلس ادارة المصرف الصناعي .

٢ : ٦ الأنشطة الرئيسية للمصرف الصناعي :

٢ : ٦ : ١ الائتمان الصناعي :

يبلغ المتوسط السنوى لعدد الطلبات المقدمه للحصول على قروض من المصرف الصناعى حوالى ٨٠ طلبا وتتركز هذه الطلبات فى اقامة مشروعات صناعية فى المحافظات المختلفه ، وتختص محافظات دبالى ، واسط ، كربلاء بأكبر نسب من طلبات الاقراض اذ خصها ٣ر٢٧٪ ، ٤ر١٣٪ ، ٧ر١١٪ من هذه الطلبات على التوالى وبذلك حصلت المشروعات فى هذه المحافظات على أكثر من ٥٠٪ من طلبات الاقراض بينما كان نصيب المحافظات الأخرى وعددها ١٥ تقريبا باقى هذه النسبه .

أما توزيع هذه القروض على الصناعات المختلفه فكانت كما يلى :

ـ الصناعات الغذائيه والمشروبات	٣ر٤٠ ٪ من طلبات الاقراض
ـ الصناعات النسجيه	٠ر٣٪ " " "
ـ النجاره والصناعات الخشبية	٦ر٣٪ " " "
ـ الصناعات الكيماويه والبلاستيكيه	٥ر٩٪ " " "
ـ المنتجات اللافلزيه	٦ر١٥٪ " " "
ـ المنتجات المعدنيه	٧ر١٢٪ " " "
ـ الخدمات الصناعيه	٣ر١٥٪ " " "

كذلك فان طلبات الاقراض هذه قد أختصت بتمويل الأنشطة الرئيسية الثلاث التى تكون الاستثمار الرئيسى للمشروع الصناعى بنسب مختلفه وهى كما يلى :

شراء (أو استيراد مكائن وعدد)	٦ر١٧٪
الأبنيه الصناعيه	٣ر٨٠٪
رأس مال عامل (للتشغيل)	١ر٢٪

وعلى ذلك فانه اذا ما طبقت هذه النسب على حجم الموارد التى خصصت للاقراض (كما أوضحناها على جدول رقم ٢) لتبين لنا الموارد النقديه التى استخدمت فى المحافظات المختلفه وكذا على مستوى الصناعات المتنوعه وأيضا توزيعاتها على فروع النشاط الاستثمارى اللازم لاستكمال المشروع الصناعى ووضعه على أولى عتبات الانتاج لتقديم السلعه أو الخدمه الصناعيه الى المجتمع .

ويوضح الجدول الآتى أرصدة القروض والتسهيلات المصرفيه الممنوحه خلال السنوات الماليه المختلفه (كما تظهر فى ١٢/٣١ من كل عام .

أجال الاقراض :

اذا ما نظرنا الى نشاط الائتمان من حيث الأجل الذى يقدمه المصرف الصناعى العراقى لتبين لنا أن آجال الاقراض تختلف حسب مداها الزمنى من ١ ـ ١٢ عام . وقد بلغت القروض لأقل من ٥ سنوات ٤٠٪ من جملة الائتمان والقروض أما تلك التى تزيد آجالها عن ٥ سنوات وتقل عن ١٢ عام تصل نسبها الى ٦٠٪ ـ وبذلك يمكن القول بأن آجال الاقراض التى تتبع فى المصرف الصناعى العراقى يتراوح بين الأجل القصير سنه والآجال المتوسطه ٣ سنوات ـ ٥ سنوات.

أما النسبه الأكبر فتخصص للقروض أكثر من خمس سنوات وذلك حسب الظروف التى تحددها ادارة المصرف وحسب طبيعة الصناعه وغالبا ما تكون هذه الاستثناءات فى حالة الاقراض لغرض التشييد والبناء . أما الالات والمعدات فان تمويلها يتم على أساس الاقراض القصير والمتوسط الأجل ويصدق هذا على جملة الاقراض وسياساته خلال الفترة من ٨٠ ـ ١٩٨٧) .

جـــــدول رقـــم (٣)

أرصدة القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحـــــــــة

خلال السنوات ١٩٨٠ ــ ١٩٨٧

السنة الماليـــة ١٢/٣١	رصيد القـــــروض مليـــــون دينـــار	رصيد التسهيلات الائتمانيه مليـــــون دينـــــار
١٩٨٠	٢٦ر٢	٧ر٥
١٩٨١	٢٨ر٦	٧ر٥
١٩٨٢	٣٥ر٧	٧ر٨
١٩٨٣	٢٩ر٩	٣ر٧
١٩٨٤	٢١ر٣	١ر٩
١٩٨٥	١٥ر٨	٠ر٣
١٩٨٦	١١ر٦	٠ر٣
١٩٨٧	٨ر٨	٠ر٣

x المصدر : التقارير السنوية للمصرف الصناعي العراقي سنوات مختلفـــــة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٧ .

ضمانات الاقـــراض

تظهر الطبيعة المزدوجه والمميزه للمصرف الصناعى العراقى باعتباره بنـــك تنمية صناعيه أولا بصوره واضحه عند ما يتعلق الأمر بموضوع الضمانات التى يطلبهـــا البنك من عملائه فهو باعتباره مصرفا لا يمكن الا أن يجعل من تقديم الضمان شرطـــا لازما للاقراض ، ولكن باعتباره جهازا ائتمانيا أيضا ينبغى عليه الا يكتفى بتقديـــر كفاءة الضمان بل يمكن أن يأخذ فى اعتباره القيمه الائتمانيه للمشروع الذى هـــو بصدد اقراضه . كما يأخذ فى اعتباره أن تحمل المخاطره من طبيعه عملـــه وأن المغالاه فى الزام العملاء بتقديم ضمانات تطمئنه اطمئنانا كاملا قد يحول دون تنفيذ مشاريع جيده فى ذاتها . ولهذا فهو يقوم بالتوفيق بين مختلف هذه الاعتبـــارات ويميز بين المخاطر المقبوله والمضاربه التى لا محل لها فى العمل الانمائى للمصـــرف.

ومع ذلك فان ضمانات الاقراض تتمثل فيمايلى :

- تقديم رهون عقاريه بنسب مختلفه من القروض.
- قبول ارتهـــان الالات والمعدات الخاصه بالوحدات الانتاجيه المقترحه .
- تقديم أوراق ماليه وكفالات مصرفيه وشخصيه ضمانا للقرض فى حالات خاصـــه فقط .

إجراءات الاقـــراض

يمكن أن نقرر أن تلك الخطوات التى يتبعها المصرف الصناعى العراقـــى تتشابه الى حد كبير ولا تختلف نمطا عما يصادف فى مؤسسات التمويل المماثلـــه وبصفه عامه تتمثل هذه الاجراءات حسب تسلسلها الطبيعى فيمايلى :

- استيفاء البيانات وجمع المعلومات عن مقدم الطلب والمشروع المطلوب تمويله .
- دراسة تقييميه لمختلف جوانب المشروع: الجانب التسويقى للمنتجـــات — الجانب المالى — الجانب الاقتصادى — الجانب الادارى والقانونى — وهـــو

مايعرف دائما بتقديم دراسة الجدوى الاقتصاديه والفنيه للمشروع لتقدير فرص نجاح المشروع .

- التفاوض بشأن التعديلات المقترحه فى هيكل المشروع أو نمط التمويل أو تقديم الضمان فى بعض الحالات .
- عقد اتفاقية القرض.
- اجراءات السحب من القرض بناء على مستندات الاتفاق وتبعا لمعدل تقدم التنفيذ ، الا فى بعض الحالات الخاصه التى تدفع فيها قيمة القرض مقدما .
- متابعة سير التنفيذ بزيارات دوريه لموقع المشروع.

وهذه الاجراءات كفيله بالمحافظة على توجيه القروض الوجه السليمه والحفاظ على حق المصرف فى استرداد القرض كما أنها تتيح فرصه كبيرة للاستخدام المتيسر لهذا القرض فى الغرض المخصص له من أجل تحقيق الهدف المنشود من استكمال المشروع ووضعه فى مراحل الانتاج السلعى .

٢:٦:٢ المساهمات الاستثماريه

تمثل هذه المساهمات مشاركات المصرف فى الشركات الصناعيه سواء كانت هذه الشركات تحت التأسيس (مشروعات جديده) أو شركات تضم وحدات انتاجيه صناعيه قائمه وترغب فى التوسعات أو فى تعديل هياكلها الماليه بزيادة رأس مالها. وجدير بالملاحظة أن النسب الخاصه بالمساهمات تختلف اختلافا جذريا عن النسب التى أوضحناها بخصوص القروض نظرا لاختلاف طبيعة الاستثمارات فى الحالتين وماقد يتعرض له البنك من مخاطر أعلى فى حالة المساهمه فضلا عن عدم امكان البنك المساهمه فعليا فى القرارات اليوميه الجاريه لادارة هذه الشركات ويكون حقه فقط فى التمثيل فى مجالس الاداره التى تضع السياسات الخاصه بالشركه

دون التدخل فى القرارات اليوميه — وفى حالة المساهمات الضئيله يحجم المصرف عن المشاركه فى ادارة المشروعات أو الشركات التى تسهم فيها بقدر ضئيل .

وتجدر الاشارة أن البنك يضع بعض الاعتبارات عند تقدير مساهماته فى أنشطة هذه الشركات من بينها :

١ — ضرورة أن يكون المشروع أو الشركه الصناعيه تساهم فى التنميه الصناعيه بشكل يخدم الخطه الصناعيه والخطة العامه للدوله — ويفضل فى جميع الاحوال أن يكون المشروع انتاجيا وليس خدميا .

٢ — أن يتوافر للشركه أو المشروع عنصر النجاح وذلك حسبما توضحه دراسة الجدوى الاقتصاديه والفنيه التى تتقدم بها الشركه للمصرف طالبة المساهمه أو المشاركه .

٣ — أن يتوافر لدى المساهمين والقائمين على الشركات هذه قدرا كبيرا من المعرفه الفنيه بأصول الصناعه والجوانب الاقتصاديه والماليه والاداريه لهذه الصناعات .

٤ — أن يكون لدى الشركات المتقدمه للحصول على مساهمات أو مشاركات البنك فى رؤوس أموالها الأسباب القويه التى يترتب عليها تحقيق أهداف محدده مثل زيادة الانتاج ، زيادة الانتاجيه ، ادخال تطورات تكنولوجيه جديده ، تعديل هياكل ماليه ، فتح أسواق داخلية وخارجيه جديده ومواجهة التوسعات فى حجم الطلب المرتقب بها .

وتوضح فيمايلى فى الجدول رقم (٤) النسب المئويه لمساهمات المصرف الصناعى العراقى فى رؤوس أموال شركات القطاع المختلط (قطاع عام وقطاع خاص) . كما تظهر فى تاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١ — والذى يمكن أن نستنتج منه مايلى :

جـــدول رقـم (٤)

استثمارات المصرف في شركات القطاع المختلـــط

كما تظهر في ١٩٨٧/١٢/٣١

اســـم الشركـــــة	راس المال الاسمي مليون دينار	راس المال المدفوع مليون دينـــار	نسبة مساهمات المصرف % من راس المال المدفوع
١ ـ شركة الصناعات الخفيفه	١٥	١٥	٢٨ر٥
٢ ـ الشركة الوطنية للصناعات الغذائية	٦ر٥	٦ر٣	١٢ر٢
٣ ـ الشركة الوطنية للصناعات الكيمائية	١٨ر٠	١٨ر٠	٢٨ر٩
٤ ـ شركة الصناعات الالكترونيـة	١٠ر٠	١٠ر٠	٢٩ر٥
٥ ـ شركة صناعات الدراجات والانابيب المعدنية العراقيـة	٣ر٠	٣ر٠	١٤ر٧
٦ ـ شركة الهلال الصناعية	١٠ر٠	٩ر٠	٢٨ر٧
٧ ـ شركة صناعة الكبـوت	١٠ر٠	٥ر٠	٦٣ر٥
٨ ـ شركة انتاج الالبسـة الجاهزة	٣ر٠	٣ر٠	٢٦ر٠
٩ ـ شركة الاصباغ الحديثـة	٥ر٠	٥ر٠	٢٧ر٠
١٠ ـ شركة انتاج المواد الانشائيـة الحديثـــة	٣ر٠	٢ر٠	٢٥ر١
١١ ـ الشركة العراقية لصناعة الكرتون	٢ر٥	٢ر٥	١٢ر٢
١٢ ـ الشركة العراقية لصناعة الأجهزه المنزليه	٤ر٠	٤ر٠	٢٧ر٧
١٣ ـ شركة انتاج العجنـات العراقية	٨ر٠	٥ر٨	٢٦ر٠
١٤ ـ الشركة الوطنية لصناعة الاثـاث المنزلـــي	١٠ر٠	٧ر٣	٢٦ر٠
١٥ ـ شركة المجازر العصرية للمنطقـة الوسطـى (النجـف)	١٠ر٠	٧ر٢	٢٦ر٠

المصـدر :ـ تقرير المصرف الصناعي للعراق ـ التقرير السنوي لسنه ١٩٨٧ (جدول رقم ١)

بغداد ـ الجمهورية العراقيـة ٠

١ — ان مساهمات المصرف الصناعي تقتصر وبشكل ملحوظ على الشركات الصناعيه التي تعمل في مجال الصناعات التحويلية دون تلك التي تعمل في مجال الصناعات الاستخراجيه.

٢ — ان مساهمات المصرف الصناعي انصرفت بشكل ملحوظ على المساهمه في رؤوس أموال الشركات الصناعيه التي لاتزيد عن ٢٠ مليون دينار (كرأس مال مدفوع) وهذا يعني أنه كمصرف يهتم بالشركات الصناعيه ذات الاحجام الصغيره والمتوسطه.

٣ — ان مساهمات المصرف الصناعي تتراوح في مجملها من ٢ر١٢٪ ولاتتعدى ٣٠٪ من رؤوس أموال الشركات وهذا يعكس في حصصه طبيعة السياسة التي يتبعها المصرف عند تحديد مشاركاته في رؤوس الاموال وتختلف هذه النسب باختلاف الاعتبارات والأغراض التي سوف يستخدم فيها هذه المساهمات.

٤ — ان مساهمات المصرف الصناعي تميزت بمساعدة الشركات في مجالات مختلفه لتوفير انتاج السلع الصناعيه المختلفه في الاسواق المحليه وعلى ذلك فان هذه المساهمات تعكس أهداف المصرف في تنويع انتاج هذه السلع.

ويوضح لنا الجدول رقم (٥) منتجات شركات القطاع الصناعي المختلط الذي ساهم المصرف الصناعي العراقي في رأس مالها.

جـــــدول رقم (٥)

منتجات شركات القطاع المختلفة الذى مساهم فى راسمالها المصرف الصناعى العراقى

نوع الانتـــــاج	الوحدة القياسيـــه	كميـــة الانتـــاج ١٩٨٧	كميـــة الانتـــاج ١٩٨٦
الثلاجـــات	عـــدد	٥٦٦٠٩	٩٤٨٥٣
المجمـــدات	=	٨٦٣٣٣	١١١١٧٣
الطباخات الغازيـة	=	١١٣٤٧	٨١٠٢٦
الطباخـات النفطيـة	=	—	٥
المدافئ النفطيـة	=	١٤٢٩٣٢	١٥١١٧١
المدافئ الغازيـة	=	٢٢٩٥٢	—
المدافئ الكهربائيـة	=	٢٨٤٥١	—
مرشحـات المطابخ	==	٤٦٦	١٢٠٠٠
اجهزه التلفزيـون	=	٥٢٢٦٧	١٠٠١٠٠
اجهزه الراديـو	=	٣٥٣٠٧	١٢٢١٧٥
اجهزة الهاتف	=	٣٦٩٣٨	١٣٠٠٠٠
أشرطه كاسيـت	=	—	١٨٠٠٠٠٠
الالات الحاسبـه	=	—	—
الالات الحاسبة الشخصيـة	=	٥٩٤٦	٣٤
مبردات الهـواء	=	١٢٢٧٧١	١٥٩٥٦٤
سنكـات المطابـخ	=	٤٩٨٠٠	٦٦٧٣٨
اوانـى منزليـه	=	٥٨١٥٧	١٢٦٠٤٠
الدراجـات الهوائيـة	=	٥٩٨٩٤	١٨٠٠٠٠

تابع جدول رقم (٥)

منتجات شركات القطاع المختلفة الذى مساهم فى راسمالها الصرف الصناعى - العراقى

نوع الانتاج	الوحدة القياسية	كمية الانتاج ١٩٨٧	كمية الانتاج ١٩٨٦
الانابيب المعدنية	طن	١٨٠٨٨	١٨٣٠٩
اكواب بلاستيكية	=	٨٦٦	١٦٠٠
الخشب المضغوط	لوح	٢٠٦٥٣	١٩٣٧٥
مرتبة	عدد	٧٣٤٠	٧٩٢٨
البيرة	مليون لتر	٣١ر٧	٢٩ر٩
عصير يافا	= =	١٢ر٨	٩ر٠
سفن أب	الف صندوق	٥٨٩٦	٣٠٧٢
اسلاك اللحيم	طن	٣٨٩٩	٣٦٧٦
صناديق كارتونية	طن	١٤٥٢٢	١٤٠٧٩
الواح كارتونية	متر طولى	١٣٤٠٧	-
الحبيبات والانابيب البلاستيكية	طن	١٤٥٨٣	١٢٠٦٢
الواح ورقائق بلاستيكية	طن	١٤٩٦٠	٦٧٠٧
اكياس واغطية بلاستيكية	=	١٣٣٠٢	١٠٤٩٨
سلع بلاستيكية مختلفة	=	١٣٢٤	١٢٩٩
بلاستايزر	=	٧٦٣٠	٤٢٢٩
الاسفنج	مليون سم قياسى	٢٠ر٩	٩ر٥
الجلود الاصطناعية	مليون متر	٢ر٦	٣ر٣
اصباغ	مليون لتر	١٦ر٤	٨ر٦
معجون هام	طن	-	-
كاشى	عدد بالالف	٧٦٧٨	٦٦٢٦
كاشى ازاره	عدد بالالف	١١٦٣	٨٦٩
قميص	= =	١٢٧١	١٢٥٣
بجامة	= =	٢٩٥	٢٧٤
سفارى	= =	٥٢	٣١

٣ : ٧ التوزيع القطاعي لجملة استخدامات موارد البنك في القروض والمساهمات والشركات الصناعيه :

اذا ماركزنا اهتمامنا على توزيع عمليات الاقراض والمساهمه وهي الجزء الأساسي في استخدام موارد البنك الصناعي العراقي لمواجهة النشاط الرئيسي له نوجدنا أن جميعها وبدون استثناء قد أفادت الصناعات التحويليه المعتاد توافرها بوجودها ونموها في اقتصاديات مثل اقتصاديات الدول العربيه، فهي في جملتها صناعات تحويلية من جهه ومن جهة أخرى فان هذه الصناعات تركز جهودها على انتاج سلع صناعية استهلاكيه والقليل منها منح سلع وسيطة ويندر أن نجد بينها صناعات تنتج سلعا رأسماليه (معدات انتاج والالات) ويعزى ذلك لطبيعة المحدوديه القائمه على موارد البنك حيث يسعى بموارده المحدوده الى افادة العدد الأكبر من الشركات والمشروعات الصناعيه .

ويوضح الجدول الآتي رقم (٦) التوزيع القطاعي لاستخدامات موارد البنك في أنشطة القروض والمساهمات بالشركات الصناعيه خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٧

جدول رقم (٦)

التوزيع القطاعي للتمويـــــــــل

فروع القطاع الصناعي	التوزيع النسبي للتمويل % فرعـــــي	% كلـــــي
صناعات استخراجيه		صفر %
جملة أقسام الصناعه التمويلية		١٠٠ %
صناعات غذائيه	٢٢ر٣	
غزل ونسيج	١٣ر٧	
بناء وتشييد	١٦ر٢	
ميكانيكية وكهربائيه	١٣ر٤	
صناعات كيمياويه وبلاستيكيه	٥ر٨	
ورق وطباعه ونشر	٧ر٠	
أخرى	٢١ر٦	
مجموع	١٠٠ %	١٠٠ %

٣ : ٨ الأنشطة التكميليه للنشاط الرئيسي للمصرف الصناعي العراقي

٣ : ٨ : ١ الدراسات والبحوث المرتبطه بمنح الائتمان :

يتولى المصرف القيام بتولى المهام البحثيه المرتبطه بفحص الدراســـــات الاقتصاديه والفنيه التي يتقدم بها طالبو القروض أو الشركات المحتاجه الى تدعيـــم رؤوس أموالها عن طريق طلب مساهمات في رؤوس أموال هذه الشركات ـ وهـــــي دراسات لازمه لاتخاذ القرارات المرتبطه بتحديد حجم الائتمان الذي يمنح لـــــه لضمان تحقيق أعلى استفاده من القروض التي يقدمها المصرف للاغراض الصناعيـــــه ـ وكذلك قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف وتوفير فرص النجـــــاح لمشروعاتهم . وفي هذا الخصوص فان المصرف يتبادل المعلومات الائتمانيه مـــــع المصارف الأخرى عن المراكز الماليه للعملاء وحجوم الائتمان الممنوحه لهم ان وجدت .

٢/٨:٣ فحص دراسات الجدوى الاقتصاديه والفنيه للمشروعات الجديده

تقوم الادارات المختصه بالمصرف باعداد التقارير الخاصه بنتيجه فحص دراسات الجدوى الاقتصاديه والفنيه للمشروعات الجديده وذلك باعداد فريق عمل يضم المحاسبين والاقتصاديين والفنيين ورجال التسويق لتوضيح وجهات نظرهم حول نتائج دراسة الجدوى المقدمه عن كل مشروع قبل اتخاذ القرارات الخاصه بمنح الائتمان (تحديد القروض) أو تحديد نسبة المشاركات . وفى صدد هذا التقرير يتم وضع مقترحات محدده تختص بما يلى :

أ - تحديد حجم القرض ونسبة فائدته ومدد السماح المصرح بها .

ب - تحديد حجم المشاركات أو المساهمات التى يمكن أن تعتمدها الاداره العليا لهذا المشروع .

حـ - تحديد الأنشطة التى سوف تمولها هذه القروض أو المساهمات بمعنى هل تخصص هذه الأموال لتمويل انشاءات أو معدات أو مستلزمات تشغيل أو بعض بنود رأس المال العامل .

وبشكل عام لا يملك المصرف أجهزه فنيه تتولى اعداد دراسات لمشروعات بذاتها بحيث يتولى بعد ذلك الترويج لهذه المشروعات لدى المستثمرين الراغبين فى تولى هذه المهام الانتاجيه الصناعيه ،لكن يعتمد بشكل ملحوظ على الأجهزه التخصصيه والمعاهد العلميه التى يمكن أن تغطى هذا النشاط بصوره أكفأ مثل المعهد القومى للتخطيط فى بغداد ، كما يستعين بتدريب كوادره فى الداخل والخارج خاصة فى المعاهد المتخصصه مثل معهد التخطيط القومى بالقاهره - والمعهد القومى للتخطيط بالكويت .

٣:٨:٢ الاشتراك في الدراسات الاقتصاديه والفنيه للشركات المتعثره

يتولى المصرف المشاركه مع فريق عمل يضم المسئولين عن الشركات الصناعيه التى تواجه صعوبات ماليه وتمويلية وتحتاج الى دراسات لتوضح أوجه القصور في الهياكل التمويليه. وغالبا تكون هذه الشركات الصناعيه ضمن عملاء البنك سواء كانت هذه الوحدات الصناعيه قد حصلت على قروض أو مساهمات من موارد البنك فى فترات سابقة أو من الوحدات الصناعيه الراغبه فى الحصول على قروض ومساهمات لتمويلها من عثراتها الماليه التى تعترضها.

٤:٨:٢ القيام بالمهام المصرفيه المعاونه

الى جانب المهام التى سبق أن ذكرناها والتى تعتبر فى جوهرها مهام تكميليه لنشاط المصرف الصناعى باعتباره أحد البنوك التنمويه المتخصصه فى المجال الصناعى فانه أيضا يتولى القيام بالمهام المصرفيه العاديه مثل قبول الودائع من العملاء بصفه عامه ولا يقتصر فى هذا الأمر على شركات أو المستثمرين الصناعيين بل الأمر يتعدى هذا الى العملاء العاديين - الا أن هذا الأمر لا يتميز بالواقعيه ذلك لأن معظم العملاء ان لم يكن جميعهم هم من رجال الصناعه أو المستثمرين ذوى العلاقه مع هذا المصرف.

وفى هذا الخصوص يقوم المصرف بكافة الاعمال المحاسبية المرتبطه بالبنوك مثل حسابات جاريه للعملاء وخصم الكمبيالات المستحقه لهم والمراكز الماليه للقروض الممنوحه للعملاء وكذا مراكز تحصيل وسداد أقساط القروض ومراكز فحص وموازنات الشركات التى يساهم بها البنك وتحصيل الارباح المستحقه للبنك عن مشاركته ... الخ. من الأنشطة البنكية الاعتياديه التى ترتبط بطبيعته التمويلية فى مجال تنمية الأنشطه الصناعيه.

ويعتبر نشاط فتح الاعتمادات المستنديه للاستيراد من الخارج أحد أهم هذه المهام المصرفيه التى يقوم بها المصرف الصناعى وذلك لاستيراد الالات والماكينات والأدوات الاحتياطيه والمواد الخام والمواد نصف المصنوعه من الخارج • وقد بلغت نسبة جملة قيمة الموارد المخصصه لفتح الاعتمادات لاستيراد المواد والخامات والمواد نصف المصنعه حوالى ٩٧٪ بينما لم يبقى لاستيراد المكائن والعدد والأدوات أكثر من نسبة ٣ر٢٪ من القيمة الاجمالية للاعتمادات المستنديه المقترحه وهذا يعكس النشاط الذى يقوم به المصرف والذى يتركز على استيراد مواد خام وسلع نصف مصنعه بينما لا يحظى استيراد • للالات والماكينات بدرجه تذكر ـ وهذا الأمر وان كان ضروريا لدفع عملية الانتاج من السلع والخدمات الصناعيه الا أن التوسع الصناعى الحقيقى والتنمية الصناعيه الفعاله ترتكز على زيادة حجم الأصول الصناعيه من الات ومعدات ومكائن وفى هذا الخصوص يجب أن يتم التوازن أساسا عند منح القروض أو الموافقة على المشاركات بين تخصيصات هذه الموارد للتوسعات فى الانتاج القائم وبين تخصيصات لانشاء وحدات انتاجيه جديده بما فيها من مكائن وعدد وأدوات وأصول ثابته تساعد على زيادة التراكم الرأسمالى على المستوى الكلى للاقتصاد وتعمل فى نفس الوقت على زيادة الانتاج •

كذلك فان هذه الظاهره (زيادة الموارد المخصصه لاستيراد المواد الخام والنصف مصنعه) تعكس قصور القطاع الانتاجى القائم وعدم امكانية تلبية احتياجات القطاعات الانتاجيه الصناعيه بمستلزمات الانتاج المطلوبه ـ كما تعكس ضعف التشابكات الصناعيه القائمه من وحدات القطاع الصناعى من ناحيه ووحدات القطاع الصناعى والزراعى من الناحيه الأخرى •

واذا ما فحصنا الجدول رقم (٧) والخاص بتوزيع الموارد المخصصه للاعتمادات المستنديه المفتوحه لاستيراد الالات والمعدات وتلك التى فتحت لاستيراد مواد خام وسلع نصف مصنعه ـ وتوزيعاتها على فروع الصناعات المستفيده لوجدنا مايلى •

جـــدول رقـم (٧)

توزيع الموارد المخصصه للاعتمادات المستنديـة على فروع الصناعات المستفيده واهميتهـا النسبيـة خلال السنتين ١٩٨٦ / ١٩٨٧

القيمة بالالف دينار عراقي

مشروع الصناعات التنفيذيـة	الاعتمادات المستندية المفتوحة لاستيراد الات وماكنات				الاعتمادات المستندية المفتوحة لاستيراد مواد خام مصنعة وشبه مصنعة			
	عـام ١٩٨٦		عـام ١٩٨٧		عـام ١٩٨٦		عـام ١٩٨٧	
	قيمـة	%	قيمـة	%	قيمـة	%	قيمـة	%
الصناعات الغذائية والمشروبات	١٤٢٤	٤٢ر٦	٨٥٧	٢٦ر٤	٢١٠٢	٣ر٧	٣٥٣٧	٣ر٣
النسيج والحياكة والخياطه	٣٨	١ر١	٢٥	٠ر٨	٣٠٣٠	٥ر٣	٣١٣٠	٣
النجارة والمصنوعات الخشبية	١	٠ر١	—	—	—	—	١٩٩	٠ر٢
الطباعة والمصنوعات الورقيـة	٤٧	١ر٤	٥٧	١ر٨	١٢٠١	٢ر١	١١٦٠	١ر١
الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	٣٣٦	١٠ر١	٥٩٦	١٨ر٤	٣٨٤٨٥	٦٧ر٤	٤٥١٢٨	٤٢ر٣
المنتجات اللا فلزيـــة	٧	٠ر٢	٥	٠ر٢	٢٠٧٢	٣ر٦	٦٠٣	٠ر٦
المنتجات الفلزيـــة	١٤٢١	٤٢ر٥	١٥١١	٤٦ر٦	٨٢٨٥	١٤ر٥	٤١٨٩٧	٣٩ر٢
الصناعة اللالكترونية والكهربية	٧٠	٢ر٠	١٨٨	٥ر٨	١٩٣٠	٣ر٤	١٢١٣٠	١١ر٣
المجمـــوع	٣٣٤٤	١٠٠٪	٣٢٣٩	١٠٠٪	٥٧١٠٦	١٠٠٪	١٠٦٧٨٤	١٠٠٪

المصـــدر :— المصرف الصناعي وزارة الصناعة عدد ٣٣ لسنة ١٩٨٦ — وزارة المالية التقرير السنوي ١٩٨٧ — بغداد — الجمهوريـــة العراقيـــة .

أ - أنه بالنسبه للاعتمادات المستنديه لاستيراد آلات وماكينات

استحوذت الصناعات الغذائيه والصناعات الخاصه بالمنتجات الفلزيه على النصيب الأكبر منها اذ بلغت نسب ماحصلت عليه هاتان الصناعتان فى عام ١٩٨٦ حوالى ٨٥٪ من قيمة جملة الاعتمادات المخصصه لاستيراد الالات والمعدات ويليهما فى الترتيب الصناعات الكيماويه والبلاستيكيه بنسبه تصل الى ١٠٪ تقريبا . وبذلك تكون هذه الفروع الثلاثه قد حصلت على حوالى ٩٥٪ من قيمة الاعتمادات المستنديه المفتوحه المخصصه لاستيراد المعدات الرأسماليه والأدوات والتى وصلت فى جملتها ألف دينار عراقى .

ولم يتغير الحال كثيرا فى عام ١٩٨٧ اذ بلغ نصيب هذه الفروع الثلاثه من الأنشطه الصناعيه حوالى ٩١٫٤٪ من قيمة الاعتمادات المستنديه المفتوحه المخصصه لاستيراد الالات والمعدات والتى بلغت ٣٢٣٩ ألف دينار عراقى وعلى ذلك يمكن القول بأنه خلال العامين (اللذين توفر عنهما البيانات) لم تحظ فروع أنشطة الصناعه الأخرى بأكثر من ٨٪ من جملة قيمة الاعتمادات المفتوحه لغرض استيراد الالات - ومع الأخذ فى الاعتبار ضآلة المبلغ الكلى لهذه الاعتمادات يمكن أن يتضح لنا محدوديه مساهمة المصرف فى خلق كيانات صناعية جديده واضافه معدات رأسماليه لجمله رأس المال الثابت على مستوى الاقتصاد الوطنى .

ب - أما بالنسبه للاعتمادات المستنديه المفتوحه لغرض استيراد مواد خام ومواد نصف مصنعه خلال السنتين ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ فان نمط الاستيراد كان متحيزا لصالح نشاط صناعتين محددتين وهما الصناعات الكيماويه والبلاستيكيه والمنتجات الفلزيه اذ حصلنا فى هاتين السنتين على حوالى ٨١٫٩٪ ، ٨١٫٢٪ على التوالى من جملة قيمة المخصصات التى تمت لفتح الاعتمادات السنويه والتى بلغت فى عام ١٩٨٦ حوالى ٥٧١٠٦ ألف دينار عراقى بينما ارتفعت فى عام ١٩٨٧ التصل الى

١٠٦٧٨٤ ألف دينار عراقي .

ويلي هاتين الصناعتين بالترتيب الصناعة الالكترونيه والكهربيه التي حصلت على ١٩٣٠ ألف دينار عراقي في عام ١٩٨٦ لاستيراد مستلزمات انتاج (تمثل نسبة ٤ر٣٪ من جملة الاعتمادات السنويه) وارتفع هذا الرقم ليصل الى ١٢١٣٠ ألف دينار عراقي في عام ١٩٨٦ (تمثل ٣ر١١٪ من جملة الاعتمادات السنويه المفتوحه) وهذا الأمر يوضح مدى اعتماد الصناعات المختلفه على المستلزمات والمواد الخام المستورده ـ حيث يوضح الجدول أن أقل الصناعات نصيبا في هذه الاعتمادات هي صناعات النجاره والمصنوعات الخشبيه ومنتجات الطباعه والمصنوعات الورقيه وكذا صناعة النسيج والحياكه والخياطه وهي الصناعات التي تستخدم من جملة المستلزمات السلعيه كمواد خام محلية فيما عدا تلك المواد النصف مصنعه التي لاتنتجها القطاعات الصناعيه الأخرى كما في حالة عبوات الصفيح والقصدير وأنواع العبوات الورقيه والزجاجيه في الصناعات الغذائيه والمشروبات وكذا الأصباغ والمواد الكيماويه ونوعيات من الغزول اللازمه لصناعة النسيج والحياكه ـ أما تلك الصناعات التي تكاد تعتمد بالكامل على مستلزمات صناعية وسيطة فتنحصر في الصناعات الكيماويه والبلاستيكيه (التي تعتمد على بودرة البلاستيك والمحاليل الكيماويه الأخرى) والصناعات الالكترونيه والكهربيه (التي تعتمد على تجميع أجزاء صناعية مختلفه مستورده الى جانب أجزاء تصنع محليا) والمنتجات الفلزيه (التي تعتمد على استيراد مستلزمات صناعية فلزيه ومعدنيه لتشكيلها وتصنيعها) وهي الثلاث صناعات التي تستحوذ على أكثر من ٨٥٪ من قيمة الاعتمادات المخصصه لاستيراد مستلزمات انتاج وسلع نصف مصنعه من الخارج .

ـ مساهمة الدول المختلفه في تغطية المتطلبات من السلع الرأسماليه والمعدات والمستلزمات الصناعيه والمواد الخام التي تم فتح الاعتمادات السنويه من أجلها

ان فحص البيانات لثلاث سنوات ماضيه (٨٥/١٩٨٧) يشير الى أن فتح الاعتمادات المستنديه كانت موجهه لتلبيه احتياجات الأنشطة الصناعية التي يمولها المصرف الصناعي (سواء قروض أو مساهمات) من آلات ومعدات ومستلزمات انتاج وسلع نصف مصنعه ومواد خام عن طريق الاستيراد من الدول الأوربيه على وجه الخصوص حيث حظيت مجموعة الدول الأوربيه بالنصيب الأكبر من هذه الاعتمادات المستنديه، أما الدول الآسيويه وعلى رأسها اليابان فقد تدهور نصيبها بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٨٥ ولم تحصل على أي نصيب من هذه الاعتمادات في عام ١٩٨٧ ، كذلك فان استراليا والولايات المتحده الأمريكيه وأمريكا اللاتينيه حصلت على نصيب لايذكر في تغطية هذه الاعتمادات المستنديه .

أما الدول العربيه فكان نصيبها من هذه الاعتمادات المستنديه المفتوحه في عام ١٩٨٥ حوالي ٧ر٧٪ حصلت منها لبنان وحدها على ٧ر٦٪ وانخفض مجمل مايخص الدول العربيه في عام ١٩٨٦ لتصل الى ١ر٣٪ من قيمة جملة الاعتمادات المستنديه المفتوحه وحظيت الأردن وحدها بنسبه ٦ر١٪ بينما حظيت مصر بنسبة ٨ر٪ وانخفض نصيب لبنان الى ٧ر٪ ـ وقد تحسن الحال كثيرا في عام ١٩٨٧ بالنسبه لمساهمات الدول العربيه في تغطية الاحتياجات التي تم من أجلها فتح الاعتمادات المستنديه لتزويد عملاء المصرف الصناعي العراقي باحتياجاتهم من الالات ومستلزمات الانتاج والمواد الخام الصناعيه فبلغت حصة مجموع الدول العربيه في هذا العام ٦ر١٢٪ الى جانب أوربا التي حصلت على ١ر٨٧٪ وبذلك لايتبقى شيئا يذكر لمشاركة باقي دول العالم في تلبيه احتياجات هذه الاعتمادات المستنديه .

جـدول رقم (٧)

الاهمية النسبة لمساهمات الدول الاجنبية فى تلبية احتياجـات

الاعتمادات المستندية المفتوحة لاستيراد السلع الراسمالية ومستلزمات

الإنتاج والمواد الخام لعملاء المصرف الصناعى العراقـى

الدولـة	نسبة مساهمتها فى تغطيـة قيمة الاستيراد من الالات والمعدات والادوات والمواد الخام والسلع نصـف مصنعه بموجب الاعتمادات المستدنية المطروحه للمصرف الصناعـى		
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
١ ـ مجموعة الدول الاسيوية :	٢٩ر٢٪	٤ر٨ ٪	—
اليابـان	٢٦٪	٣ر١ ٪	—
أخـرى	٣ر٢ ٪	١ر٧ ٪	—
٢ ـ استراليـا	—	٠ر٢ ٪	٠ر١ ٪
٣ ـ الولايات المتحدة الامريكية	٢ر٠ ٪	٢ر٤ ٪	٠ر١ ٪
٤ ـ امريكا اللاتينية (البرازيل)	٠ر٥	٠ر٦	٠ر١ ٪
٥ ـ مجموعة الدول الاوربية	٦٠ر٦ ٪	٨٨ر٩ ٪	٨٧ر١ ٪
تركيـا	١٣ر٠ ٪	٤٨ر٧ ٪	٧٨ر٨ ٪
هولنـدا	١٤ر٣٪	١٢ر٧٪	٠ر٨ ٪
ايطاليـا	٢ر٣٪	٥ر١ ٪	١ر٨ ٪
سويـسرا	١ر١ ٪	٣ر٢ ٪	٠ر٤ ٪
أخـرى	٢٩ر٩ ٪	١٩ر٢ ٪	٥ر٣ ٪
٦ ـ مجموعه الدول العربيـة	٧ر٧	٣ر١	١٢ر٦
الاردن	٠ر٧	١ر٦	٩ر١
قطـر	—	—	٢ر٤
مصـر	—	٠ر٨	٠ر٧
تونـس	—	—	٠ر٢
لبنـان	٦ر٧	٠ر٧	٠ر٢
الكويـت	٠ر٣	—	—
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

أما الدول العربية التى شاركت فى تغطية هذه النسبة فتقف على رأسها الأردن وقامت بتغطية نسبة قدرها ١ر٩٪ من جملة الاعتمادات المستندية المقدمه وهى بذلك تساهم بأكثر من ثلاثة أرباع حصص الدول العربيه فى تلبية الاحتياجات المفتوح من أجلها اعتمادات المصرف الصناعى ويليها قطر التى ساهمت بنسبة ٤ر٢٪ ثم مصر والتى لايتعدى مساهمتها ٧ر٪ . وعلى العموم فان هذه النسب فى مجملها لاتزال ضعيفه للغايه وهذا الأمر راجع فى الأساس الى عدم وجود تنسيق صناعى كما يرجع الى عدم المعرفة والدرايه الكامله بمستويات الانتاج الصناعى وهياكله المتوافره لدى الدول العربيه بعضها البعض ، كذلك فان الضعف الملحوظ لهياكل الانتاج الصناعى ونوعية المنتجات الصناعيه لدى الكثير من الدول العربية يجعل حجم تبادل هذه المنتجات محدودا للغايه — كما أن الكثير من الدول العربية لاتكاد تنتج من المنتجات الصناعيه مايكفى حجم استهلاكها المحلى . ومن ثم يصعب عليها توفير فوائض من السلع الصناعيه النصف مصنعه لتصديرها الى الغير . أما صناعة الالات والمعدات الرأسماليه فلاتزال فى أول طريقها فى الدول العربية التى تقدمت شوطا فى التصنيع مثل مصر والأردن وتونس ومن ثم فحتى هذه الدول التى ذكرناها لاتزال تعتمد على استيراد السلع والمعدات من الخارج .

٤ — الخلاصـــه والتوصيـــات :

١ — نشـأت بنوك التنمية وخاصة الصناعية وانتشرت بعد الحرب العالمية الثانيـة واستطاعت أن تقوم بدورهـا المتطور لمدة اربعـه عقـود فى ظـروف ومتغيـرات عديده ذات طابع محلى ودولـى فى الدول الناميـة وكان الهدف من انشائها ولا زال — هو توفير مصادر التمويل متوسطـه وطويله الاجـل للقطاعـــات الانتاجيـة بهدف تشجيـع القطاع الخاص فى الاساس على النمو والمشاركه فـى عمليات التنمية والتصنيع الملحـه فى دول العالم الثالث بشكل خـاص • واذا كانت هذه البنوك قد بـدأت باعتبارها مؤسسات خاصه وبدعم من البنـــك الدولـى فأن تطورات الاقتصاد العالمى والمحلى قد أظهـرت وخاصه منـذ بدايـه السبعينـات الحاجـه الملحـه لانشاء مؤسسات تمويليه مملوكه للدولـه تقوم بتمويل هذه الانشطـه من مصادر محلية أو خارجيه فى شكل تحويـــلات رأسماليـة وذلك بهدف توفير موارد اضافيـه بالنقد الاجنبى للمستثمريـــن الصناعيين فى القطاع الخاص • كما تطورت وظائف هذه البنوك فى العشرين سنه السابقه وأصبح مجال خدمات متنوع وأكثر ارتباطا بعمليات التنمية الصناعية وليس التمويـل الصناعى فقـط •

٢ — أصبحت اذن هذه البنوك تمثل الجسر الذى يتم عن طريقه نقل الاهـداف التنموية العامه والمخططه وسياسات الحكومه الى التنفيذ اليومى مع الوحدات الانتاجيـة التى تتعامل معها بنوك التنميـة وتتعدد وظائف هذه البنـوكه ففى مجال العمليات المالية فهى تساهم فى نمو الاسـواق المالية عن طريـــق ترويـج الاوراق المالية وتوزيع السندات المحليـة وتوسع حقوق ملكيتها عن طريـق المساهمه فى مشروعات ضمانا لتحقيق عوائد مناسبه تسمح لها بالتمويل الذاتـى فى المستقبل كما تقـوم بتوفير خدمات فنية وادارية وتقديم الاستشارات والدراسات

والمساهمه فى وضع وتنفيذ الساسيات التكنولوجيه وتوجيه النشاط الصناعى بما يخدم أولويات التنمية ومحاولة دعم وتطوير طبقه المستثمرين المحليين وتشجيع اقامه المشروعات الصغيره .... الخ .

٣ - وتعتمد هذه البنوك على مايمكن توفيره من مصادر المدخرات المحلية فى تمويل نشاطها عن طريق قبول ودائع العملاء والحصول على قروض من البنوك التجارية وجزء من مدخرات الحكومه . أما التمويل الخارجى والذى يكتسب أهمية كبيرة فى الدول ذات العجز فى ميزان المدفوعات فيتم الحصول عليها من مصادر التمويل المتعدده بالاطراف البنوك وهيئات التمويل الاجنبيه والاقليمية بتكاليف تزداد ارتفاعا بسبب زياده الطلب عما هو متاح ومعروض فى أسواق التمويل الدولية خاصه للدول ذات القدره المحدوده على السداد .

٤ - واذا كانت بنوك التنمية الصناعية فى كل من مصر والعراق قد ظهرت فى فترات مبكره بعد الحرب العالمية الثانية الا أن دورها فى عملية التنمية الصناعية وتشجيع القطاع الخاص الانتاجى لم يتبلور الا بعد الاخذ بسياسات أكثر ليبرالية وذلك بالاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر منذ عام ١٩٧٣ والتحول الى سياسات تشجيع القطاع الخاص فى العراق منذ منتصف الثمانينات تقريبا . ومع ذلك فأن موارد البنكين المصرى والعراقى مازالت خاصة فى حاله العراق - لاتتمشى مع احتياجات وحجم الاعمال اللازمه لدفع واحدات تنمية صناعية يكون أحد أعمدتها القطاع الخاص الصناعى .

٥ - ويلاحظ أنه فى حاله العراق ، فان المصرف الصناعى مازال لايقبل فى اطار أولوياته على اعطاء القروض والسلفيات للمشروعات الخاصة الا فى حدود . وقد بلغت جمله الاستخدامات الموجهه لقروض المشروعات الخاصه حوالى ١٠٪ فقط من جملة الاستخدامات فى السنوات الاخيره . ويركز المصرف فى نشاطه

على تشجيع المشاركة بغرض خلق قطاع مختلط بين الدولة والقطاع الخاص، ونظرا لضعف الخبرة الصناعية لدى القطاع الخاص العراقي فقد يكون من المفهوم تشجيع القطاع الخاص عن طريق المشاركة على الاقل في الفترات الاولى لتنمية طبقة المستثمرين الصناعيين . وتجدر الملاحظة أنه في الحالة المصرية فان بنك التنمية الصناعية - وبالرغم من مشاركته في العديد من المشروعات - يركز على اعطاء القروض متوسطة وطويلة الاجل للقطاع الخاص وفي الغالب - حوالي الثلثين - للمشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم نسبيا وذلك بهدف استغلال موارده وزيادة عوائده من مصادر الاموال لديه وان كانت سياسة الدولة حاليا تتجه الى بيع أنصبتها في المشروعات المشتركة .

٦ - ويركز مصرف التنمية الصناعية في العراق على تمويل الصناعات الصغيرة بشكل واضح في حالة اعطاء القروض للمشروعات الخاصة وهي نفس السياسة التي يتبعها بنك التنمية الصناعية في مصر وان كانت حجم القروض التي منحت للصناعات الصغيرة بحسب تعريف البنك لها ما زالت في حدود الثلث وذلك لاسباب متعددة متعلقة بأساليب الاقراض وضمانات وكيفية الوصول الى المستثمر الصغير وتشجيعه على التعامل مع البنك . وتجدر الاشارة هنا الى أن المصرف العراقي قد وجه النسبة العظمى من قروضه لتمويل الأبنية الصناعية في حين يركز البنك المصري على تمويل شراء المعدات والالات وذلك من مصادر التمويل الخارجية المتاحة له والتي تقدر بأكثر من ٧٠٠ مليون دولار وهو بذلك يساهم في زيادة ما يتراكم في المجتمع من اضافات راسمالية .

٧ - ويتميز المصرف العراقي بسياسة تفضيلية جيدة في مجال تشجيع التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصناعية وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة (تصل حتى ٢٪

فقط) للمشروعات التى تقام فى المناطق المراد تنميتها اقليميا (يتم التقسيم على أساس خمس مستويات) وكذلك عن طريق زيادة نسب التسليف مقاسه الى التكلفة الاستثمارية (تصل فى حدها الاعلى الى ٧٠٪) • ونحن وان كنا فى وضع لا يسمح لنا بتقييم آثار هذه السياسات التفضيليه بحكم شحه البيانات المتاحه الا أن التوجه لوضع سياسات تفضيلية بالاضافه الى توفير مناخ الاستثمار بكل عناصره يمكن أن تؤدى الى نتائج ايجابيه •

٨ — ونلاحظ من تتبع أعمال مصرف التنمية الصناعية فى العراق أن النسبه الكبرى من قروضه ومشاركاته مازالت تتجه الى تشجيع انتاج السلع الاستهلاكية وذلك بحكم صغر المشروعات التى يقوم بتمويلها واتجاهها لاشباع حاجات استهلاكية محلية • بينما يولى البنك الصناعى المصرى — فى اطار سياسه الدوله — انتاج السلع الوسيطه أهمية اكبر وان كان تمويل المشروعات المنتجه لادوات الانتاج والصناعات المغذيه للصناعات الكبيره مازال فى أول مراحله وذلك لضعف هذه الصناعه فى مصر وضعف الاساس الفنى والعلمى الذى ترتكز عليه •

٩ — والمصرف العراقى ولحد أقل بنك التنمية الصناعية المصرى مازالا يحصران اعمالهما فى الاطار الدقيق والضيق لمفهوم الصناعه التحويليه ولا يتم تمويل المشروعات السياحيه أو النقل الا فى حدود ضيقه جدا فى حاله البنك التنمية الصناعية المصرى • كما أن القروض والمشاركات فى مجال الصناعه الاستخراجيه غير موجوده فى حاله المصرف العراقى بسبب احتكار الدوله لعمليات الصناعة الاستخراجيه ومازال نصيبها قليل جدا فى حاله بنك التنمية الصناعية فى مصر •

التوصيـــات :

١ ـ في اطار السياسات العامه للتنمية وسياسة التصنيع لابد من مساهمه بنوك التنمية في تحقيق أهداف سياسة التصنيع والتي تتمثل في كل من مصر والعراق فـــي الفتـــرة القادمـــه :

* تشجيع الصناعات التصديرية والانشطه المرتبطه بهـــا .
* التركيز على تكامل الهيكل الصناعي وذلك بتشجيع الصناعات المغذيـــة والمنتجـه للسلع الوسيطه والاستثمارية كلما كان ذلك ممكنـــا .
* الاستمرار في سياسة التوزيع الجغرافي للاستثمارات وتمييز المناطـــق الاقل حظـــا في التنميـــة .
* تطوير أساليب التعامل مع المستثمرين ومحاوله خلق طبقه مدربة وقادره على تنمية صناعية مستمره عن طريق المشاركة في التدريب والدراســات .

٢ ـ تحقيق الانتشار الجغرافي لخدمات البنك عن طريق الاستمرار في سياســـة فتح الفـــروع الجديده في أماكـن التجمعات الصناعية في المحافظات المختلفة .

٣ ـ تعميم انشاء مراكز لتطوير الاداره في المشروعات الخاصه الصغيره والمتوسطـــه وتقديم خدمات المعلومات الصناعية واختيار التكنولوجيا وذلك بالتعاون مـــع المصـــادر الدوليـــة المتاحـــه بمتطلبـــات الأمم المتحده المتخصصـــه .

٤ ـ تبسيط اجراءات الحصول على القروض في حدود الدخل المطلوب على أموال البنك مع تحديد فترات زمنيه لانهاء طلبات الحصول على القروض المحلية .

٥ ـ المساهمة في عمل " أدله " بالمشروعات الجديدة والمقترحات الاستثماريـــة خدمـــه للمستثمرين المحتملين .

٦ — اعداد دراسات الجدوى الحديثه للمشروعات المتعثرة التى تملك مقومات البقاء والنجاح تستند الى بيانات حديثه عن الواقع الفعلى للشركة وأوضاع السوق الراهنه والتوقعات المتعلقه بالانتاج والاسواق والتدفقات النقدية واختيار الوسائل المناسبة لعلاج التعثر لكل مشروع على حده .

٧ — تنويع مصادر العائد والدخل للبنك الصناعى ومحاولة التحول الى مرحلة التمويل الذاتى لنشاطه والاقلال تدريجيا من تبعيته الشديده للدولة واعتماده المفرط على الموارد الاجنبية للنقد الأجنبى .

٨ — التطوير المستمر للادارة وخاصه اداره القروض ومنح الائتمان مع تحسين نوعية دراسات الجدوى وخفض التكاليف الاداريه ورفع الانتاجية فى عمل كل من البنك والمصرف العراقى وتحقيق المتابعة المستمره للعملاء وذلك بهدف تقليل الخسائر المحتمله .

٩ — ضروره المتابعه الميدانية للمشاريع التى يشارك فيها البنك وعدم الاكتفاء باللجوء الى المتابعة عن طريق التقارير والنماذج التى يتم ملئها من مسئولى المشروع وذلك فى حاله عدم وجود ممثلين للبنك فى موقع اتخاذ القرار بالمشروع وذلك حتى لايفاجأ البنك بمشكلات كان يمكن تلافيها لو تمت المتابعة على أساس ميدانى .

مراجع الدراسة

أولا : المراجع العربية :

١ـ التقارير السنوية لبنك التنمية الصناعية ٨٤/٨٥ ، ٨٥/٨٦ ، ٨٦/٨٧ .

٢ـ بنك التنمية الصناعية ، النظام الأساسى للبنك والقوانين والقرارات الوزارية المكملة والمعدلة له .

٣ـ مجلس الشورى : لجنة الانتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة ، الصناعات الصغيرة ، التقرير المبدئى ١٩٨٩ .

٤ـ بنك التنمية الصناعية : " بنك التنمية الصناعية فى عشر سنوات " تقرير ٧٦ ـ ١٩٨٦ .

٥ـ بنك التنمية الصناعية : مذكرة ايضاحية لمشروع قانون بشأن الصناعات الصغيرة

٦ـ البنك الأهلى المصرى ، ادارة البحوث الاقتصادية العامة :
ـ المؤسسات المالية العربية فى ظل التكتلات الاقتصادية الدولية ـ رؤية مستقبلية ١٩٩٠ .

٧ـ كتاب الأهرام " التنمية الصناعية فى مصر " الكتاب السابع ، سبتمبر ١٩٨٨ .

٨ـ أحمد كمال شوقى : " سبل معالجة ومتابعة الديون المتعثرة من وجهة نظر الجهاز المصرفى " ـ ورقة مقدمة الى ندوة المشروعات المتعثرة ، القاهرة ١٩٨٤ .

٩ـ ابراهيم مختار (دكتور) : " المشروعات الخاصة المتعثرة ، نظرة مصرفية للخروج من المأزق " ورقة مقدمة الى ندوة المشروعات المتعثرة ، القاهرة ١٩٨٩ .

١٠ـ عفت رمضان: " دور الجهاز المصرفى فى التعثر " ندوة المشروعات المتعثره، اسبابها وعلاجها ، القاهره ، نوفمبر ١٩٨٩ .

١١ـ حسام محمد مندور (دكتور ـ محرر) : ندوة دور الصناعات الصغيره فى التنمية ـ معهد التخطيط القومى ومؤسسة فريدريش ايبرت ، القاهره ، ديسمبر ١٩٨٨ (جزئين) .

١٢ـ حسام محمد مندور (دكتور ـ باحث رئيسى) : " دور الصناعات الصغيره فى التنمية، دراسة استطلاعيه لدورها فى الاستيعاب العمالى " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٤٣ معهد التخطيط القومى ١٩٨٨ .

١٣ـ باتريك أوبريان : " ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، من المشروعات الخاصه الى الاشتراكيه " تعريب ، خيرى حماد ـ الهيئه المصريه العامه للتأليف والنشر ١٩٧٠ .

١٤ـ صبرى حسن نوفل (دكتور) : " المعالجه المصرفيه للديون المتعثره "ورقه مقدمه لندوة " المشروعات المتعثره ، أسبابها وعلاجها " تنظيم البنك الأهلى المصرى بالاشتراك مع مكتب شوقى وشركاه ، القاهره ١١ ، ١٢ نوفمبر ١٩٨٩ .

١٥ـ التقارير السنوية للمصرف الصناعى العراقى ، سنوات مختلفه ٨٠ ـ ١٩٨٧ وزارة الماليه ـ بغداد ، العراق .

15- Elakkad, Medhat: " Financing of small and medium enterprises " Presented to Seminar on SME Promotion, Industrial Design Dev. Centre, Cairo 1989.

16- S.S. Nadkarni, " Development Banks and Project Promotion " in "Development Banking in the 1980 S " UNIDO 1984.

17- B. Knapp, " National and International Support for Development Banks " in " Development Banking in the 1980 S " UNIDO 1984.

18- G.F. Mbowe, " Government/Development Bank relation ships in less industrialized countries " in Development Banking in the 1980 S " UNIDO 1984.

19- UNIDO, Secretariat " Technological Choices and Information Sources for Development Banks " 1984.

20- Mistry, " Development Financing Institutions and Multipurpose Banking" UNIDO 1984.

21- African Development Finance Institutions, AADFI, " First Regional Workshop, Summary of Proceedings " Cairo, November 1985.

22- Kitchen, richard " Financial requirements for manufacturing investment in developing countries to the year 2000 " UNIDO, First Consultation on Industrial Financing, Madrid, Spain October 1982.

23- The Economist Intelligence Unit, " Egypt, Country Profile " 1989 - 90.

24- Butter, David, " Egypt, Remarking the Arab Connection " MEED, Profile number 2, 1989.

25- Lessard, Donald: " Appropriate non - consessional industrial financing for developing Countries " UNIDO, First Consultation on Industrial financing, Madrid, 18 - 22 October 1982.

26- IBRD, Report on " Task Force on Financial Operations " Umlisted Item for discussion at the ADFIAP MC Meeting on November 23 & 24, 1989.

الملاحق

ملحق رقم (١)

الخدمات التى يقوم بها بنك التنمية الصناعيه

يقدم البنك التمويل اللازم للمشروعات الصناعية بالعملة المحلية والعملات الاجنبية بصور وأشكال متنوعة تتفق وأغراض طلب التمويل يمكن ايجازها فى الآتى :-

١ - قروض قصيرة الأجل :-

وهى التى تمنح لمدة اثنى عشر شهرا لأغراض تمويلية متعددة :-

أ - سلف بغرض توفير المواد الخام اللازمة للصناعة حتى تضمن المنشأة استمرار الانتاج وعدم وجود اختناقات خلال مراحل الانتاج المختلفة ويمكن أن تمنح هذه التسهيلات بضمان الرهن الحيازى للخامات والمنتجات نصف مصنعة وتامة الصنع الخاصة بعمليات التصدير وغيرها .

ب - سلف تمويلية لتعويض السيولة والعجز فى رأس المال العامل خلال الدورة التمويلية العادية .

ج - سلف لتمويل عمليات التصدير الراسيه على العملاء من بداية الانتاج حتى مرحلة الشحن مقابل التنازل عن المستحقات فى الاعتمادات المستندية لصالح البنك .

د - سلف لتمويل أوامر التوريد المحلية الراسية على العملاء من بداية الانتاج حتى مرحلة التوريد النهائى مقابل التنازل عن المستحقات فى أوامر التوريد لصالح البنك .

هـ — اصدار خطابات تعهد يصدرها البنك الى الجهات الرسمية التي يتعامل معها عملاء البنك الى أن تنتهي العملية المتعاقد عليها فيرد الخطاب الى البنك .

و — يمنح البنك سلف بضمان الكمبيالات من الدرجة الأولى والتي تتعلق بالنشاط الصناعي لعملائه .

٢ — قروض متوسطة الأجل (بالعملات المحلية والأجنبية) :

أ — وهي التي تمنح عادة بتراوح مابين أكثر من عام وخمسة أعوام لغرض التمويل والانشاءات .

ب — بيع الالات بالتقسيط

لما كانت بعض المنشآت الصناعية الصغيرة تتردد في طلب قرض من بنك التنمية الصناعية طبقا لنظم الرهن المعمول بها واجراءاتها الطويلة وتكاليفها المرهقة بالنسبة لامكانياتهم فان البنك يقوم بتطبيق نظام البيع بالتقسيط على أساس قيام عملائه والمستفيدين من هذا النظام أصحاب المهن الصناعية بدفع نسبة تتراوح بين ١٠٪ ، ٢٠٪ مقدما من قيمة الالات التي تباع بالتقسيط ويقسط باقي الثمن على خمس سنوات مع حساب فائدة على ثمن شراء الماكينة مطروحا منه المبلغ المدفوع مقدما .

٣ — قروض طويلة الأجل :—

وهي التي تمنح لمدة أكثر من خمس سنوات على الوجه التالي :—

أ — قروض طويلة الأجل بالعملة المحلية :

وهي التي تمنح للعملاء بغرض التجديد أو التوسع أو الاحلال

بالنسبة للمشروعات القائمة أو انشاء مشروعات جديدة •

ب — قروض طويلة الأجل بالعملات الأجنبية :—

وهى التى تمنح للعملاء بالعملات الأجنبيه بغرض استيراد الات أو معدات ومستلزمات الانتاج من الخارج على أن يتم السداد بالعملة المحلية •

تعديل النسب التسليفية للالات المقدمة ضمانا للقروض

لما كانت الضمانات تشكل حجر عثره فى سبيل اطلاق العنان للائتمان الصناعى ليؤدى دورة فان التيسير فى هذه الناحية يؤدى لطالبى القروض وعلى الأخص أصحاب الصناعات الصغيرة الى الحصول على مبالغ أكبر مقابل ما يقدمونه من ضمانات وعلى الأخص الالات التى يملكونها ولا شك أن رفع النسب التسليفية يؤمن جانب البنك بالنسبة للقروض التى يمنحها وأن كانت الدراسة الجادة للمشروع والاستعلام التفصيلى عن القائمين عليه يعطيان ضمانا لامكان استمرار سير المشروع ولهذا قام البنك بتعديل النسب التسليفية وأولى الضمانات الصغيرة أهمية خاصة فى هذا الصدد وحفاظا على رفع مستوى الصناعات الصغيرة فقد قام البنك برفع النسبة التسليفية المقدمة •

ملحق رقم (٢)

اجراءات الحصول على قرض من بنك التنمية الصناعية

وهناك اجراءات يلزم القيام بها عند طلب الحصول على القرض من البنك نورد هـا فيما يلى :—

أ — مناقشة العميل المرتقب :—

يتم هذا الاجراء سواء فى مقر البنك أو فى مقر المنشأة للتعريف بالخدمات التى يقدمها البنك والوقوف على طلبات العميل ثم توضيح أنواع التسهيلات المناسبة وشروطها وفى حالة القبول المبدئى يتم تحرير محضر بالمناقشة ويتم صرف استمارة طلب القرض تمهيدا لاتخاذ باقى الخطوات .

ب — الطلب والمستندات :—

يتم استلام استمارة طلب القرض بعد استيفاء بياناتها مرفقا بها المستندات اللازمة لبحث دراسة الطلب وتشمل الاتى :—

١ — السجل التجارى

٢ — رخصة تشغيل المصنع واذا كانت الرخصة لم تصدر بعد لحداثة الانشاء فيمكن الاكتفاء بالايصال الدال على تسديد رسوم المعاينة لاستخراج الرخصة وذلك بصفة مؤقتة على أن يؤخذ اقرار على العميل بتقديم الرخصة عند استخراجها من الادارة الهندسية بالمدينة أو الحى الذى يزاول فى دائرة نشاطه .

٣ — عقد ايجار مقر المنشأة والايصال الدال على تسديد ايجار الشهر الأخير أو عقد الملكية أن كان المبنى مملوكا لأصحاب المنشأة أو عقد التخصيص اذا كان المشروع مقاما بأحد مدن المجمعات العمرانية الجديدة .

٤ — عقد الشركة وتعديلاته •

٥ — عقود ملكية الضمانات العقارية على أن تكون مسجلة •

٦ — فواتير شراء الالات للتحقق من عدم وجود أى حقوق للغير ويمكن تقديم شهادة من محاسب قانونى تفيد ملكيتها وتسديد ثمنها بالكامل •

٧ — أخر ثلاث ميزانيات عمومية والحسابات الختامية أو مركز مالى للمنشأة معد بواسطة محاسب قانونى •

٨ — السجل الصناعى (فى حالة ما اذا كان عدد عمال المنشأة عشرة عمال ولا يقل رأس المال عن ٥٠٠٠ ج) •

٩ — مستندات ربط وتسديد الضرائب بكافة أنواعها وصورة من البطاقة الضريبية •

١٠ — موقف مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية •

١١ — دراسة جدوى مبدئية تتناول وصف لمقومات المشروع المزمع اقامته وتكلفته والانتاج المقترح والطاقة الانتاجية والعمالة المطلوبة وتكلفة الانتاج والتسويق فى حالة اقامة مشروع جديد وفى حالة التوسع فى مشروعات قائمة نفس البيانات السابقة عن المشروع القائم ودراسة عن مشروع التوسع من حيث طبيعته سواء أكان احلالا أم اضافة وأثر التوسع على كمية الانتاج وجودته وربحية المشروع وتكلفة التوسع والمادة الخام المطلوبة للتوسع ومدى توافرها والعمالة والقوى المحركة الاضافية والبرنامج الزمنى للتنفيذ والتسويق •

١٢ — شهادة خلو من احكام بروتستو عدم الدفع لمدة سنة وشهادة خلو من أحكام اشهار الافلاس أو الصلح الواقى من الافلاس لمدة ١٥ سنة •

ج — زيارة المنشأة :—

يقوم الفاحص بزيارة المنشأة ويحرر محضرا بذلك يتضمن بيانات عن كل من الاتى :

١ — وصف عام للمنشأة أو الورشة •

٢ — الالات وأنواعها وقيمتها التقديرية •
٣ — عدد العمال وأجورهم •
٤ — الخامات والمواد الاولية والانتاج والطاقة الانتاجية والبضاعة تامة الصنع وقيمتها •
٥ — العملاء والموردين وتسويق الانتاج •
٦ — الديون الممتازة (الضرائب — التأمينات الاجتماعية) •
٧ — الأغراض المطلوب من أجلها السلفة بالتفصيل وتقديرات النتائج المترتبة على ذلك •
٨ — المقدرة على السداد •
٩ — تقوم زيارة مأمورية الضرائب المختصة بمصاحبة العميل لبيان المركز الضريبى فى حالة عدم وجود المستندات الضريبية •

هذا وغالبا مايتم زيارة العميل بمصاحبة مهندس بالبنك لدراسة النواحى الفنية ومندوب من ادارة الاستعلامات •

د — دراسة طلبات القرض :—

يلزم أن تتضمن مذكرات فحص طلبات القرض دراسة النقاط التالية كحد أدنى :—

١ — نبذة عن المنشأة وخبرات أصحابها والقائمين عليها •
٢ — عرض عن الطلب •
٣ — بيان بالتسهيلات الائتمانية السابق منحها ومركزها حتى تاريخ العرض •
٤ — بيان العمالة والخبرة على ادارة المشروع — المقومات المادية — المقدرة على التنفيذ •
٥ — بحث غرض القرض مع بيان الآثار التى تعود على المنشأة وانتاجها وايرادها وأرباحها والعمالة بها وغير ذلك من الآثار •

٦ ـ دراسة وتحليل المركز المالـــى •
٧ ـ دراسة المركز الضريبى ـ التأمينات وتقدير قيمة المستحقات منها •
٨ ـ المقدرة على الســـداد •
٩ ـ الضمانـات المقدمـة واحتساب النسب التسليفية لها •
١٠ ـ الرأى الاقتصادى والتسويـق •
١١ ـ الاستعلام ـ البيان المجمع (التسهيلات الحاصل عليها من جميع البنـــوك وأرصدتهـــا) •
١٢ ـ الرأى الهندســـى •
١٣ ـ الرأى القانونـــى •
١٤ ـ التوصيـــة •

هـ ـ اعتماد للقـــرض :ـ

١ ـ يقوم مديرو الفروع باعتماد طلبات التسهيلات والائتمانية كل فى حدود الصلاحيات المقررة لـــه •
٢ ـ تقوم الفروع ببحث ودراسة الطلبات التى تزيد عن الحدود والصلاحيات المقـــررة لمديريها ورفعها للادارة المختصة بالمركز الرئيســـى •
٣ ـ تقوم الادارة المختصة بالمركز الرئيسى باتخاذ اجراءات عرض الطلب حســـب الصلاحيات المقررة للسلطات الائتمانية ثم ابلاغ الفرع بقرار سلطة الاعتمـــاد بالتفصيـــل •

و — معاينة الضمانات وتقدير قيمتهـــا :—

تتم معاينة الضمانات العقارية والمنقولة بكافة انواعها بمعرفة الخبراء الذيـــن يكلفهم البنك لتقدير قيمتها وتقديم تقرير عنها ويتم مراجعة تقدير قيمة الالات — بمعرفة الادارة الهندسية بالبنـــك •

ز — حساب صافـي القيمة التسليفيـــة :—

يتم حساب القيمة التسليفية للضمانات عن واقع تقديرات خبراء البنك طبقا للنسب التسليفية المقررة لكل فرع من الضمانات المقدمة ثم يخصم منها الديون الممتـــازة (الضرائب بأنواعها والتأمينات الاجتماعية) المستحقة فعلا والمقدرة حتى أقـــرب سنه سابقة للتصرف •

ح — الضمانـــات :—

يتم البحث في البيانات التالية مع ملاحظة مايلـــي :—

١ — اذا كانت الشركة شركة واقع أو غير مشهرة طبقا لاحكام القانون فيتم توقيع جميـــع الشركاء على العقد وعلى استمارة الكفالة التضامنية •

٢ — اذا كانت الشركة شركة توصية بسيطة مشهرة طبقا لاحكام القانون وكان الشركـــاء المرصيين على العقد ضامنين متضامنين مع باقـي الشركاء وذلك لتلافـــي استخدام ذممهم المالية لتهريب اموال الشركاء المتضامنيـن •

٣ — يخطر مؤجر العقار بالرهن طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ •

ط — قيـــد الرهـــــن :—

يتم بعد التعاقد قيد الرهن التجارى بالسجل التجارى وقيد الرهن العقـارى بمصلحـة الشهـر العقارى والتوثيـــق •

ى — صـرف القـــرض :—

بعد اتمام اجراءات ابرام العقد يتم صرف القرض طبقا لقرار التسهيل سواء علـى دفعـــة واحدة أو أكثـــر •

التأميـن على الضمانـــات :

يتم التأمين على الضمانات ضد الحريق والسطو حسب الاحوال ببوليصة تأمين تحول لصالح البنك فى حـدود قيمة القرض مضافا اليها ١٠٪ كحد أقصى من قيمة الضمان ذاته ويتـم تجديد البوليصـة سنويا حتى تسديد القرض بالكامل ويجـوز تخفيض قيمة البوليصة سنويـــا تبعا لانخفـاض قيمة القـــرض •

المصاريف والرسوم والفواتير والعمولات :

يتم تطبيق احكام تعريفـة أسعار الخدمات المصرفية ويتحمل العميل المصاريف الاتية :—

١ — مصاريف معاينة المنشـأة والانتقال الى مأمورية الضـرائب •

٢ — أتعاب ومصاريف الخبراء لمعاينة الضمانات وفقا لجـدول •

٣ — مصاريف الانتقال لاجراءات التعاقد واستخراج الشهادات من السجل التجـارى أو الشهر العقـــارى •

٤ ـ مصاريف انتقالات وأموريات العاملين بالبنك بخصوص اجراءات ودراسة السلفة ومتابعتها ٠

٥ ـ مصاريف كشوف الحساب ٠

٦ ـ أتعاب دراسة وفحص القرض ٠

متابعة التسهيلات والتفتيش على العملاء :

يجب أن توفر الخبرة الادارية والفنية فيمن يقوم بمهمة المتابعة التى تتجزأ الى عدة مراحل هى :ـ

أ ـ مراقبة صرف الدفعات ٠

ب ـ مراقبة صرف القرض ومدى الاستفادة به ٠

ج ـ المتابعة المفاجئة ٠

د ـ المتابعة الدورية ٠

أ ـ مراقبة صرف الدفعات :

اذا تضمنت الموافقة على منح التسهيل أن يتم الصرف منه على أكثر من دفعة فانه يلزم أن تتم مراقبة صرف كل دفعة قبل صرف الدفعة التالية كالاتى :ـ

١ ـ الاطلاع على الفواتير ودفاتر المنشأة أو عقد المقاولة والمستخلصات والايصالات وعموما أية مستندات تؤيد صرف مبالغ الدفعة المنصرفة فى الاغراض الصحيحة ٠

٢ ـ معاينة الأصناف أو الالات أو الخدمات أو الاعمال التى تمت أو حصلت عليها المنشأة أو تسدد ثمنها أو جارى تشغيلها من قيمة الدفعة المنصرفة ٠

ب ـ مراقبة صرف القرض والتحقق من الاستفادة :

يلزم التحقق من صرف مبلغ القرض فى الأغراض الممنوح من أجلها طبقا لنصوص العقد بين العملاء والبنك وتتم مراقبة الصرف عن طريق الاتى :ـ

١ ـ الاطلاع على الفواتير ودفاتر المنشأة أو المستندات المؤيدة لصرف القرض فى الأوجه المطلوب من أجلها .

٢ ـ معاينة الأصناف التى تم الحصول عليها من مبالغ القرض .

٣ ـ معاينة الالات أو الارض أو المبانى التى تم شراؤها بمبلغ القرض .

٤ ـ بيان أثر القرض على ايرادات وأرباح المنشأة والانتاج نوعا وكما وعلى العمالة والاجور .

ج ـ المتابعة المفاجئة :ـ

تتم زيارة المنشأة بصفة مفاجئة للاطمئنان على حسن سير العمل بها والتحقق من وجود الضمانات وسلامتها وذلك فى الحالات التالية :ـ

١ ـ شروع البنك أو الغير فى اتخاذ اجراءات نزع الملكية أو الحجز الادارى أو البيع .

٢ ـ الاهمال الظاهر .

٣ ـ التلف .

٤ ـ طلب العميل اعادة المعاينة .

٥ ـ المتابعة الدورية .

تتم زيارة المنشأة دوريا للاتى :ـ

١ ـ التحقق من حسن سير العمل بها .

٢ ـ التحقق من وجود الضمانات والمحافظة عليها .

٣ — بيان مدى انتظام المنشأة فى تسديد المستحقات تجاه الدولة خاصة الضرائب والتأمينات الاجتماعية .

٤ — دراسة المركز المالى مقارنا بفترتين سابقتين .

٥ — الاطلاع على الدفاتر المحاسبية أو اجندة الايرادات والمصروفات وبيان مدى انتظامها .

٦ — الوقوف على ماحققته المنشأة فنيا واقتصاديا وماليا واجتماعيا نتيجة حصولها على التسهيلات من البنك .

٧ — مدى الانتظام فى سداد مستحقات البنك والمقدرة على تسديد الاقساط الباقية بسهولة ويسر .

٨ — الوقوف على المشاكل أو الصعوبات أو الاختناقات ومناقشة حلولها وتقديم المشورة والارشادات أو التوصيات اللازمة بشأنها .

أنواع القروض وأغراضها :

أ — قروض قصيرة الأجل :—

تمنح هذه التسهيلات لمدة سنة وتمنح للاغراض التمويلية أو التشغيلية لمواجهة نقص الاموال اللازمة لمثل المتطلبات الاتية :—

١ — الحجز فى راس المال العامل .

٢ — تمويل شراء الخامات والمواد الاولية .

٣ — تمويل عمليات التصدير أو أمر التوريد المحلية .

٤ — اصدار خطابات تعهد .

ب — قروض متوسطة الاجل :—

تمنح هذه التسهيلات لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات وذلك للاغراض التالية :—

١ — تمويل التشغيل فى الحالات التى تتطلب اجلا يزيد عن عام •
٢ — تمويل التوسع أو الاحلال كالاتى :
أ — اقامة مبانى •
ب — شراء الات جديدة •

ج — قروض طويلة الأجل :—

تمنح هذه التسهيلات لمدة تزيد عن خمس سنوات وذلك للاغراض الاتية :—
١ — انشاء مشروعات صناعية جديدة •
٢ — التوسع فى مشروعات قائمة •

أنواع الضمانات :

تمنح هذه التسهيلات بضمان الرهن التجارى لمقومات المحل التجارى أو الرهن العقارى أو كليهما معا •

وفيما يلى أنواع هذه الضمانات :—
١ — عقار : ويشمل جميع أنواع الاراضى سواء الزراعية أو الفضاء أو المبانى السكنية أو الفنادق أو مبانى المصنع •
٢ — المحل التجارى بما يشمله من مقومات معنوية (الاسم التجارى والسمعة وحق الايجار) ومادية (الالات والماكينات) والضمانات المعنوية ضمانات اضافية يجوز رهنها بدون قيمة تسليفية •
٣ — الفندق كمحل تجارى بما يشمله من مقومات معنوية وأدوات ومهمات •

وتمنح القروض فى حدود النسب التسليفية الواردة فيما بعد ذلك فى ضوء تقديرات الخبراء الذين يكلفهم البنك بمعاينة الضمانات والتى يشترط أن تكون ملكيتها خالصة ومسجلة بالنسبة للضمانات المنقولة • ويجوز تقديم ضمانات يمتلكها كفيل عينى بشرط أن يتم

رهنها عقاريا أو تجاريا طبقا لنوع الضمان ويوقع الكفيل على عقد القرض والرهن كطرف ثالث كفيل راهن .

القيمة التسليفية للضمانات :-

	نوع الضمان	النسب التسليفية
أولا :	بالنسبة للقروض متوسطة الأجل :	
	أرض المصنع أو ارض فضاء	داخل الكردون ٩٠٪
	مباني سكنية أو فندقية	خارج الكردون ٧٠٪ بحد أقصى ١٠٠٠ ل.ع للفدان اذا كانت أرض زراعية .
	الات جديدة	٩٠٪ من تقدير الخبير
	الات مستعملة	٨٠٪ من تقدير الخبير
	مبان صناعية	٦٠٪ من تقدير الخبير
ثانيا :-	بالنسبة للقروض طويلة الأجل :	
	أرض داخل الكردون	٩٠٪ من تقدير الخبير
	أرض خارج كردون المدينة	٧٠٪ من تقدير الخبير
	أرض سكنية أو فندقية	٧٠٪ من تقدير الخبير
	مبان صناعية	٥٠٪ من تقدير الخبير
	الات جديدة	٦٠٪ من تقدير الخبير
	الات مستعملة	٥٠٪ من تقدير الخبير

ثالثا :ـ مبان على أرض مملوكة للغير بشرط موافقة المالية على رهن المبانى :ـ

مبان مصنعة (تركيبات معدنية أو خشبية)	٦٠٪ من تقدير الخبير
مبان مصنعة من مواد أخرى غير معدنية أو خشبية قابلة لاعادة التركيب	٤٠٪ من تقدير الخبير
مبان عادية (مع دراسة كل حالة)	٣٥٪ من تقدير الخبير
رابعا :ـ الكمبيالات درجة أولى	٧٠٪
خامسا :ـ الرهن الحيازى	حد أقصى ٩٠٪ من تقدير الخبير
سادسا :ـ البيع بالتقسيط	دفعة مقدمة من ٢٠ ـ ٣٠٪ وحق البنك فى ملكية الالة حتى تمام السداد .
سابعا :ـ خطابات الضمان	غطاء نقدى من ٣٥ ـ ١٠٠٪ حسب كل حالة .
ثامنا :ـ الالات المول استيرادها من الخارج	١٠٪ تأمين نقدى من قيمة الاله مع الرهن التجارى للالة لحين ورودها وتركيبها وحسب كل حالة .

مدة وطريقة التسديد :

يتم تحديد مدة القروض فى ضوء اعتبارات أهمها :ـ

١ ـ الغرض الممنوح من أجله التسهيل ونوعه .

٢ ـ المركز المالى للمنشأة والمقدرة على السداد فى ضوء التدفقات النقدية للمنشأة .

٣ ـ الاطار العام لنظام الأقساط المتساوية .

يتم التسديد على أقساط دورية سنوية أو نصف سنوية ويتضمن كل قسط الفوائد المستحقة على رصيد رأسمال القرض عن الفترة الدورية والجزء المستهلك من رأس المال عن ذات الفترة ويتم استخراج قيمة القسط المتساوى من جدول الدفعات السنوية المتساوية ويجوز أن يتم الاتى :-

١ - صرف القرض أو دفعة منه قبل تاريخ بدء مدة القرض وحينئذ يلزم حساب الفوائد المستحقة على تلك المبالغ المنصرفة من تاريخ صرفها حتى تاريخ اليوم السابق لبدء مدة القرض ويجب على العميل سداد هذه الفوائد فى ذلك التاريخ .

٢ - فى حالات معينة وخاصة فى السلف الانشائية يمكن منح العميل فترات سماح تصل الى سنتين يقوم العميل بسداد الفوائد المستحقة عنها وعند بدء التشغيل يتم جدولة القروض .

٣ - فى حالة تعذر سداد العميل لفوائد الامهال اثناء فترة التشغيل يمكن منح العميل حدا جديدا لسداد تلك الفوائد على مدة مناسبة أو تعليتها على القرض الممنوح له واعادة جدولته من جديد .

أنواع العقود :

١ - عقد قرض عرفى مصدق على التوقيعات فيه أو رسمى مع ترتيب رهن تجارى :

يتم ابرام هذا العقد اذا كانت الضمانات المقدمة محل تجارى (مصنع) بمقوماته المادية والمعنوية أو فقد فى بعض مقوماته المادية والمعنوية .

٢ - عقد قرض مع ترتيب رهن رسمى عقارى :-

يتم ابرام هذا العقد اذا كانت الضمانات المقدمة عقارية كالاراضى والمبانى بجميع أنواعها ولو كانت ملكا للكفيل عينى حيث يوقع كطرف ثالث بالعقد .

٢ - عقد قرض مع ترتيب رهن رسمي تجاري وعقاري :-

يتم ابرام هذا العقد اذا كان المصنع مقاما على أرض مملوكة لذات العميل أي اذا اتحدت ملكية أرض ومباني والات المصنع أو موجودات الفندق في عميل واحد .

أسعار الفائدة

تحددت أسعار الفائدة من أول يوليو ١٩٨٢ بناء على قرار محافظ البنك المركزي المصري رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ على النحو التالي :-

أ - قطاع الصناعة والزراعة	من ١١ - ١٣٪
ب - قطاع الخدمات	من ١٣ - ١٥٪
ج - قطاع التجارة	١٦٪ حد أدنى وبدون حد أقصى .

هذا مع ملاحظة أنه يضاف ١٪ غرامة تأخير عن المبالغ المتأخرة في السداد وكما أن القروض المحلية المخصصة لمشروعات الأمن الغذائي يسري عليها سعر فائدة مدعم ٧٪ وذلك بعد موافقة لجنة الأمن الغذائي بوزارة الزراعة على تلك المشروعات .

كما يجدر الاشارة الى أن الدولة بدأت في الاتجاه الى تطبيق نظام أسعار الفائدة التفضيلية وذلك بالنسبة لأي قطاعات تشجيعا للاستثمار في مجال الصناعة والزراعة والحد من الاستهلاك باستخدام أسعار الفائدة السارية .

الإدارة الفنية

بيان بملخص شروط اتفاقيات القروض الأجنبية المبينة للبنك

قروض هيئة التنمية الدولية والبنك الدولي للانشاء والتعمير

البيان بالملايين دولار

مسلسل	اسم القرض الأجنبي ورقمه	قيمة القرض بالعملة الأجنبية	قيمة القرض بالدولار	تاريخ الاتفاق	تواريخ استخدام القرض: تاريخ الحلول النفاذ	تواريخ استخدام القرض: آخر تاريخ يجب فيه المسحوبات	تواريخ استخدام القرض: تاريخ اقفال الحساب	مدة القرض: للحكومة	مدة القرض: للبنك	أسعار الفائدة والعمولات للبنك: فائدة	أسعار الفائدة والعمولات للبنك: عمولة ارتباط	أسعار الفائدة والعمولات للبنك: أخرى	مواعيد سداد الأقساط واللبائن: أول قسط	مواعيد سداد الأقساط واللبائن: قسط نصف سنوي
١	قرض هيئة التنمية الدولية رقم ٤١٢	ر١٥ دولار	ر١٥	١٩٧٣/٦/٢٩	٧٢/٨/١٨	٧٥/٣/٣١	٨٠/١/٣١	٤٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح	١٧ سنة منها ٣ سنوات سماح	٠/٠٧	-	-	١٩٧٧/٤/١	٤/١ و ١٠/١
٢	قرض هيئة التنمية الدولية رقم ٤٧٦	ر٢٥ دولار	ر٢٥	٧٥/٧/٣٠	٧٦/٢/١٩	٧٨/٦/٣٠	٠/٣١	٤٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح	١٧ سنة منها ٣ سنوات سماح	٠/٠١	-	..	١٩٧٩/٥/١	١١/١٥ و ٥/١٥
٣	قرض البنك الدولي للانشاء رقم ١٥٣٣	ر٤٠ دولار	ر٤٠	٧٨/٤/١٤	٧٨/٧/١٨	٨١/٣/٣١	٩٠/١٢/٣١	١٥ سنة منتصف فترة السماح	-	٠/٠٧٥	٣/٤ ٠/٠ تدفع بعد ٦٠ يوم من التوقيع	-	١٩٨١/٤/١	٤/١ و ١٠/١
٤	قرض البنك الدولي الرابع رقم ١٨٠٤	ر٥٠ دولار	ر٥٠	٨٠/٥/١	٨٠/٨/٢٠	٨٣/١٢/٣١	٩٥/١٢/٣١	١٥ سنة منها ٣ سنة سماح	-	٠/٠٨٥	٣/٤ ٠/٠ تدفع بعد ٦٠ يوم من التوقيع	-	١٩٨٤/٢/١٥	٢/١٥ و ٨/١٥
٥	البنك الدولي الخامس رقم ٢٠٧٤	ر١٢٠ دولار	ر١٢٠	٨٣/١/١٢	٨٣/٦/١٥	٨٨/٦/٣٠	٩٩/٦/٣٠	١٨ سنة منها ٣ سنة سماح	-	٠/٠١١٦	٣/٤ ٠/٠ تدفع بعد ٦٠ يوم من التوقيع	-	١٩٨٥/٦/١٥	٦/١٥ و ١٢/١٥
٦	منحة الحكومة الهولندية (بنفس شروط وقواعد القرض الدولي الخامس)	١ر٩ دولار	١ر٩											
٧	قرض هيئة التنمية الدولية الأولى للتنمية الزراعية رقم ٩٨٨ سحب ر٤٥ مليون دولار يخص البنك منها ١ر٩ مليون دولار	٣ر٩ دولار	٣ر٩	٨٠/٥/١	٨٠/١٢/٣	٨٣/١٢/٣١	٩٠/٦/٣٠	مسيح بحكوم	١٥ سنة منها ٤ سنوات سماح	٠/٠٧ × مشروعات معينة ٠/٠٨ مشروعات اخرى	-	-	١٩٨٤/١١/١٥	٥/١٥ و ١١/١٥
٨	قرض البنك الدولي الثاني للتنمية الزراعية الثاني رقم ٢٤٤٢ سحب ٨١ر٢ دولار يخص البنك منها ٢٠ر٢ مليون دولار	٢٠ر٢ دولار	٢٠ر٢	١٩٨٣/٤/٤	٨٣/١١/٣	٨٧/٩/٣٠	٩٥/٦/٣٠	بحكومة وضمان قرامة للبنك	١٥ سنة منها ٤ سنة سماح	٠/٠١١ر٧	٣/٤ ٠/٠ تدفع بعد ٦٠ يوم من التوقيع	٣٠٠ الف دولار رسم الحصول على القرض	١٩٨٨/٧/١	١/١ و ٧/١
	الاجمالي	٢٨٨ر٧	٢٨٨ر٧											

علما بان اسعار الفائدة اعتبارا من ١٩٨٢/٢/١ كالاتي:-
٠/٠٦ للمشروعات المعينة
٠/٠٧ للمشروعات الاخرى

الادارة الخارجية

تابع بيان ملخص شروط إتفاقيات القروض الاجنبية المسحوبة للآن

قروض البنك الدولي للانشاء والتعمير

المبالغ بالمليون

اسم القرض الاجنبي وبرنامجه	قيمة القرض بالعملة الاصلية	قيمة القرض بالدولار	تاريخ الاتفاق	تواريخ إنتهاء القرض: تاريخ آخر تاريخ لسحب السلفيات	تاريخ آخر سحب	مدة القرض: بالسنوات	سعر الفائدة والعمولات للبنك: مقدار	سنة الاستحقاق	أحسن	مواعيد سداد الاقساط والفوائد: أول قسط	آخر قسط
٩- قرض البنك الدولي للصناعات الصغيرة والمتوسطة رقم ٢٤٥٨	ك ١٦٨	ك ١٦٨	٨٦/٤/٢	٩٠/١٢/٣١	٩٢/٦/٣٠	١٨ سنة منها ٣ سنوات سماح	متغيرة كل ستة شهور حاليا ٩ ك ١ حتى ٩٢/٦/٣٠	٤ ٣ ٪	٤٢٠١٩٠ ما يخص مصرفنا من عملية الحصول على القرض	١٩٩٠/١٠/١	٤/١ ، ١٠/١
الاجمالي العام	ك ٤٥٧	ك ٤٥٧									
١٠- قرض البنك الدولي للصناع [illegible] حتى ٩٦٩٠ ([illegible]	٤٨,٥٧	٤٨,٥٧	٨٧/١٠/٢٠	٨٩/١٢/٢١	٩٢/١٢/٢١	القدرة	متغيرة كل ستة شهور ٥ ٪ ٠,١٤١ ٩٢/٦/١	١ ٪ ٤	١٥٠٨٥٢ دينار مصري [illegible] الاقتصادي الدولار	[illegible] ١٩٩٠/١٠/١	[illegible] ٤/١

* تم تعديلها لتصبح ١/٤ ٪ لمدة عام واحد فقط اعتبارا من ٨٩/٧/١ حتى ١٩٩٠/٦/٣٠ .

بيان بشروط وتكاليف القروض الاجنبية الموقعة لاحد
قروض بنك التنمية الافريقي

المبلغ بالمليون دولار

اسم القرض الاجنبي وتاريخه	قيمة القرض بالعملة الاجنبية	قيمة القرض بالدولار	تاريخ الاتفاق	تواريخ استحقاق القرض: تاريخ القيام	تاريخ آخر سحب	تاريخ آخر قسط	تاريخ آخر قسط	مدة القرض: بالسنوات	مدة السماح	سعر الفائدة والعمولات للبنك: فائدة	سعر الفائدة والعمولات للبنك: عمولة ارتباط	سعر الفائدة والعمولات للبنك: أخرى	مواعيد سداد الاصل والعمولات: أول قسط	مواعيد سداد الاصل والعمولات: قسط سنوي
١ — قرض بنك التنمية الافريقي الاول رقم ٧٧/٢٠٠	٦٫٨ — ره وحده حسابية	٦٫٨	٧٧/١٠/٤	—	—	٨٢/٦/٣٠	—	١٥ سنة منها ٣ سنوات سماح	—	٠/٠٧٥ر	٣/٤ ٠/٠ تدفع بعد ٩٠ يوم من التوقيع	٠/٠١ عمولة قانونية تعامل معاملة الفائدة	١٩٨١/١/١	١/١ ٧/١٠
٢ — قرض بنك التنمية الافريقي الثاني رقم ٨٠/٥	١٣٫٦ — ر١٠ وحده حسابية	١٣٫٦	٨٠/٦/١٠	٨٠/١٢/٣٠	—	٨٧/٦/٣٠	—	١٥ سنة منها ٣ سنوات سماح	—	٠/٠٧٥ر	٣/٤ ٠/٠ تدفع بعد ٩٠يوم من التوقيع	٠/٠١ عمولة قانونية تعامل معاملة الفائدة	١٩٨٤/١/١	١/١ ٧/١٠
٣ — قرض بنك التنمية الافريقي الثالث رقم ٨١/٧	١٣٫١ — ر١٠ وحده حسابية	١٣٫١	٨٢/١/٢٦	٨٢/٨/٢	—	٩١/١٢/٣١	—	١٢ سنة منها ٢ سنوات سماح	—	٠/٠٧٥ر	٣/٤ ٠/٠ تدفع بعد ٩٠ يوم من التوقيع	٠/٠١ عمولة قانونية تعامل معاملة الفائدة	١٩٨٥/٧/١	١/١ ٧/١٠
٤ — قرض بنك التنمية الافريقي الرابع رقم ٨٤/٢٠٨	٨١٫٦ — ر٦٠ وحده حسابية	٨١٫٦	٨٥/٢/١٤ **	٨٥/٨/٣	—	١٩٩٠/١٢/٣١	—	١٥ سنة منها ٣ سنوات سماح	—	٠/٠١٠	٠/٠١ تدفع بعد ٤٥يوم من التوقيع	٠/٠١ عمولة قانونية تعامل معاملة الفائدة	١٩٨٨/٨/١	٢/١ ٨/١٠
الاجمالي	— ر٨٥ وحده حسابية	١١٥٫١												

** تم الغاء مبلغ ١٦٫٨ مليون وحدة حسابية من قيمة القرض الافريقي الرابع تعادل ٢٢٫٨ مليون دولار اعتبارا من ١٩٨٩/٢/٢٧ .

مدير الادارة الخارجية

بيان بشروط اعانات القروض الاصلية الموجهة للبنك "قروض وكالة التنمية الدولية الامريكية"

البيان بالطبون دولار

م	اسم القرض الاجنبي ورقمه	قيمة القرض بالعملة الاجنبية	قيمة القرض بالدولار	تاريخ الاعلان	تواريخ استخدام القروض: تاريخ الاتفاق	تواريخ استخدام القروض: آخر تاريخ للسحب	تواريخ استخدام القروض: تاريخ الاقفال	مدة القرض: للحكومة	مدة القرض: للبنك	اسعار الفائدة والعمولات للبنك: طالعة	اسعار الفائدة والعمولات للبنك: عمولة ارتباط	اسعار الفائدة والعمولات للبنك: أخرى	مواعيد سداد الاقساط والعمولة: أول قسط	مواعيد سداد الاقساط والعمولة: آخر قسط
١	قرض وكالة التنمية الدولية الامريكية رقم ٢٦٣/ك/٣٥ (يتضمن القرض سلسلون دولار منه للبنك)	ر٣٢ دولار	ر٣٢	٧٦/٧/٢٩	٧٦/٧/٢٩	-	٨٤/٦/٣٠ *	٤٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح (ممنوح للحكومة)	٢٠ سنة منها ٢ سنوات سماح	٠/٠٨	-	-	١٩٨١/٥/١	٢٠٠١/٤/١
-	قرض وكالة التنمية الدولية الامريكية رقم ٢٦٣/ك/٤٢	ر٥ دولار	ر٥	٧٩/١٢/١٩	٧٩/١٠/٢٢	-	٨٤/٠/٢٢ *	ممنوح للحكومة	من ٢ - ٥ سنوات حسب نوع السلعة	٠/٠٥ طبع استثماري ٠/٠٢ طبع وسيطه ٠/٠٦ طبع خدمات ٠/٠١٠ طبع للعبور	**	**	** مدة السداد ٤ سنوات للطبع الاستثماري ٥ سنوات للطبع الوسيط ٢ سنوات للطبع والخدمات ٢ سنة لعبور السلع	**
٢	قرض وكالة التنمية الدولية الامريكية رقم ٢٦٣/ك/٥٤	ر٥ دولار	ر٥	٨٠/٤/٢٦	٨٢/٩/٢٦	-	٨٤/٧/٣١ **	ممنوح للحكومة	من ٢ - ٥ سنوات حسب نوع السلعة	٠/٠٦ طبع ٠/٠١٠ طبع لعبور السلع ٠/٠١٠ طبع وخدمات ٠/٠١٢ طبع لعبور السلع	**	**	** مدة السداد ٤ سنوات للطبع والخدمات ٢ سنة لعبور السلع ٢ سنة لعبور السلع ٣ سنوات	**
٤	قرض وكالة التنمية الدولية الامريكية رقم ٢٦٣/ك/٥٥	ر٥ دولار	ر٥	٨١/٦/٢٨	٨٢/٣/١٠	-	٨٤/٩/١٥ *	ممنوح للحكومة	حتى ٢ سنوات حسب نوع السلع	٠/٠١٠ طبع ٠/٠١٢ طبع لعبور السلع	**	**	** مدة السداد ٣ سنوات	**
٥	قرض وكالة التنمية الدولية الامريكية رقم ٢٦٣/ك/١٤٧ *** ثم زيادة قيمة القرض لتصبح مليون دولار بدلا من ٣ مليون دولار بموجب تعديل رقم ١ سنة ١٩٨٥ شروط القرض هذه السداد من سنة الى ٥ سنوات الاخيرة	ر٣ *** دولار ر٥٠	ر٣ ر٥٠	٨٣/٨/٣	٨٣/٨/٣	-	٨٦/٩٢/٣١	ممنوح للحكومة	حتى ٣ سنوات حسب نوع السلع	اسعار فائدة البنك المركزي (حاليا ٠/٠١٢)	**	**	** مواعيد السداد مرة نصف حتى ٢٠٠٣ سنوات	**

* اخر تعديل حتى تاريخ اعداد البيان

** يراعى تطبيق آخر منشور على اى اعتمادات تفتح في نطاق ارصده اى قرض سلمى تائم

الادارة المالية

(ملحـــــق رقـــــم ٣)

بيان بملخص شروط القروض الأجنبية الممنوحة للبنك

تابع قروض وكالة التنمية الدولية الأمريكية

(البيان بالمليون) دولار

اسم القرض الاجنبي وتاريخه	قيمة القرض		تاريخ الاتفاق	تواريخ استخدام القرض			مدة القرض		أسعار الفائدة والعمولات للبنك			تواريخ سداد الأقساط والعمولات	
	بالعملة الاجنبية	بالدولار		تاريخ سريان الاتفاق	آخر تاريخ لتقديم المطالبات	تاريخ الاقفال آخر حسب	للحكومة	للبنك	ثانوية	سهلة الارتباط	أخرى	أول قسط	آخر قسط سنوي
قرض وكالة التنمية الدولية الامريكي رقم ٢٦٢/ ٢٠١	١٥٫٥ دولار	١٥٫٥	٨٦/٩/١٨	٨٦/١٠/٣٠		٩٤/٦/٣٠	منح للحكومة		يقوم البنك المركزي بخصم قيمة الأقساط والفوائد طبقا لحسابنا طرفه			طبقا للمنشور رقم (١) السنة ٨٦ وتعديله في ١٩٨٨/٦/١٥	٢٠٤٠/٧
	٦٥٫٥	٦٥٫٥											

الادارة الخارجية

بيان ملخص شروط اتفاقيات القروض الاجنبية المعبأة للبنك
"قروض بنك الاستثمار الاوربي"

البيانات بالمليون دولار

م	اسم القرض الاجنبي ورقمه	قيمة القرض بالعملة الاجنبية	قيمة القرض بالدولار	تاريخ الاعلان	تواريخ استخدام القرض: تاريخ بدء السحب	تواريخ استخدام القرض: اخر تاريخ لقبول السحوبات	تواريخ استخدام القرض: تاريخ الاقفال	مدة القرض: للبنك	مدة القرض: للحكومة	اسعار العائد والعمولات للبنك: فائدة	اسعار العائد والعمولات للبنك: وسيلة ارتباط	اسعار العائد والعمولات للبنك: اخرى	مواعيد سداد الاقساط والفوائد: اول قسط	مواعيد سداد الاقساط والفوائد: قسط بعد سنوي
	قروض بنك الاستثمار الاوربي													
-	قرض بنك الاستثمار الاوربي الاول	١٥ وحده نقد اوربيه	١٨ر٥ -	٧٩/١٢/١٣	٨٠/٧/١٨	٨٣/١٢/٣١	٨٣/٤/٣٠	١٠ سنه منها ٣ سنه سماح	-	٠٫٠٨ر٥	٠/٠١ تدفع بعد ٦٠ يوم من التخصيص	٠٫٧٥ عمولة الغاء ايجار غير مسحوب من التسهيل	١٩٨٣/٦/١٠	٦/١٠ - ١١/١٠
-	قرض بنك الاستثمار الاوربي للمساهمة في رؤوس اموال المشروعات	٣ر٨ وحده نقد اوربيه	٣ر٨	٨١/٢/٢٢	٨٤/٢/٢٢	٨٩/٦/٣٠ للتخصيص	٩٠/٦/١٥	١٥ سنه منها ٢٠ سنه سماح	-	٠/٠٢	-	-	٢٠٠٤/١٢/١٠	١٢/١٠ (قسط سنوي)
٢	قرض بنك الاستثمار الاوربي الثاني للبنك	٢٥ر٣ وحده نقد اوربيه	٣٤ر٥	٨٢/١٢/٢١	٨٥/٥/٧	٨٦/٨/٢١	٨٧/٢/١٠	١٢ سنه منها ٣ر٥ سنه سماح	-	٠٫٠٧ر٥ (متغير) ⑤	٠/٠١ تدفع بعد ٦٠ يوم من التخصيص	٠٫٧٥ عمولة الغاء اي جزء غير مسحوب من التسهيل	١٩٨٧/٦/١٠	٦/١٠ - ١٢/١٠٠
	الاجمالي	٤٣ر٣ -	٤٩ر٥											

* آخر تعديل حتى تاريخ اعداد البيان

⑤ تحدد سعر الفائدة بـ ٠٫٠٥ ٪ اعلى من سعر ليبور في ١٩٨٥/٦/١٨

الادارة الحسابية

بنك التنمية الصناعية
إدارة الخارجية

بيان ملخص شروط اتفاقيات القروض الأجنبية المبرمة للبنك
"قرض بنك التعمير الالماني"

البيان بالملايين دولار

م	اسم القرض الاجنبي وتاريخه	قيمة القرض بالعملة الاجنبية	قيمة القرض بالدولار	تاريخ الاتفاق	تواريخ استخدام القرض: تاريخ بدء السحب	تواريخ استخدام القرض: تاريخ آخر سحب	تواريخ استخدام القرض: تاريخ انتهاء فترة السحب	مدة القرض: للحكومة	مدة القرض: للبنك	أسعار الفائدة والعمولات للبنك: فائدة	أسعار الفائدة والعمولات للبنك: عمولة الالتزام	أسعار الفائدة والعمولات للبنك: أخرى	مواعيد سداد الاقساط والفوائد: أول قسط	مواعيد سداد الاقساط والفوائد: آخر قسط
	قروض بنك التعمير الالماني													
	قرض بنك التعمير الالماني	ر٢٥ مارك	١٤٫٧٥	١٩٨٣/٢/٢	٨٣/٢/٣	-	٩٧/١٢/٣١	١٥ سنة منها ٣ سنوات سماح	ممنوح للحكومة ومعاد اقراضه للبنك	* ٤٠/٠٥٠	١/٢ ٠/٠ بعد ٣ شهور من التوقيع	-	١٩٨٦/٦/٣٠	١٢/٣١ ، ٦/٣٠
	قرض بنك التعمير الالماني التكميلي	ر٢٥ مارك	١٤٫٧٥	٨٥/٨/١٥	٨٥/١٢/٣١	-	٩٧/١٢/٣١		ممنوح للحكومة ومعاد اقراضه للبنك	** ٠/٠٣٠	١/٢ ٠/٠ بعد ٣ شهور من التوقيع		١٩٨٨/١٢/٣١	١٢/٣١ ، ٦/٣٠
	قرض بنك التعمير الألماني الملحق	ر٢٢ مارك	ر١٣	٨٧/٧/١٥	٨٧/١٠/٨		٩٠/١٢/٣١		ممنوح للحكومة ومعاد اقراضه للبنك	يتم الخصم على حساب طرف البنك المركزي المصري في تاريخ السحب من القرض وبكامل قيمة الاعتماد.				
	اجمالي القروض	ر٧٢ مارك	ر٤٢											

* الفائدة وقدرها ١٠٪ (٤٪ فائدة للجهة المقرضة ، ٦٪ تجنب لتغطية مخاطر سعر الصرف الناشئ عن السعر الذي تم بمناسبة العملة عليه في تاريخ السحب وقيام البنك بالسداد ويفتح الحساب لدى بنك التنمية الصناعية طبقا لاتفاقية اعادة الاقراض بين البنك المركزي المصري وبنك التنمية الصناعية ١٩٨٢/٧/٢

** الفائدة وقدرها ١٠٪ (٤٪ فائدة للجهة المقرضة ، ٦٪ تجنب لتغطية مخاطر سعر الصرف الناشئ عن السعر الذي تم بمناسبة العملة عليه في تاريخ السحب وتاريخ قيام البنك بالسداد ويفتح الحساب لدى البنك المركزي المصري لحساب وزارة المالية طبقا لاتفاقية اعادة الاقراض بين البنك المركزي وبنك التنمية الصناعية بمقابلة حساب طرف في البنك.

الادارة الخارجية

بيان بأهم شروط اتفاقيات القروض الاجنبية التي للبنك

البيان بالمليون دولار

اسم القرض الاجنبي ورقمه	قيمة القرض بالعملة الاجنبية	قيمة القرض بالدولار	تواريخ استخدام القرض تاريخ النفاذ	تواريخ استخدام القرض اخر تاريخ مقبول بالطلبات	تاريخ الاغلاق	مدة القرض للحكومة	مدة القرض للبنك	اسعار الفائدة والعمولة للبنك فائدة	اسعار الفائدة والعمولة للبنك عمولة ارتباط	اسعار الفائدة والعمولة للبنك اخرى	مواعيد سداد الاقساط والفوائد اول قسط	مواعيد سداد الاقساط والفوائد قسط اخير
اتحاد الحكومة السويسرية ومجموعة المصرف السويسرية												
القرض السويسري المختلط الاول	٦ر٠ فرنك سويسري	٢ر٠	٨٠/٢/٣٠	٨١/٨/٣١	-	ممنوح للحكومة وممادا تراه للبنك	٨ سنوات منها ٢ سنة سماح	١) المبالغ المسحوبة بدون فائدة ٢) المبالغ المسحوبة بفائدة تزيد سواقي ٠٫٠١٥/٨ عن سعر فائدة البنك الاحتياطي الفيدرالي	٠/٠١		يكون سريان الفائدة وتحديد القسط الاول والاقساط التالية من تاريخ الخصم بقصد استئداء الثمن على حساب القرض	
قرض منظمة الاقطار المصدرة للبترول (الأوبك) لتمويل صندوق الأوبك	٨ر٧٥ دولار	٨ر٧٥	٧٢/١٢/١٦ ٧٨/٢/١٢		٨٨/١/١٢	١٠ سنة	١٥ سنة متضمنة السماح			٣/٤٪ مصاريف خدمة القرض	١٩٨٣/٤/١٥	٨٨/١٠/١٥ ، ٨٨/٤/١٥
	٨ر٧٥	٨ر٧٥										

للاطلاع الخارجية

(ملحـــــق رقـــــم (٤))

توزيع القروض المعتمدة حسب نوع الصناعة

خلال الفترة من ٨٨/٧/١ حتى ١٩٨٩/٦/٣٠

القيمة بالالف جنيه

نوع الصناعة	قصيرة الاجل عملة محلية		متوسطة وطويلة الاجل عملة محلية			متوسطة وطويلة الاجل عملة أجنبية			الاجمالى		
	عدد	قيمة	٪	عدد	قيمة	٪	عدد	قيمة	٪	عدد	قيمة	٪
غزل ونسيج	٤٦	٢٣١٧٦	٣٣ر٧	٤٨	٨٤١١	١٣ر٣	٣١	٢٢٠٠٣	٣٥٩	١٢٥	٥٣٥٩٠	٢٧ر٧
معدنية وهندسية	٧٠	١٦١٠٢	٢٣ر٣	١٥٣	٦٦٥٩	١٠ر٥	١٤	٥٩٣٥	٩ر٧	٢٣٧	٢٨٦٩٦	١٤ر٨
كيماوية	٥٧	١٨٠٠٩	٢٦ر١	٣٧	١٢٠١٣	١٨ر٨	٢٣	١١٩٧٨	١٩ر٧	١١٧	٤٢٠٠٠	٢١ر٧
غذائية	١٨	٥٥٧٥	٨ر١	٤٨	٨٤٨٣	١٣ر٤	٥	١٢٣٧	٢ر	٧١	١٥٢٩٥	٧ر٩
جلدية	٨	٤٤٣	٦ر	٤	٦٠٦	١ر	١	٣٠٤	٥ر	١٣	١٣٥٣	٢ر
طباعة ورقية	٧	٩٣	١ر	٢٠	١٧٧٩	٢ر٨	٤	٢٢٩٠	٣ر٧	٣١	٤١٦٢	٢ر١
مواد بناء وتشييد	١٤	١٨٠٥	٢ر٦	٣٠	٤٤٧٠	٧ر	٢	١٩٧١	٣ر٢	٤٦	٨٢٤٦	٤ر٣
خشبية	٣٤	١٨٣٧	٢ر٧	١٩	٢٥٧٠	٤ر١	٢	٩٦٩	١ر٦	٥٥	٥٣٧٦	٢ر٨
سياحة وفنادق	٣	٧١٠	١ر	١٢	٧٤١٤	١١ر٧	٦	٤١٧٧	٦ر٨	٢١	١٢٣٠١	٦ر٤
أخرى	٣٣	١٢٥٨	١ر٨	٦٣	١١٠٢٠	١٧ر٤	١٣	١٠٣٥٥	١٦ر٩	١٠٩	٢٢٦٣٣	١١ر٦
الاجمالى	٢٩٠	٦٩٠٠٨	١٠٠	٤٣٤	٦٣٤٢٥	١٠٠	١٠١	٦١٢١٩	١٠٠	٨٢٥	١٩٣٦٥٢	١٠٠
٪			٣٥ر٦			٣٢ر٨			٣١ر٦		١٠٠	

توزيع القروض المعتمدة حسب نوع القطاع

خلال الفترة من ٨٨/٧/١ حتى ١٩٨٩/٦/٣٠

القيمة بالالف جنيه

نوع القطاع	قصيرة الاجل عملة محلية			متوسطة وطويلة الاجل عملة محلية			متوسطة وطويلة الاجل عملة أجنبية			الاجمالى		
	عدد	قيمة	٪	عدد	قيمة	٪	عدد	قيمة	٪	عدد	قيمة	٪
صناعات مصرية جدا	٢١٣	١٤٤٠٤	٢٠٫٩	٣١٩	١٥٧٠٧	٢٤٫٨	٤١	٩٩٣٧	١٦٫٠	٥٧٣	٤٠٠٤٨	٢٠٫٦
صناعات مصرية	٤٩	١٢٤٦٤	١٨٫١	٥٣	٩٠٧٤	١٤٫٣	٢٤	٧٣٥٦	١١٫٨	١٢٦	٢٨٨٩٤	١٤٫٨
صناعات أخرى	٢٨	٤٢١٤٠	٦١٫٠	٦٢	٣٨٦٤٤	٦٠٫٩	٣٦	٤٤٩٢٦	٧٢٫٢	١٢٦	١٢٥٧١٠	٦٤٫٦
الاجمالى	٢٩٠	٦٩٠٠٨	١٠٠	٤٣٤	٦٣٤٢٥	١٠٠	١٠١	٦٢٢١٩	١٠٠	٨٢٥	١٩٤٦٥٢	١٠٠
٪		٣٥٫٥			٣٢٫٥			٣٢٫			١٠٠	

توزيع القروض المعتمدة حسب نوع المشروع

خلال الفترة من ٨٨/٧/١ حتى ١٩٨٩/٦/٣٠

القيمة بالالف دينار

نوع المشروع	قصير الاجل عملة محلية		متوسطة وطويلة الاجل عملة محلية			متوسطة وطويلة الاجل عملة أجنبية			الاجمالي		
	عدد	قيمة	%	عدد	قيمة	%	عدد	قيمة	%	عدد	قيمة	%
مشروع جديد	-	-	-	٤٦	١١٣٩٢	١٨ر-	١٨	١٣٩٩٥	٢٢ر٩	٦٤	٢٥٣٨٧	١٣ر١
احلال وتوسيع وتطوير	٧	١٣٩٨	٢ر-	٢٤٦	٣٦٦٤٥	٥٧ر٧	٨٢	٤٦٩٣٠	٧٦ر٦	٣٣٥	٨٤٩٧٣	٤٣ر٩
تمويل رأس المال العامل	٢٨٣	٦٧٦١٠	٩٨ر-	١٤٢	١ ٨٨	٢٤ر٣	١	٢٩٤	٥ر	٤٢٦	٨٣٢٩٢	٤٣ر-
الاجمالي	٢٩٠	٦٩٠٠٨	١٠٠	٤٣٤	٦٣٤٢٥	١٠٠	١٠١	٦١٢١٩	١٠٠	٨٢٥	١٩٣٦٥٢	١٠٠
%		٣٥ر٦			٣٢ر٨			٣١ر٦			١٠٠	

توزيع القروض المعتمدة حسب التوزيع الجغرافي

خلال الفترة من ١٩٨٨/٧/١ حتى ١٩٨٩/٦/٣٠

القيمة بالالف جنيه

المنطقة	قصيرة الاجل عملة محلية		متوسطة وطويلة الاجل عملة محلية			متوسطة وطويلة الاجل عملة أجنبية			الاجمالي	
	عدد	قيمة	٪	عدد	قيمة	٪	عدد	قيمة	٪	قيمة	٪
منطقة القاهرة	١١١	٣٢٣٩٢	٤٦ر٩	١١٩	١٤١٣٨	٢٢ر٣	٤٥	١٨٦٩٢	٣٠ر٥	٦٥٢٢٢	٣٣ر٧
منطقة الاسكندرية	٧٩	٦٠٧٠	٨ر٨	٨٣	٧٩٧٩	٩٢ر٦	٦	٣٤٩٩	٥ر٧	١٧٥٤٨	٩ر١
منطقة بحرى	٧٣	٢١٧٦٤	٣١ر٥	١٦٥	١٦٢٨٦	٢٥ر٧	٢٤	١٦٠٦٨	٢٦ر٢	٥٤١١٨	٢٧ر٩
منطقة قبلى	١٦	٥٣٥٢	٧ر٨	٤٨	٤٣٤١	٦ر٨	١٠	٣٦٧٦	ـ٦ر	١٣٣٦٩	٦ر٩
منطقة القناة	٦	٢١٩٠	٣ر٢	١	٣٠٠٠	٤ر٧	٢	٢٢٧	٤ر	٥٤١٧	٢ر٨
المدن الصناعية الجديدة	٥	١٢٤٠	١ر٨	١٨	١٧٦٨١	٢٧ر٩	١٤	١٩٠٥٧	٣١ر٢	٣٧٩٧٨	١٩ر٦
الاجمالى	٢٩٠	٦٩٠٠٨	١٠٠	٤٣٤	٦٣٤٢٥	١٠٠	١٠١	٦١٢١٩	١٠٠	١٩٣٦٥٢	١٠٠
٪		٣٥ر٦			٣٢ر٨			٣١ر٦		١٠٠	

(ملحـــــــــق رقـــــم ٥)

ملحـــق رقـــم (٥)

مصادر تمويل بنك التنمية الصناعيـة
فـى ١٩٨٩/٦/٣٠

		جنيـــه مصـــــرى
- ودائـع العمـــلاء		٤٣٫٦٩٩٫٠٨٧
- المستحـق للبنـوك	جنيه مصـرى	
مستحق للبنك المركزى	٥٤٫٠٥٣٫٨٢٧	
- مستحق للبنوك الاخرى	٢٦٧٫٠٠٠٫٠٠٠	
		٣٢١٫٠٥٣٫٨٢٧
اجمالى مصادر التمويـل المحليـــــة		٣٦٤٫٧٥٢٫٩١٤

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continuad Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الأسمده والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيه حتى عام ١٩٨٥ • (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذيه والغذاء والتنمية الزراعيه فى البلاد العربيه • (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهتـه (٦٩ / ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥)• (اكتوبر ١٩٧٨)

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979 .

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ــ ١٩٧٦)• (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين• (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربيه • (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠ / ٧١ ــ ١٩٧٨)• (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها • (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه أجزاء)• (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩• (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية • (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعيه •
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)• (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) • (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعيه فى مصر (جزئين) • (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحه للتغلب عليها (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية • (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على السياسات الزراعيه فى مصر • (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشماليه بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخليط الصادرات من السلع الزراعيه • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبليه لصناعة الغزل والنسيج فى مصر • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج • م • ع مع الاشارة للطاقه الاستيعابيه للاقتصاد القومى • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنيه فى تنمية الاساليب الفنيه للانتاج فى مصر (جزئين) • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبه على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنه العامه للدوله واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق الكفاءه فى انتاج القمح (يوليو ١٩٨٦)

(٣٥) Integrated Methodology For Energy Planning In Egypt. Sept. 1986 .

(٣٦) الملامح الرئيسيه للطلب على تملك الأراضى الزراعيه الجديده والسياسات المتصله باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصريه • (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعيه لزراعة المحاصيل الزراعيه المختلفة على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥• (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعيه وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ـ بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومعدلات نموه — اكتوبر ١٩٨٨

٤٢ـ نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالقاء . — اكتوبر ١٩٨٨

٤٣ـ دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى — أكتوبر ١٩٨٨

٤٤ـ دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى
التابع لوزارة الصناعة . — أكتوبر ١٩٨٨

٤٥ـ الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية
الاقتصادية والاجتماعية — فبراير ١٩٨٩

٤٦ـ امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
الايرادات العامة للدولة فى مصر . — فبراير ١٩٨٩

٤٧ـ مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر . — سبتمبر ١٩٨٩

٤٨ـ دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير
التنمية القطاع الزراعى — فبراير ١٩٩٠

٤٩ـ الانتاجية والاجور والاسعار ـ الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية
مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر — مارس ١٩٩٠

٥٠ـ العبء الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص
الاستثمار المتاحة للتنمية — مارس ١٩٩٠

٥١ـ سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى المرحلة الاولى — مايو ١٩٩٠

٥٢ـ بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر — سبتمبر ١٩٩٠

٥٣ـ بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقه من منظور تنموى وتكنولوجى — سبتمبر ١٩٩٠

٥٤ـ التخطيط الاجتماعى والانتاجيه — أكتوبر ١٩٩٠

٥٥ـ مستقبل استصلاح الأراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه
والطاقه . — أكتوبر ١٩٩٠

٥٦ـ دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجيه فى الاقتصاد المصرى — نوفمبر ١٩٩٠